المجلة الجغرافية العربية
تصدر عن الجمعية الجغرافية المصرية

موقع إثيوبيا وأثره على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار

"دراسة فى الجغرافيا السياسية"

د. زينب عبد العال سيد رمضان

مدرس الجغرافيا السياسية،
قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية،
كلية الآداب - جامعة بني سويف

فهرس المحتويات

الموضـــــــــوع	صفحة
الملخص	١
المقدمة	١
المبحث الأول – نشأة المنطقة السياسية لإثيوبيا وتطورها:	٥
١) المنظور الاستراتيجي الإثيوبي لقضية التوسع الإقليمي.	٩
٢) المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للتوسع الإثيوبى الإقليمى.	١٣
المبحث الثاني – موقع إثيوبيا وعلاقاته المكانية:	٣٤
١) الموقع بالنسبة لليابس والماء.	٣٥
٢) الموقع المجاور.	٣٦
المبحث الثالث – السلوك السياسي لإثيوبيا تجاه دول الجوار الجغرافي المباشر:	٤٦
١) السودان الشمالي.	٥٢
٢) جنوب السودان.	٦٤
٣) الصومال.	٦٦
٤) كينيا.	٧٢
٥) جيبوتي.	٧٧
٦) إريتريا.	٨٢
المبحث الرابع – السلوك السياسي لإثيوبيا تجاه دول الجوار الجغرافي غير المباشر:	٩٣
١) مصر.	٩٣
٢) اليمن.	١٠٣
٣) السعودية.	١٠٥
الخاتمة.	١٠٦
المراجع.	١٠٩
الملخص الأجنبى.	١٢٤

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	صفحة
١	كثافة الحدود بين إثيوبيا ودول الجوار المباشر وغير المباشر.	٣٨
٢	مؤشر الدفاع في العمق لكل من إثيوبيا ودول الجوار المباشر وغير المباشر.	٤١
٣	عدد سكان إثيوبيا مقارنة بدول الجوار الجغرافي (بالمليون نسمة).	٤٢
٤	التوزيع العرقي واللغوي والديني لإثيوبيا والدول المجاورة لها.	٤٣
٥	تطور واردات إثيوبيا من الأسلحة مقارنة بدول الجوار المباشر وغير المباشر (بالمليون دولار).	٤٥

فهرس الأشكال والخرائط

م	عنوان الشكل أو الخريطة	صفحة
١	الموقع الجغرافي لإثيوبيا.	٢
٢	تطور المنطقة السياسية لإثيوبيا.	٥
٣	تيارات الهجرة من الجزيرة العربية إلى أكسوم.	٧
٤	اتفاقية ١٩٠٠ لتعيين الحدود بين إثيوبيا وإريتريا.	١٥
٥	اتفاق ١٩٠٢ لترسيم الحدود بين السودان وإثيوبيا.	١٨
٦	اتفاق ١٩٠٨ لترسيم الحدود بين إثيوبيا وكينيا.	٢١
٧	النفوذ المصري في إفريقيا في عهد إسماعيل باشا.	٢٣
٨	اتفاقية ١٨٩٧ لترسيم الحدود بين إثيوبيا والصومال.	٢٦
٩	اتفاقية ١٨٩٧ لترسيم الحدود بين إثيوبيا والصومال الفرنسي.	٢٧
١٠	المنافذ البحرية الجيبوتية أمام التجارة الخارجية لإثيوبيا.	٣٦
١١	شكل دولة إثيوبيا.	٤٠
١٢	الموانئ المرشحة لاستضافة قواعد بحرية إثيوبية.	٥١

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر موقع دولة إثيوبيا على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار المباشر وغير المباشر، منذ بداية نشأة الدولة وحتى الآن. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- عملت إثيوبيا على توسيع رقعتها الجغرافية الضيقة الحبيسة على حساب دول الجوار الجغرافي المباشر، الأمر الذي جعلها في حالة توتر وصراع دائم مع تلك الدول.
- أصبحت دولة إثيوبيا الإمبريالية النشأة تضم الكثير من الأقليات المتعددة غير المتجانسة، ويسكن معظمها أطراف الدولة بالقرب من دول الجوار التي يشعرون بالانتماء إليها، الأمر الذي جعل دولة إثيوبيا تعاني من عيوب جيوبوليتيكية عديدة تتمثل في النزاعات الانفصالية، المصحوبة بالانتفاضات العنيفة، والتمرد المسلح لبعض القوميات والكيانات داخل الدولة، مثلما يحدث الآن في إقليم تيجراي.
- كان لموقع إثيوبيا كدولة منبع لنهر النيل أهمية استراتيجية بارزة، جعلها تسعى دائمًا للسيطرة على مياهه والرغبة في تغيير مجراه، بما يضر بالأمن المائي لدولتي المصب، خاصة مصر.

الكلمات الرئيسية: إثيوبيا، الجغرافيا السياسية، التوسع الإثيوبي، الدولة الحبيسة، دول الجوار الجغرافي، سد النهضة.

المقدمة:

تقع إثيوبيا في إقليم حوض النيل، على مقربة من الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي (شكل ١)، وتمتد فلكيًا بين دائرتي عرض ٣°، ١٥° شمالًا، وخطي طول ٣٣°، ٤٨° شرقًا، ويبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب حوالي ١٠٠٠ كم، بينما يبلغ عرضها حوالي ١٣٠٠ كم بعد استقلال إريتريا[١]. ويحيط بإثيوبيا ست دول هي جيبوتي والصومال من الشرق، وإريتريا من الشمال، والسودان من الشمال الغربي، وجنوب السودان من الجنوب، وكينيا من الجنوب الغربي.

---

(١) محمد عبد الغني سعودي (٢٠٠٥): أفريقيا المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ٤٤١.

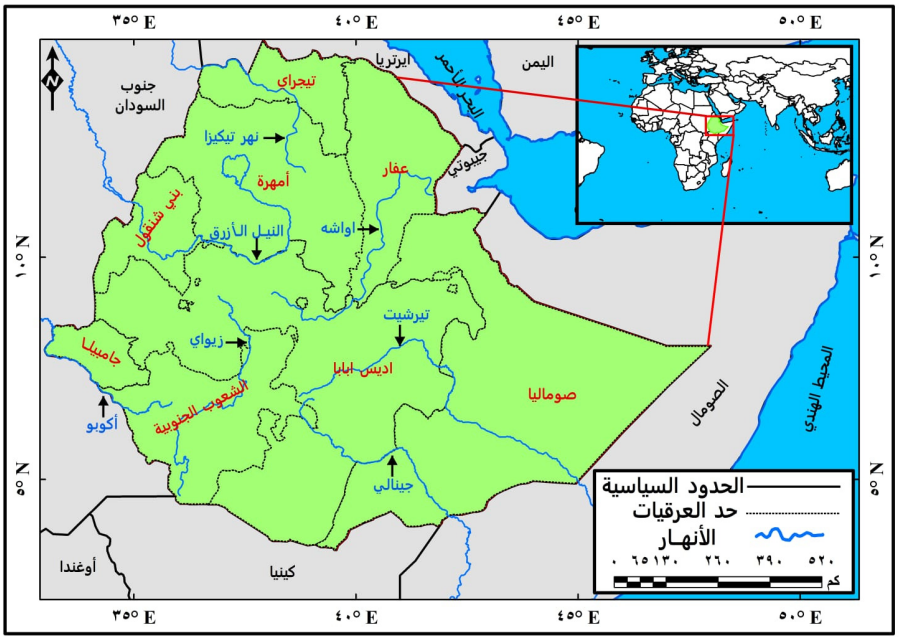

شكل (١) : الموقع الجغرافي لإثيوبيا.

Source: Harold G. Marcus, Donald Edward Crummey and Assefa Mehretu, Ethiopia. Encyclopedia Britannica, available at, https://www.britannica.com/place/Ethiopia

ويعتبر الموقع أحد العناصر المهمة التي تدخل في تركيب الدولة، والتي تؤثر في قوتها ووزنها السياسي، وقد أصبح من المعتاد في دراسة المواقع من المنظور الجغرافي السياسي النظر إليها من زاويتين، هما الموقع المطلق absolute location والموقع النسبي relative location، ويتم التركيز في الغالب على الموقع النسبي، سواء بالنسبة لليابس والماء أو بالنسبة لدول الجوار(١)، حيث يعتبر هذا الموقع ذو مغزى خطير وتأثير واسع في قوة الدولة، لاسيما في علاقاتها مع غيرها من الوحدات السياسية، وذلك من خلال العلاقات المتبادلة بين الدولة وجاراتها في الإقليم، وهي علاقات ذات طبيعة نسبية تخضع لظروف وعوامل متعددة(٢).

---

(١) محمد عبد العزيز يوسف (١٩٩٩): موقع العراق الجغرافي وأثره على سلوكه السياسي تجاه دول الجوار، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، المجلد ٣٣، ص ٩.

(2) Richard Ernest Muir (1984): Modern Political Geography, Macmillan Publications Ltd., London, p. 56. Also:
- Kevin R. Cox (2003): Political Geography and the Territorial, Political Geography, no. 22, pp. 608-610.

ويرتبط السلوك السياسي للدول تجاه جيرانها وكذلك قوتها ووزنها السياسي بموقعها، وتبرز تلك الصلة في حالة الدول الحبيسة land-locked states، التي لا تمتلك الوصول المباشر إلى البحر، كدولة إثيوبيا محل الدراسة الحالية. وعلى الرغم من أن تلك الدول لا تشكل أكثر من ٢٠% من دول العالم، إلا أنها تمثل نحو ٥٠% من الدول الفقيرة، فالدولة الحبيسة تعتمد على جيرانها اعتمادًا كليًا، حتى تصبح دولة تابعة تبعية مزدوجة double dependency، فهي تابعة لجاراتها من الدول الساحلية وكذلك لإحدى القوى الرأسمالية التجارية، خاصة وأن بعدها عن البحر يمثل عائقًا اقتصاديًا بالغ الخطورة، لأنه يجعلها غير ملائمة نسبيًا للأنشطة الاقتصادية، بسبب ارتفاع تكاليف النقل، الأمر الذي يؤثر سلبًا على تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة(١)، وعلى الرغم من أن مستوى التنمية الاقتصادية للدولة غير الساحلية قد لا يختلف كثيرًا عن الدولة الساحلية، بل قد يكون أعلى في بعض الأحيان، لكن العزلة الجغرافية عن البحر قلل من خياراتها السياسية، وجعلها تخضع في نموها الاقتصادي لجيرانها بدرجة أكبر بكثير مما هي عليه الدولة الساحلية مهما كانت فقيرة(٢).

والدولة ما إن تستخدم موقعها بالنسبة للدول الأخرى، حتى ينفسح أمامها المجال للحصول على العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية والسكانية، ويتسع هذا المدى أو يضيق تبعًا لقوة هذه العلاقات ووثاقتها، وتبعًا للاستجابة المتبادلة بين شعب الدولة وجيرانه، ولهذا فإن للموقع النسبي تأثيره الكبير في السلوك السياسي للدول وعلاقاتها ببعضها البعض(٣)، وذلك نظرًا للأعباء التي يفرضها عليها موقعها من زيادة في نفقات التسلح والإنفاق العسكري وفرض التجنيد الإجباري، وكذلك اضطرارها إلى إبعاد مناطق العمران المهمة والمنشآت الحيوية بعيدًا عن المناطق الحدودية، ولذلك فإن الموقع النسبي يحظى باهتمام كبير من قادة الدول، الذين يجب أن يضعوا في اعتبارهم دائمًا الأهمية النسبية لمواقع دولهم، وذلك في المراحل المختلفة لصنع القرار السياسي، كما أن موقع

---

(1) Ilídio do Amaral (1986): The Geographical Factor in the Formation of Modern States, Finisterra: Revista Portuguesa de Geografia, vol. 21, no. 41, p. 63.
(2) Zdenek Cervenka (1973): Land-locked Countries of Africa, The Scandinavian Institute of African Studies, Oslo, p. 19.
(3) Ilídio do Amaral, op. cit., p. 62.

الدولة وسط مناطق التوتر الدولي، يجعلها عرضة للمشاكل أكثر من غيرها، وذلك نظرًا لتصادم المصالح الإقليمية والدولية في مثل هذه المناطق(١).

ولاشك أن الدول المتجاورة تتأثر بأحجام بعضها البعض وبعدد سكانها، وكذلك بقوتها أو ضعفها، إذ إن هذه المميزات تنعكس على علاقات الدول ببعضها، وعلى سياساتها الخارجية، وكذلك على مجرى الأحداث التاريخية، وكلما سادت علاقات الصداقة بين الدول المتجاورة كلما خفف هذا من النفقات العسكرية التي تقتطعها الدولة من دخلها القومي، أما العكس فيؤثر سلبًا على العلاقات بدول الجوار(٢).

وفي ضوء هذا الإطار النظري، تتناول هذه الدراسة أثر موقع إثيوبيا على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار، وسوف تستعين الباحثة في رصد هذا السلوك وتتبعه بالمدخل التاريخي historical approach، وذلك لتتبع نشأة الكيان السياسي لإثيوبيا وتطوره، والمدخل المكاني–السلوكي spatial-behavioural approach، وذلك للتعرف على مدى تأثير موقع إثيوبيا الحبيس على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار، كما ستسعين الباحثة بالمنهج الوثائقي من خلال جمع البيانات والمعلومات المتوافرة في الوثائق والمصادر التاريخية لاستخلاص الحقائق منها.

وتتكون هذه الدراسة من أربعة مباحث، يتناول أولها نشأة المنطقة السياسية لإثيوبيا ومراحل تطورها، ويتناول المبحث الثاني موقع إثيوبيا وعلاقاته المكانية، ويتناول المبحث الثالث السلوك السياسي لإثيوبيا تجاه دول الجوار الجغرافي المباشر، بينما يتناول المبحث الرابع السلوك السياسي لإثيوبيا تجاه دول الجوار الجغرافي غير المباشر.

---

(١) محمد محمود إبراهيم الديب (١٩٧٧): الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ١٤١، وأيضًا:

- Wallace W. Atwood (2009): The Increasing Significance of Geographic Conditions in the Growth of Nation-States, Annals of the Association of American Geographers, vol. 25, no. 1, pp. 6-13.

(2) Norman J.G. Pounds (1972): Political Geography, McGraw-Hill, New York, p. 63.

المبحث الأول

نشأة المنطقة السياسية لإثيوبيا وتطورها

يتناول هذا المبحث نشأة المنطقة السياسية لإثيوبيا ومبرر وجودها وتطورها إلى أن اتخذت موقعها الحالي، وذلك بتتبع الأحداث والملابسات التي صاحبت نشأتها وتطورها، حتى استطاعت أن تبسط سيطرتها على مجالها الأرضي الذي تشغله في الوقت الحاضر بين جيرانها. شكل (٢)

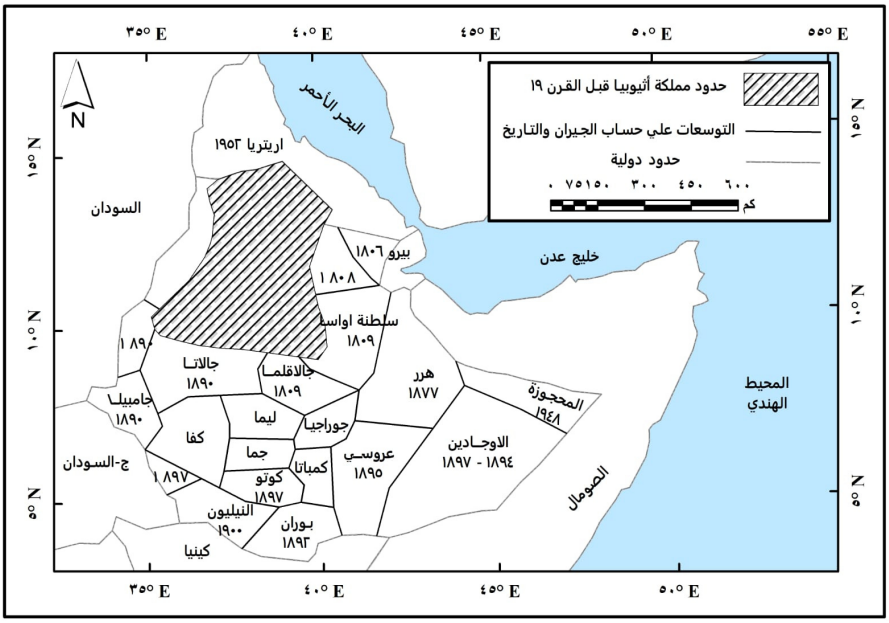

شكل (٢) : تطور المنطقة السياسية لإثيوبيا.

المصدر: عيسى أمين محمد (١٩٨٧): جيبوتي، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ص ٣٥.

ارتبط تاريخ إثيوبيا القديمة Ancient Ethiopia (الحبشة Abyssinia) ارتباطًا وثيقًا بتاريخ جنوب شبه الجزيرة العربية، واسم الحبشة مشتق من اسم قبيلة "حبشت" Habashat، وهي واحدة من قبائل جنوب شبه الجزيرة العربية التي أسست إمبراطورية

"أكسوم" Axum، وكانت تسكن غرب اليمن في سفوح الجبال، ثم هاجرت في مرحلة مبكرة جدًا قبل القرن الخامس قبل الميلاد (شكل ٣)، وعبرت البحر الأحمر إلى الجهة المقابلة منه لتستقر على الساحل الإريتري، ثم تسللت تدريجيًا إلى الداخل تجاه مناطق المرتفعات حول "أكسوم" و"يها" Yeha، وسرعان ما اندمجت تلك القبيلة مع السكان المحليين ذوي الأصول الحامية(١).

أما "إثيوبيا" فهو اسم قديم، جاء ذكره في الكتابات الإغريقية القديمة وغيرها، ويعني "الوجه المحروق burnt face"(٢)، وأطلقه المؤرخون على جميع الشعوب التي يتدرج لونها من السمرة إلى السواد، بينما كانت تسمى البلاد التي يسكنوها "إثيوبيا"، كما ورد اللفظ في الإشارة إلى الممالك النوبية التي تأثرت بالحضارة المصرية القديمة، وأيضًا في الإشارة إلى سكان السودان والنوبة، لذلك نشأت رغبة لدى الأحباش في العصر الحديث في الانفراد بهذا الاسم (إثيوبيا)، والتخلي عن الاسم القديم الشائع (الحبشة)، نظرًا لأن هذا الاسم يوحي بتعدد وتفكك الأجناس، ومن ثم افتقار دولتهم إلى عامل مهم من عوامل قيام الدول واستقرارها، وهو وحدة الجنس والعرق والعنصر، إضافة إلى أن كلمة "إثيوبيا" كلمة قديمة قد وردت في الكتابات القديمة وفي الأسفار(٣)، ومن ثم يمكن الاستفادة منها في خلق تاريخ قومي لهم كما سيتضح لاحقًا في هذا البحث.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، يمكن القول بأن ما دفع حكام الحبشة في العصر الحديث إلى إطلاق اسم "إثيوبيا" على دولتهم، ما كان لديهم من رغبة في بسط نفوذهم وسيطرتهم على منطقة القرن الإفريقي كاملة، بما في ذلك المناطق المتاخمة للبحر الأحمر، حتى يكون لدولتهم منافذ بحرية تتحكم من خلالها في النشاط التجاري في البحر الأحمر، ولا أدل على ذلك من سلسلة الحروب المتواصلة التي جرت للمحافظة على إريتريا كجزء من دولة إثيوبيا، والتي راح ضحيتها الآلاف من القتلى والجرحى(٤)، فلدى إثيوبيا منذ القدم نزعة توسعية إمبريالية تحفزها للخروج من عزلة الهضبة الحبشية والسيطرة على جانبي البحر الأحمر والأنشطة

---

(1) A.K. Irvine (1965): On the Identity of Habashat in the South Arabian Inscriptions, Journal of Semitic Studies, vol. 10, no. 2, p. 181.

(2) V. Tarikhu Farrar (2020): Precolonial African Material Culture, Lexington Books, New York, p. 35.

(٣) عبد العزيز عبد الجليل حسن العروسي (٢٠٠٧): ممالك الطراز الإسلامي في بلاد الحبشة ١٢٠٠-١٥٠٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، ص ص ١٣-١٤.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤.

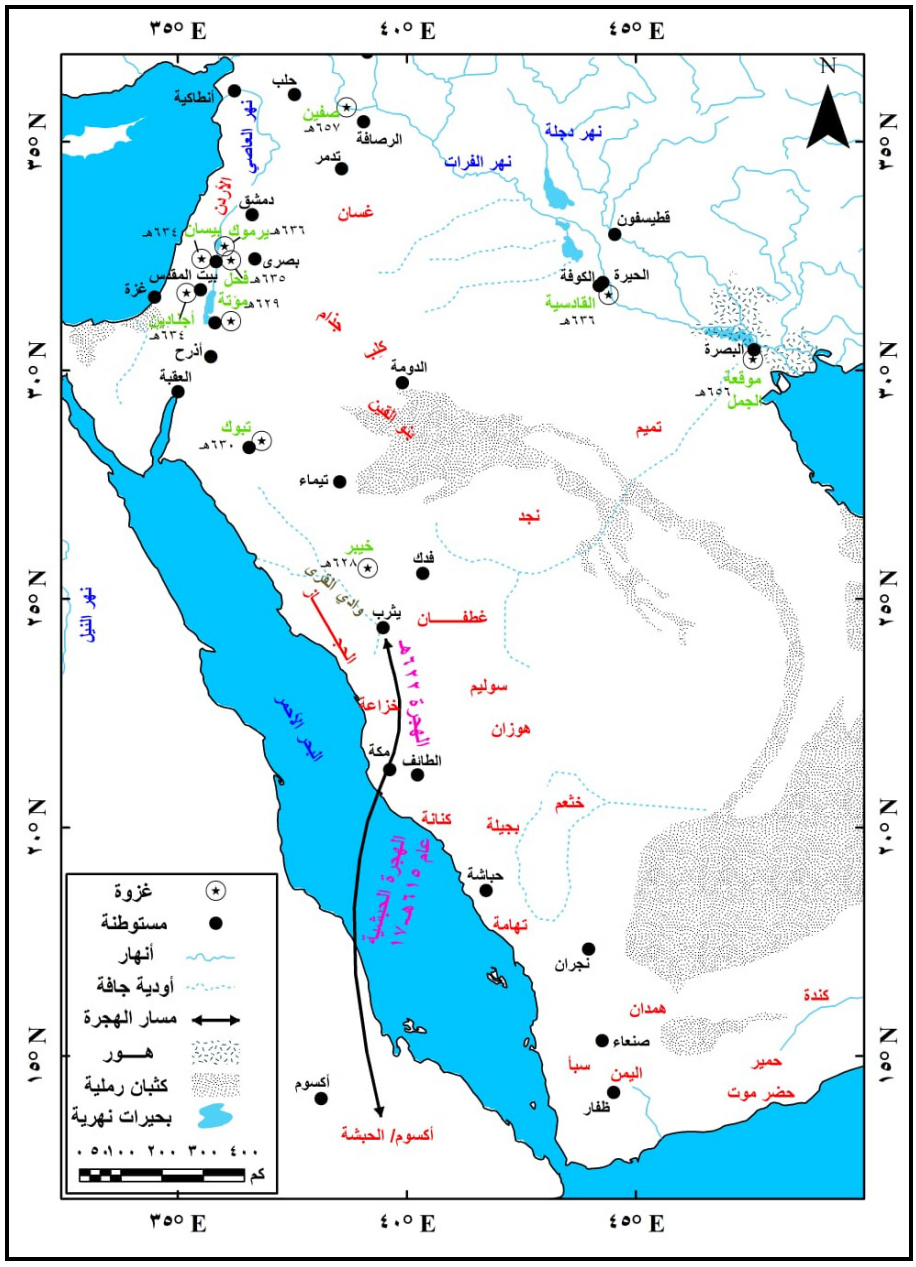

شكل (٣) : تيارات الهجرة من الجزيرة العربية إلى أكسوم.

Source: Mamar Ibn Rashid (771): The Expeditions, An Early Biography of Muhammad, Translated and Edited by Sean W. Anthony (2014), New York University Press, New York, p. xxxviii.

التجارية فيه، وتظهر تلك النزعة في الألقاب التي منحها الملك الحبشي لنفسه قديمًا، فهو ملـــك الملوك king of kings، حاكم أكسوم وحمير، وكذلك ذو ريدان في حضرموت وسبأ في اليمن، حتى عندما كان نفوذه حبيسًا في جزء من هضبة الحبشة، لذلك فمسمى "الحبشـــة" لا يتناســـب وتلك التطلعات التوسعية[١]، ومن ثم كان لابد من تغييره.

وترتبط إثيوبيا تاريخيًا بقيام أول كيان سياسي يتمثل في مملكة "أكسوم" أو "أقسوم" في إقليم تيجراي شمال هضبة الحبشة، وذلك في حوالي القرن السابع قبل الميلاد[٢]، وتأسست أول الأمر في الجبال، ثم امتد سلطانها إلى الوديان والمناطق الساحلية، وترجع بعض الكتابات أن العاصمة أخذت اسم "أكسوم" من مؤسسها "أكسوماي"[٣]، وتحدد بعض المصادر مملكة أكسوم الأولى بأنها كانت عبارة عن مستطيل طويل يبلغ حوالي ٣٠٠ كم وعرضه حوالي ١٦٠ كم، ويقع بين خطي عرض ١٣° و١٧° شمالًا وخطي طول ٣٠° و٤٠° شرقًا[٤]، وأخذت هذه المملكة تتوسع على حساب جيرانها، حتى امتدت غربًا إلى وادي النيل، وشمالًا حتى سواكن[٥].

وقد وصلت إثيوبيا إلى حدودها الحالية تقريبًا في عهد الإمبراطور "منليك الثاني" (١٨٨٩-١٩١٣)[٦]، وقد اتجه في استراتيجيته الاستعمارية اتجاهات متوازية لضمان نجاح عملية التوسع الإقليمي، ويمكن أن نقسم تلك الاتجاهات إلى اتجاهين بارزين، نعرض في الأول منهما قضيتين حيويتين في عملية التوسع، وهما قضية الحدود، وقضية الشعوب المجاورة، ونظرة الإثيوبيين لتلك الشعوب من خلال المنظور الاستراتيجي

---

(1) G.W. Bowersock, op. cit., p. 57.

(2) John Young (2007): Ethnicity and power in Ethiopia, Review of African Political Economy, vol. 23, no. 70, p. 532. Also:
- Peter Woodward (2002): The Horn of Africa: State, Politics, and International Relations, I. B. Tauris Publishers, London, p. 12.

(3) Sir Ernest Alfred Wallis Budge (1929): A History of Ethiopia, Nubia and Abyssinia, vol. 1, Routledge, New York, p. 190.

(٤) عبد الله الزبير يوسف الزبير (٢٠٢١): مملكة أكسوم، مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر والاتحاد الدولي للمؤرخين، العدد ٨، ص ٣٢.

(٥) إبراهيم طرخان (١٩٥٩): الإسلام والممالك الإسلامية في الحبشة في العصور الوسطى، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٨، ص ١٠.

(6) Menelik II, Emperor of Ethiopia, available at: https://www.britannica.com. Also:
- F. Peter Ford (2008): Christian-Muslim Relations in Ethiopia, A Checkered Past, a Challenging Future, Reformed Review, vol. 61, no. 2, p. 58.

للإمبراطور الإثيوبي "منليك الثاني"، أما الاتجاه الثاني في استراتيجية "منليك الثاني"، فيمكن تقسيمه أيضًا إلى ثلاث مناطق ذات أهمية استراتيجية بالغة للتوسع الإثيوبي الإقليمي، الأولى منطقة البحر الأحمر (إريتريا)، والثانية منطقة السهل السوداني، وأخيرًا منطقة البحيرات (أوغندا وكينيا)، إضافة إلى الصومال وجيبوتى.

١) المنظور الاستراتيجي الإثيوبي لقضية التوسع الإقليمي:

أ- السعي إلى التوسع في المناطق المجاورة:

لم تكن الرقعة الإقليمية لإثيوبيا قبل تولي "منليك الثاني" عرش الإمبراطورية تخرج عن نطاق الهضبة الإثيوبية، أما بعد توليه حكم إثيوبيا سنة ١٨٨٩م، فقد اتجه إلى العمل على توسيع تلك الرقعة الضيقة المعزولة الحبيسة داخل الهضبة، وذلك من خلال ضم الأقاليم المحيطة بها، والتي تشمل أقاليم الأوجادين والدناكل وأوروميا والسهل السوداني وذلك حتى يكون له السبق في استعمار وضم تلك الأقاليم قبل أن تسقط في قبضة إحدى القوى الأوروبية الاستعمارية التي تتنافس على أقاليم المنطقة[١].

كان الدافع وراء تلك السياسة الإثيوبية التوسعية الاستعمارية عاملين رئيسيين[٢]:

١. **الرغبة في استرداد جميع الأراضي التي كانت وفقًا للادعاءات الإثيوبية جزءًا من إمبراطوريتهم**، حيث كان "منليك الثاني" يرى أن الأراضي الإثيوبية تمتد حتى الخرطوم شمالًا، وبحيرة فيكتوريا غربًا، والمحيط في الجنوب والشرق، وهذه الادعاءات لا أساس لها من الناحية التاريخية، فعلى الرغم من أن هناك أدلة على أن ملكًا إثيوبيًا في القرن الثالث الميلادي كان قد غزا مساحة كبيرة من الأوجادين، إلا أن سيطرته عليها كانت لفترة قصيرة، ثم احتلت إثيوبيا في القرن العاشر منطقة "زيلع" على خليج عدن والسلطنات الساحلية المجاورة، لكنها خسرتها في بداية القرن التالي.

---

(1) Saheed A. Adejumobi (2007): The History of Ethiopia, Greenwood Press, London, p. 28.

(2) Saadia Touval (1963): Somali Nationalism International Politics and the Drive for Unity in the Horn of Africa, Oxford University Press, Oxford, pp. 47-48.

٢. **رد الفعل الدفاعي لتأسيس مستعمرات أوروبية في المناطق المجاورة**، حيث كانت إيطاليا وبريطانيا وفرنسا تندفع إلى الداخل تجاه إثيوبيا، لذلك سعى "منليك" لإبقائها بعيدة قدر الإمكان عن مركز سلطته في المرتفعات، وذلك من خلال توسيع حدود إمبراطوريته، كما كانت لديه الرغبة الملحة في الحصول على منفذ إلى البحر الأحمر، ليس فقط لأسباب تجارية، ولكن أيضًا للاستيراد الحر للأسلحة، التي تعتمد عليها القوة العسكرية لإثيوبيا.

أضف إلى ذلك أن ثبات حدود إثيوبيا بالوضع التي كانت عليه خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وقبل تولي " منليك الثاني" عرش الإمبراطورية، كان سوف يؤدي إلى نوع من الحصار الكامل لجميع منافذ إثيوبيا، ومن ثم إلى ضعف حتمي يجعل منها هي الأخرى مطمعًا للدول الأوروبية الموجودة في المنطقة، ذلك أن كل دولة من الدول الأوروبية الموجودة في منطقة القرن الإفريقي كانت قد توسعت في ضم بعض الأقاليم، كما أن توسع هذه الدول الاستعمارية كان في اتجاه الهضبة الإثيوبية[١]، إذ أصبحت فرنسا وإيطاليا تملكان موانئ على ساحل البحر الأحمر، وكل منهما تتطلع نحو الهضبة الإثيوبية لضمها، أما بالنسبة لإيطاليا فكانت في سبيلها لتكوين إمبراطورية إيطالية في شرق إفريقيا تكون نواتها إريتريا، غير أن فرنسا كانت أبعد نظرًا من إيطاليا حديثة العهد باستعمار إفريقيا، فقد هدفت فرنسا إلى ربط مستعمراتها في غرب القارة الإفريقية بمستعمرتها (جيبوتي) على ساحل البحر الأحمر عبر إثيوبيا، إما بالطرق الدبلوماسية أو عن طريق تزايد النفوذ الاقتصادي الفرنسي في إثيوبيا[٢].

أما عن الجانب البريطاني، فكان لبريطانيا وجودها في الساحل الصومالي وفي السودان، باعتبارها الوريث الشرعي للإمبراطورية المصرية السليبة في المنطقة، لاسيما بعد الاحتلال البريطاني الفعلي لمصر في ١٨٨٢[٣]، فلم يكن لبريطانيا ألا تبدي اهتمامًا،

---

(١) زهرة طبيب (٢٠١٧): الصراع الإيطالي الإثيوبي (١٨٩٦-١٩٣٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قالمة، الجزائر، صـــ٤٧. وأيضًا:

- Mesfin Wolde Mariam (1964): The Background of the Ethio-Somalian Boundary Dispute, The Journal of Modern African Studies, vol. 2, no. 2, p. 198.

(2) Carol Ann Gillespie (2003): Ethiopia, Chelsea House, New York, pp. 50-51. Also:
- Peter Woodward, op. cit., p. 15.

(3) Saadia Touval, op. cit., p. 36.

وهي ترى ازدياد النفوذ الفرنسي والإيطالي في المنطقة، واتجاه نظريهما نحو الهضبة الإثيوبية، وعليه عملت بريطانيا العظمى على ضمان استقرار الأوضاع داخل الدولة الإثيوبية واستقلالها، وذلك بعقد اتفاقية بينها وبين كل من فرنسا وإيطاليا في ١٩٠٦ في لندن، بهدف ضمان استقرار الأوضاع في إثيوبيا(١).

وفي ضوء تلك التطورات السابق ذكرها، كان على "منليك الثاني" ضم أكبر مساحة ممكنة من الأقاليم المحيطة، ضماناً له من عدم تقليص نفوذه في نطاق ضيق ومعزول من الأراضي، إذ لم يبق أمامه لتحقيق ذلك الهدف في التوسع سوى الأقاليم التي لم تصل إليها بعد تلك الدول ودخلتها دخولًا مباشرًا، ويمكن لنا استقراء وجهة نظر "منليك الثاني" باحتلاله لتلك الأقاليم، بأنه إذا كان لابد لتلك الأقاليم أن تسقط في حوزة إحدى الدول، فإن وقوعها في حوزة إمبراطور إثيوبيا خير لها من السقوط تحت طائلة الاستعمار الأوروبي.

ب- الحدود:

أرسل "منليك الثاني" منشورا دوريا circular في ١٠ أبريل ١٨٩١ إلى القوى الأوروبية الكبرى في ذلك الوقت، وصف فيها إثيوبيا بأنها جزيرة مسيحية يحيط بها بحر من الوثنيين(٢)، ولهذا التأكيد على مسيحية إثيوبيا مغزاه، حيث أفرزت معطيات مؤتمر برلين عن التمييز بين القوى المسيحية وبقية العالم كمبدأ من مبادئ القانون الدولي، الأمر الذي استند إليه "منليك" ليطلب من القوى الاستعمارية حصته من تقسيم إفريقيا، كما حدد فيها حدود إثيوبيا بأنها تمتد من ساحل البحر الأحمر شرقًا حيث قبائل الدناكل، وحتى النيل الأبيض في السودان غربًا، ومن الخرطوم في السودان شمالًا وحتى جنوب بحيرة رودلف في شمال كينيا، ضامًا بذلك منطقة الأوجادين، وتعهد بإضافة المزيد من الأراضي إلى

---

(١) حسين خلف موسى (٢٠ مايو ٢٠١٤): إثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الإسرائيلي في حوض النيل، الرؤى والإشكاليات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، متاح على: https://democraticac.de/?p=1310. أيضًا:

- Agreement between the United Kingdom, France, and Italy, Respecting Abyssinia, signed at London, December 13, 1906. (1907). The American Journal of International Law, 1(2), 226-230.

(2) Samuel Rubenson (2009): The European Impact on Christian-Muslim Relations in the Middle East During the Nineteenth Century, The Ethiopian Example, In The Fuzzy Logic of Encounter, New Perspectives on Cultural Contact, Waxmann Verlag, Germany, p. 117.

إمبراطوريته لاحقًا، حتى تدخل ضمن حدود إمبراطوريته تلك الأراضي الممتدة من الخرطوم شمالًا إلى نيانزا جنوبًا متضمنة كامل كينيا، ولم تكن تلك الادعاءات التي تضمنتها رسالة "منليك" مجرد تصريحات على الورق، وإنما عمل على تحقيقها على أرض الواقع من خلال نشاط استعماري استمر لعدة سنوات من خلال جيش قوامه أكثر من ٨٠ ألف جندي و٢٠٠ ألف بندقية حديثة، حيث كانت ترسل إليه إيطاليا وفرنسا والاتحاد السوفيتي البنادق والذخيرة كهدايا[١، ٢]، وإذا ما استدعت الضرورة ذلك كان بإمكان "منليك" زيادة جنود الجيش إلى ٢٠٠ ألف جندي، منهم ما يقرب من ١٢ ألف جندي تحت تصرفه المباشر[٣].

بتلك الحدود كان يضمن "منليك" ساحلا لا بأس به على البحر الأحمر، يمتد من الصومال الفرنسي عند باب المندب وحتى منطقة "أورفالي"، الأمر الذي يضمن به عدم سيطرة أي دولة على التجارة الخارجية أو الداخلية لدولة إثيوبيا، إذ إنه بذلك يستطيع السيطرة على منافذ بحرية تضمن حرية التجارة الخارجية، كما يسيطر على طريق التجارة البينية عبر الأراضى الصومالية، أي عبر طريق الساحل ومنه إلى المدن الداخلية، كما يضمن بذلك أيضًا طريق التجارة عبر منطقة أوجادين[٤]، ومن الواضح من المنشور الدورى سابق الذكر أنه كان يطالب بضم أقاليم كانت قد وقعّت بالفعل اتفاقيات حماية مع

---

(1) Léo Silberman (1961): Why the Haud was Ceded, Cahiers d'Études Africaines, vol. 2, no. 5, pp. 48-49.

(٢) يُذكر أن الخديوي "إسماعيل" كان قد أهدى إلى الإمبراطور "منليك" ٥٠٠ بندقية مع إمدادات من الذخيرة، وذلك في ١٨٧٥. انظر:

- Richard Pankhurst (1967): Menilek and the Utilisation of Foreign Skills in Ethiopia, Journal of Ethiopian Studies, vol. 5, no. 1, p. 35.

(3) Edmond J. Keller (1987): The Politics of State Survival: Continuity and Change in Ethiopian Foreign Policy, The Annals of the American Academy of Political and Social Science (AAPSS), vol. 489, p. 80.

(٤) فيصل عبد الرحمن علي طه (١٢ فبراير ٢٠٢١): الاستعمار والحدود السودانية الإثيوبية، صحيفة السوداني، متاح على: https://www.alsudaninews.com/ar/?p=112459. وأيضًا:

- Gufu Oba (2013): Nomads in the Shadows of Empires, Contests, Conflicts and Legacies on the Southern Ethiopian-Northern Kenyan Frontier, Brill, London, pp. 33-34. Also:
- W.B. Stern (1963): The Treaty Background of the Italo-Ethiopian Dispute, The American Journal of International Law, vol. 30, no. 2, p. 192.

دول أوروبية مثل بريطانيا وإيطاليا[١]، ولكنه كان يستند إلى عامل الدين المشترك بينه وبين ملوك الدول الأوروبية والاستعمارية، لتسهيل عملية توسيع حدود الدولة الإثيوبية، وكان لعامل الدين دوره في مجابهة الاطماع الأوروبية الاستعمارية[٢].

لا شك أن الانتصار الذي حققه الامبراطور "منليك" على القوات الإيطالية في "معركة عدوة" كان له الدور الأكبر في تثبيت حدود إثيوبيا كما خطط لها، حيث تخلى الإيطاليون المنهزمون عن مطالباتهم بإثيوبيا، ليحتفظوا بإريتريا فقط، كما نظرت القوى الأوروبية إلى إثيوبيا على أنها قوة إفريقية لا يستهان بها، فتوافدت حكومات بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا على البلاط الإمبراطوري، من أجل ترتيب تبادل السفراء وإبرام الاتفاقيات الدبلوماسية لتحديد مناطق نفوذهم في محيط الإمبراطورية الإثيوبية، وبحلول نهاية عام ١٨٩٧، تم تعيين الحدود الحالية لإثيوبيا، باستثناء إريتريا وجزءا من الحدود الغربية، وبناء على ذلك جعلت هذه الاتفاقيات من "منليك" مشاركًا نشطًا في التقسيم الاستعماري لإفريقيا إلى جانب القوى الاستعمارية الأوروبية، وساهم ذلك بشكل كبير في رسم الصورة الأسطورية لإثيوبيا على أنها مثال للاستقلال الأفريقي[٣].

٢) المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للتوسع الإثيوبى الإقليمى:

أ- منطقة البحر الأحمر(إريتريا):

للوقوف على استراتيجية الإمبراطور "منليك الثاني" تجاه أقاليم البحر الأحمر (إريتريا) والنيل (السودان) والبحيرات (أوغندا وكينيا)، لابد من التعرف على الاستراتيجية المصرية تجاه تلك المناطق، خاصة وأن توسعات "منليك الثاني" لحدود إمبراطوريته، واستعماره لأراض إفريقية، جاء مواكبًا لما قامت به بريطانيا من تقليص لحدود إمبراطورية مصر في تلك المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة بالنسبة لأمن الحدود المصرية[٤].

---

(1) Matthew J. McCracken (2004): Abusing Self-Determination and Democracy: How the TPLF Is Looting Ethiopia, Case Western Reserve Journal of International Law, vol. 36, no. 1, pp. 188-189.

(2) William Seger (2018): The Independence of Ethiopia and Liberia, Bowling Green State University, Africana Studies Research Conference, no. 2, p. 3.

(3) Edmond J. Keller (1987), op. cit., p. 80.

(٤) عبد الرحمان قراش (٢٠١٧): العلاقات البريطانية الإثيوبية من حملة نابيير ١٨٦٨ إلى غاية تحرير إثيوبيا من الاحتلال الإيطالي ١٩٤١، مجلة تاريخ العلوم، العدد ٧، ص ص ١٥٥-١٥٩.

ومنذ سنة ١٨٦٥م صارت الحكومة المصرية تتبع سياسة إيجابية في البحر الأحمر، لتضمن لمصر السيادة التامة على الساحل الإفريقي لهذا البحر، حتى تصل مصر إلى حدودها الطبيعية كما كانت تراها وقتئذ، أي من ساحل البحر المتوسط شمالًا إلى خط الاستواء ومنابع النيل جنوبًا، ومن ساحل البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الهندي، ومنه وسط القارة الإفريقية إلى البحيرات الاستوائية(١)، فضمت مصر مينائي "مصوع" و"سواكن"، بناءً على فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦م، وفي سنة ١٨٧٢م ضمت الحكومة المصرية "بوجوس"، ثم كان ضم كل من "زيلع" و"هرر" في سنة ١٨٧٥ على التوالي(٢)، وبذلك أصبح البحر الأحمر كله تابعًا للإدارة المصرية، إذ كان لابد من السيطرة على السواحل الإفريقية للبحر الأحمر، ومحاولة فرض النفوذ على مضيق باب المندب جنوبًا، لتتم السيطرة الفعلية على شمال البحر الأحمر عبر قناة السويس(٣).

وعلى ذلك أصبحت إثيوبيا جزيرة محاطة من جميع الجهات بالإمبراطورية المصرية، فادعت إثيوبيا ملكيتها لعدة مناطق تقع داخل حدود الإمبراطورية المصرية، وهي بوجوس وأوسة، وبذلك دخلت في نزاع مع الإدارة المصرية في تلك الجهات(٤)، وفي ضوء المنظور الإستراتيجى الإثيوبي الذي يسعى إلى الحصول على منفذ على البحر الأحمر، كان من الطبيعي أن يكون هدف "منليك الثاني" هو تحقيق هذا المنظور، خصوصًا في ظل وجود حظر مصري على تصدير الأسلحة إلى الممالك الإثيوبية، حيث أصبح السلاح ضرورة قصوى في عمليات التوسع الإثيوبي تجاه الأقاليم المجاورة، وأيضًا في مقاومة الخارجين على الحكم الإثيوبي في الأقاليم الجديدة التي ضمها الإمبراطور الإثيوبي إلى حدود دولته، لذلك سعى "منليك الثاني" إلى إتمام المشروع الفرنسي، الرامي

---

(١) السيد رجب حراز (١٩٥٧): إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص ١٨٨-١٨٩.

(2) Paul B. Henze (2000): Layers of Time, A History of Ethiopia, Palgrave Publishers Ltd., New York, pp. 147-148. Also:
- Saadia Touval, op. cit., pp. 33-34.

(٣) عبد الله عبد الرازق إبراهيم، شوقي الجمل (١٩٩٧): تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص ٢٢٠-٢٢٤. وأيضًا:
- Ioan Myrddin Lewis, op. cit., pp. 42-43.

(٤) أنتوني سوريال عبد السيد (٢٠٠٣): العلاقات المصرية الإثيوبية (١٨٥٥-١٩٣٥م)، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٩٧.

إلى مد خط سكة حديد بين العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" والميناء الفرنسي على البحر الأحمر (جيبوتي)، ليكون ذلك الميناء بمثابة المنفذ البحري للإمبراطورية الإثيوبية[1].

أما فيما يتعلق بالحدود ما بين الإمبراطورية الإثيوبية والنفوذ الإيطالي في كل من إريتريا والصومال الإيطالي، ففي ١٠ يوليو ١٩٠٠ وقع الإمبراطور "منليك الثاني" مع ممثل الحكومة الإيطالية في العاصمة أديس أبابا اتفاقية لتعيين الحدود بين إثيوبيا وإريتريا (شكل ٤)، التي بموجب المادة الأولى منها تم الاتفاق على أن يكون خط الحدود بين البلدين هو خط "تومات تودلوك مارب بيلسا مونا" "Tomat-Todluc-Mareb-Belsa-Muna"، إلا أنه سرعان ما تم تعديل خط الحدود بين البلدين، بموجب المذكرة الموقعة بمعاهدة ١٥ مايو ١٩٠٢، بين كل من بريطانيا وإيطاليا، وبعد حوالي ست سنوات، وقع الإمبراطور الإثيوبي "منليك الثاني" مع ممثل الحكومة الإيطالية في العاصمة أديس أبابا في ١٦ مايو ١٩٠٨ معاهدة لتعيين الحدود الشرقية بين مستعمرة إريتريا الإيطالية والإمبراطورية الإثيوبية، نصت المادة الأولى منها

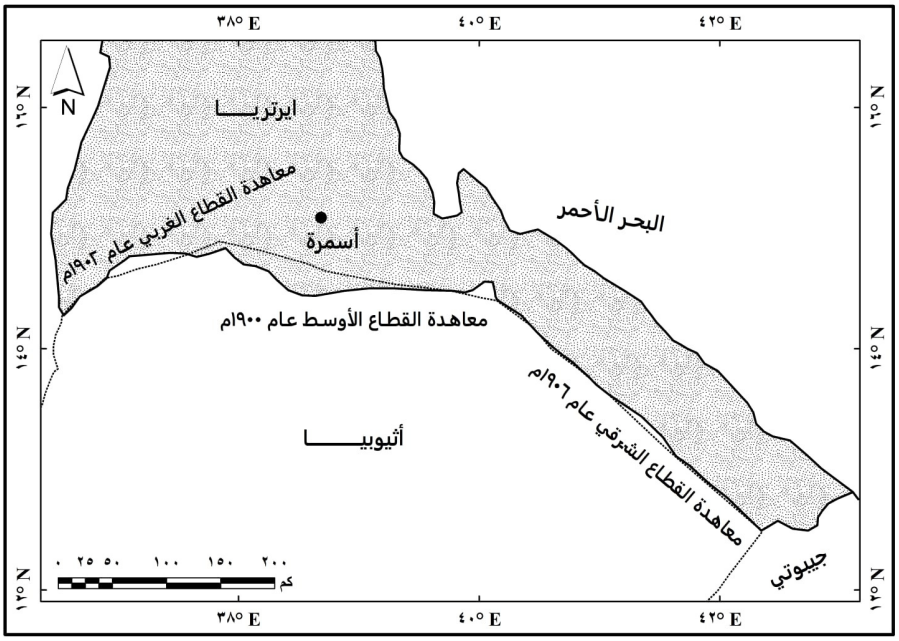

شكل (٤) : اتفاقية ١٩٠٠ لتعيين الحدود بين إثيوبيا وإريتريا.

Source: Kalewongel Minale Gedamu (2008): Ethiopia and Eritrea, The Quest for Peace and Normalizations, MA Thesis, Faculty of Social Sciences University of Tromsø, Norway, p. 119.

(1) Saheed A. Adejumobi, op. cit., p. 72.

على أن يسير خط الحدود بين مستعمرة إريتريا وإقليم تيجراي من أقصى نقطة شرقي نهر موتا في الاتجاه الجنوبي الشرقي في خط مواز للساحل، وعلى مسافة ٦٠ كم منه حتى التقاء ذلك الخط مع خط الحدود للصومال الفرنسي(١).

ب- منطقة السهل السوداني:

يمكن القول أن الحدود الإثيوبية التي رسمها الإمبراطور "منليك الثاني" هي نفس الحدود التي كان يسعى أسلافه إليها، حيث كانوا ينظرون جميعًا إلى منطقة النيل الأبيض على أنها ضمن الأراضي الإثيوبية، فكانت حروب الإمبراطور "يوحنا الرابع" Yohannes IV ضد المهديين في السودان، كما أراد الإمبراطور "ثيودور الثاني" Theodore II السيطرة على نهر النيل في السودان، تمهيدًا للسيطرة على النيل كله، ومن ثم يستطيع السيطرة على مصر نفسها، من خلال تجويع شعبها بمنع وصول مياه النيل إليهم، إلا أن اتساع حدود الإمبراطورية المصرية في السودان، وقوة السطوة المصرية هناك، أعاق عمليات التوسع والاستعمار الإثيوبي لمناطق أعالي النيل، فقد كانت الادعاءات الإثيوبية في السودان تسعى إلى امتلاك الأراضي الواسعة على طول النيل الأزرق حتى مدينة الخرطوم، ونحو الغرب على مجرى النيل الأبيض(٢).

وبناءً على الصراع الذي نشب بين بريطانيا وفرنسا في منطقة أعالي النيل، سعت الدبلوماسية البريطانية للانفراد بالتوسع في المنطقة، وذلك بقطع الطريق أمام التوسع الفرنسي من سواحل البحر الأحمر(٣)، حيث ميناء جيبوتي الفرنسي إلى الداخل نحو مدينة هرر ومنها إلى إثيوبيا، وصولًا إلى أعالي النيل، وذلك لربط مستعمراتها في الغرب بالمستعمرة الفرنسية شرقًا على ساحل البحر الأحمر، وقد توصل الطرفان، البريطاني والفرنسي، إلى اتفاق وقعا عليه في فبراير ١٨٨٨(٤)، وتعهدا فيه بألا تسعيا إلى ضم مدينة

---

(1) G. Oduntan (2015): International Law and Boundary Disputes in Africa, Routledge, London and New York, pp. 188-190. Also:
- Martin Plaut (2016): Understanding Eriteria, Inside Africa's Most Repressive State, Oxford University Press, Oxford, p. 9.

(٢) محمد العربي (١٧ يونيو ٢٠٢١): دبلوماسية النيل، لماذا لا ترغب مصر في خوض حرب ضد إثيوبيا، متاح على: https://www.aljazeera.net.

(3) A.J.P. Taylor (1950): Prelude to Fashoda, The Question of the Upper Nile, 1894-5, The English Historical Review, vol. 65, no. 254, p. 53.

(4) Henry Dodwell (Ed.). 1967. The Cambridge History of the British Empire, Volume III, Cambridge University Press, Cambridge, p. 261.

هرر أو وضعها تحت حماية أي منهما، وكذلك تضمنت الاتفاقية معارضة الجانبين، البريطاني والفرنسي، أي محاولة تقوم بها دولة أخرى للاستيلاء على المدينة، أو وضعها تحت حمايتها، وبذلك ضمنت بريطانيا عدم استيلاء إيطاليا أيضًا على المدينة، أو التوسع نحو إثيوبيا ومنها لمناطق أعالي النيل، كما ضمنت المعاهدة للجانب البريطاني تخلي إيطاليا عن مسألة فرض الحماية على إثيوبيا، التي أثارتها معاهدة "وتشالي" Wuchale Treaty of Perpetual Peace and Friendship في ٢ مايو ١٨٨٩، ومن ثم تضاءل الطمع الإيطالي في السودان، وأيضًا في إثيوبيا(١).

وكما تم ذكره، فقد استغل "منليك الثاني" التوتر بين بريطانيا وفرنسا في منطقة أعالي النيل، خاصة بعد جلاء القوات المصرية عن السودان، بسبب الثورة المهدية، وأيضًا الاتفاق الإثيوبي الفرنسي بمد خط سكة حديد من جيبوتي إلى أديس أبابا، حيث أفضى ذلك الاتفاق إلى مساندة الإثيوبيين للحملة الفرنسية المتجهة إلى فاشودة لتهديد الوجود البريطاني في مصر والسودان، إلا أنه ومع فشل الحملة الفرنسية على فاشودة سنة ١٨٩٨، سعى "منليك الثاني" إلى تحويل دفة التفاوض من فرنسا إلى بريطانيا، للحصول على مناطق أخرى ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لإثيوبيا، وتمكن في النهاية بعقد اتفاق معها في ١٥ مايو ١٩٠٢، يهدف إلى ترسيم الحدود بين السودان وإثيوبيا (شكل ٥)(٢)، فكان خط الحدود يسير من منطقة أم جعفر إلى القلابات فالنيل الأزرق فنهر بارو ونهر بيبور ثم نهر أكوبو إلى مليلة، ومنها إلى نقطة تقاطع خط عرض ٦° شمالًا مع خط طول ٣٥° شرقًا، على أن يتعهد الإمبراطور "منليك الثاني" بعدم تشييد أو السماح بتشييد أي بناء على النيل الأزرق وبحيرة تانا، أو على نهر السوباط، يكون من شأنه منع جريان النيل، كما تضمنت الاتفاقية أيضًا أن يسمح الإمبراطور "منليك الثاني" بمشروع الحكومة البريطانية الذي يسعى إلى إنشاء خط سكة حديد عبر الأراضي الإثيوبية، لربط السودان بأوغندا(٣).

---

(1) G. Oduntan op. cit., pp. 190-191.

(2) Bahru Zewde (1990): Twixt Sirdar and Emperor, The Anuak in Ethio-Sudanese Relations 1902-1935, Northeast African Studies, vol. 12, no. 1, p. 80.

(3) G. Oduntan op. cit., p. 192. Also:
- W. B. Stern, op. cit., pp. 195-196.

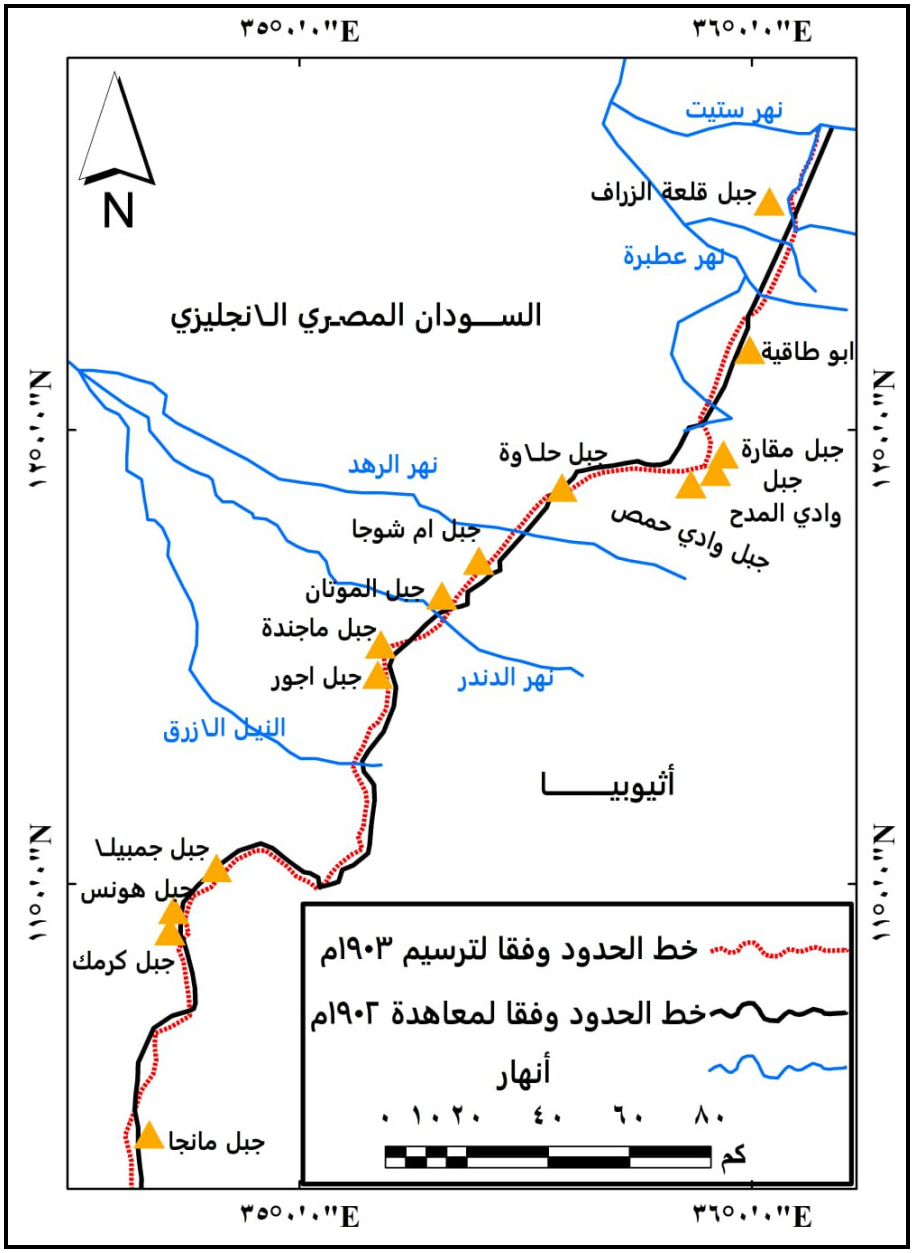

شكل (٥) : اتفاق ١٩٠٢ لترسيم الحدود بين السودان وإثيوبيا.

المصدر: مها محمود صالح (٢٠١٤): الحدود الشرقية والغربية للسودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ص ٤٣٠.

وعلى ذلك النحو، ضمن "منليك الثاني" ضم كل من بني شنقول وجوماز في السهل السوداني إلى الأراضي الإثيوبية، كما استطاع السيطرة على جزء من النيل في السودان عن طريق تلك الاتفاقية مع بريطانيا، والتي اعترفت بنفوذه على النيل الأزرق، كما استطاع أيضًا أن يقترب نحو البحيرات عبر خط سكة حديد السودان–أوغندا، الذي يمر بالأراضي الإثيوبية[١].

ج- منطقة البحيرات (أوغندا – كينيا):

كانت طموحات "منليك الثاني" التوسعية تدفعه أيضًا نحو الجنوب، حيث منطقة البحيرات، في وقت كانت بريطانيا قد أقامت فيه خزانًا مائيا عند مخرج بحيرة فيكتوريا، وذلك في سياق حفاظها على مصالحها الزراعية في مصر، ولكن بعد الانتصار الإثيوبي على الإيطاليين في عدوة سنة ١٨٩٦م، تبلور المشروع الفرنسي بمد خط سكة حديد جيبوتي–أديس أبابا، واتضح أن التعاون الإثيوبي الفرنسي يمثل تهديدًا مباشرًا للمصالح البريطانية في منطقة البحيرات، وعليه كان لابد من التصدي البريطاني للأطماع الإثيوبية الفرنسية، خاصة وأن طرح المشروع البريطاني بمد خط سكة حديد يربط بين السودان وأوغندا، والذي يمر عبر الأراضي الإثيوبية، شجع إثيوبيا بالتوسع نحو البحيرات، وهو أمر لم تكن لتسمح به بريطانيا، نظرًا لدور البحيرات المباشر في تغذية نهر النيل[٢].

ولمواجهة المخطط الفرنسي الإثيوبي، قامت بريطانيا سنة ١٨٨٩م بالاعتراف بوقوع إثيوبيا تحت الحماية الإيطالية، طبقًا لما ورد في معاهدة "وتشالي"[٣]، وفي سنة ١٨٩٤ قامت الحكومة البريطانية بإعلان أوغندا محمية بريطانية، كما كانت بريطانيا تعمل بشكل مكثف في كينيا، ذلك أن شركة إفريقيا الشرقية البريطانية، المنوطة بالعمل لمدة ٥٠ عامًا في كل من زنجبار وساحل إفريقيا الشرقي، كانت قد عمدت إلى عقد معاهدات مع زعماء القبائل الإفريقية في ساحل شرق إفريقيا وفي ظهيره كوريث للإمبراطورية المصرية في

---

(١) صلاح حليمة (٣٠ يونيو ٢٠٢١): إثيوبيا ودول الجوار، تعاون أم تصادم، جريدة الأهرام المصرية، متاح على https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/814103.aspx

(٢) صلاح عبد الرحمن علي (٢٠١٧): المطامع الأوروبية في أعالي النيل بوسط إفريقيا (١٨٩٨–١٩٢١م)، مجلة جامعة السلام، العدد ٥، ص ٢٣١.

(٣) زهرة طبيب، مرجع سابق، ص ٥٧.

تلك الأنحاء، ولكي تستطيع من خلال ذلك مد نفوذها غربًا حتى المناطق الداخلية حيث البحيرات الاستوائية(١).

وقد فشلت الشركة البريطانية في تحقيق تلك الأهداف المطلوبة منها، والتي تهدف إلى مد النفوذ البريطاني على كل تلك المناطق الشاسعة حتى هضبة البحيرات وحدود الكونغو، وعليه وصل القنصل العام البريطاني في زنجبار إلى ساحل شرق إفريقيا في أبريل ١٨٣٩ لبحث الأوضاع في المنطقة، حيث تم رفع العلم البريطاني محل علم الشركة، معلنًا بذلك الحماية البريطانية على المنطقة، وبذلك انتهى دور شركة شرق إفريقيا البريطانية لتحل محلها الحكومة البريطانية، إذ تم إعلان الحماية على كينيا في عام ١٨٩٥، ثم تم إعلانها مستعمرة بريطانية في سنة ١٩٠٢، وبذلك أوفقت بريطانيا أطماع الإمبراطور الإثيوبي في منطقة البحيرات الاستوائية بإعلانها الحماية على كل من أوغندا وكينيا على التوالي(٢).

وعلى الرغم من ذلك فإن اتفاقية الحدود الموقعة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في ديسمبر ١٩٠٨ (شكل ٦)، والمنوطة بترسيم الحدود بين محمية شرق إفريقيا البريطانية (كينيا) والسلطات البريطانية في أوغندا من ناحية، وإثيوبيا من ناحية أخرى، قد ضمنت للإمبراطور الإثيوبي "منليك الثاني" فرض سيطرة إثيوبيا على منطقة نهر أومو وجزء من بحيرة رودولف، هذا بالإضافة إلى منطقة القبائل المحيطة بالنهر، مع مراعاة حق قبائل المنطقة في الترحال، وهو الأمر الذي تعثر تحقيقه على أرض الواقع، حيث فرضت الحدود السياسية الجديدة على تلك القبائل قيودًا في حركة تنقلها وراء الكلأ والمراعي، فضلًا عن تقسيم قبائل المنطقة بين أربع دول هي إثيوبيا والسودان وأوغندا وكينيا(٣).

---

(١) صلاح عبد الرحمن علي، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(٢) محسن حسن (٢٠١٦): جمهورية كينيا، دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، متاح على: http://mogadishucenter.com. وأيضًا:

- Raj Kumar Trivedi (1971): The Role of Imperial British East Africa Company in the Acquisition of East African Colony in the Second Half of the Nineteenth Century, Proceedings of the Indian History Congress, vol. 33, p. 620.

(3) G. Oduntan op. cit., p. 193.

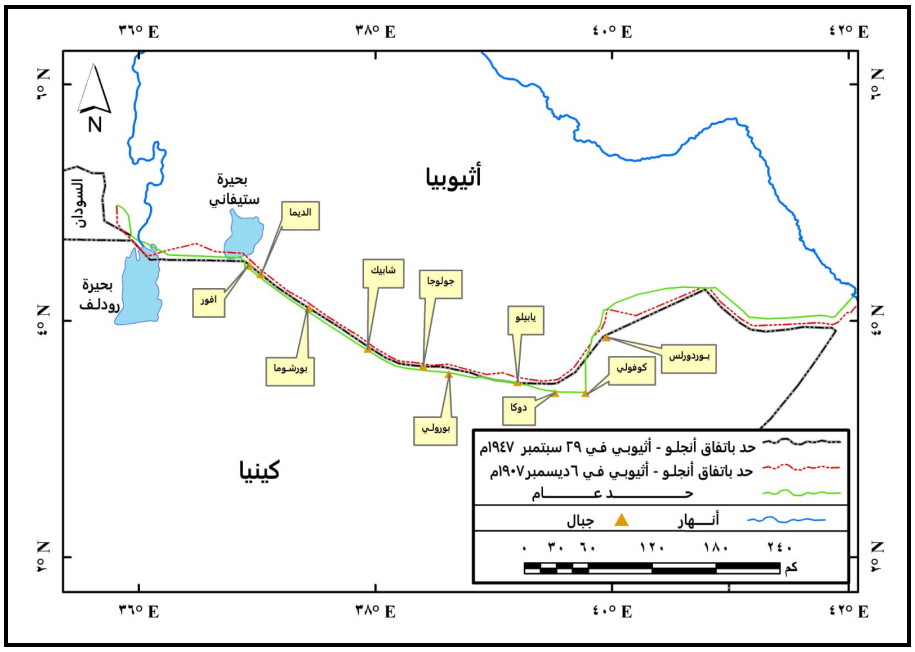

شكل (٦) : اتفاق ١٩٠٨ لترسيم الحدود بين إثيوبيا وكينيا.

المصدر: رءوف راشد خلة (٢٠٠٨): كينيا، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ص ١٨٢.

د- الصومال:

اتجه الإمبراطور الإثيوبي "منليك الثاني" لتوسيع رقعة دولته الوليدة في اتجاه الإقليم الصومالي شرقًا، وأيضًا في اتجاه مناطق قبائل العفار Affar أو الدناقل Danakil في الشمال الشرقي للهضبة الإثيوبية، حيث كان اتصال الهضبتين الصومالية والإثيوبية عاملًا مؤثرًا في تاريخ المنطقة منذ العصور الوسطى، حيث كانت سلطنات الطراز الإسلامي، أو ما يعرف بسلطنات بلاد زيلع الإسلامية، تحيط بمملكة إثيوبيا المسيحية، وقد ساعدت العوامل الجغرافية على أن تكون مملكة إثيوبيا مملكة داخلية منعزلة داخل الهضبة، بينما قامت سلطنات زيلع الإسلامية داخل نطاق هضبة الصومال، فأصبحت تحيط بمملكة إثيوبيا المسيحية، وقد تمثلت تلك المقاطعات الإثيوبية المحاطة بالسلطنات الإسلامية في مقاطعات "شوا" و"أوفات" و"عدل"[١].

---

(١) صلاح الدين حافظ (١٩٨٢): صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، ص ٤٣.

وفي العصر الحديث أصبحت مصر تمتلك جميع السواحل الواقعة على خليج عدن الجنوبي، من بربرة إلى رأس جوردفوي منذ سنة ١٨٦٦ (شكل ٧)، ثم امتد نفوذها من سنة ١٨٧٥ ليشمل مدينة هرر وميناء الزيلع، حيث تم بسط النفوذ المصري على جميع سواحل شرق إفريقيا المطلة على البحر الأحمر، ولكن بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢، أصبحت بريطانيا ترى أنه من حقها السيطرة على الأملاك المصرية كوريثة شرعية لها في المنطقة، فأخذت في عقد الاتفاقيات مع رؤساء القبائل الصومالية ومشايخها، وكانت أهم تلك الاتفاقيات اتفاقية سنة ١٨٨٤/١٨٨٥، التي استطاعت بريطانيا بموجبها فرض سيطرتها على مناطق واسعة من الأراضي الصومالية، وخصوصًا إقليم أوجادين بعد عقد اتفاقية الحماية مع أحد مشايخ الإقليم، وهو "أحمد مرجان"، في سنة ١٨٩٦[١].

أما على الجانب الإثيوبي، فقد كان "منليك الثاني" أثناء فترة حكمه لمقاطعة "شوا"، وقبل اعتلائه عرش إثيوبيا، يسعى للسيطرة على مدينة هرر، ومن ثم السيطرة على أوجادين، لذلك احتل مدينة هرر أثناء حكمه لمقاطعة شوا في يناير ١٨٨٧، لتكون مقدمة لاحتلاله إقليم أوجادين بعد اعتلائه عرش الإمبراطورية الإثيوبية في ١٨٨٩[٢]، إذ عمل على الاستفادة الاقتصادية من موقع مدينة هرر، وذلك بالاتفاق الذي تم مع الحكومة الفرنسية لإنشاء خط سكة حديد ليربط بين ميناء جيبوتي الذى يخضع للنفوذ الفرنسي والعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وتم إنشاء بعض المدن الإثيوبية ذات الطابع العصري على طول الطريق المار به ذلك الخط الحديدي[٣]، واحتلت أوجادين مكانة خاصة في استراتيجية منليك التوسعية، وذلك للأسباب التالية[٤]:

١. كانت طرق التجارة التي تمر عبرها بمثابة حلقة الوصل بين هرر وميناءي زيلع وبربرة.
٢. الأهمية الكبيرة للثروة الحيوانية بها كمصدر من مصادر الأمن الغذائي.
٣. ستعزز السيطرة على الأوجادين من موقفه في التعامل مع القوى الاستعمارية الموجودة في المنطقة، وستكون بمثابة السياج حول الإمبراطورية التي كان يؤسسها.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٤.

(٢) صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، ص ٤٥.

(3) G. Oduntan, op. cit., p. 194.

(4) Tibebe Eshete (1994): Towards a History of the Incorporation of the Ogaden: 1887-1935, Journal of Ethiopian Studies, vol. 27, no. 2, p. 71.

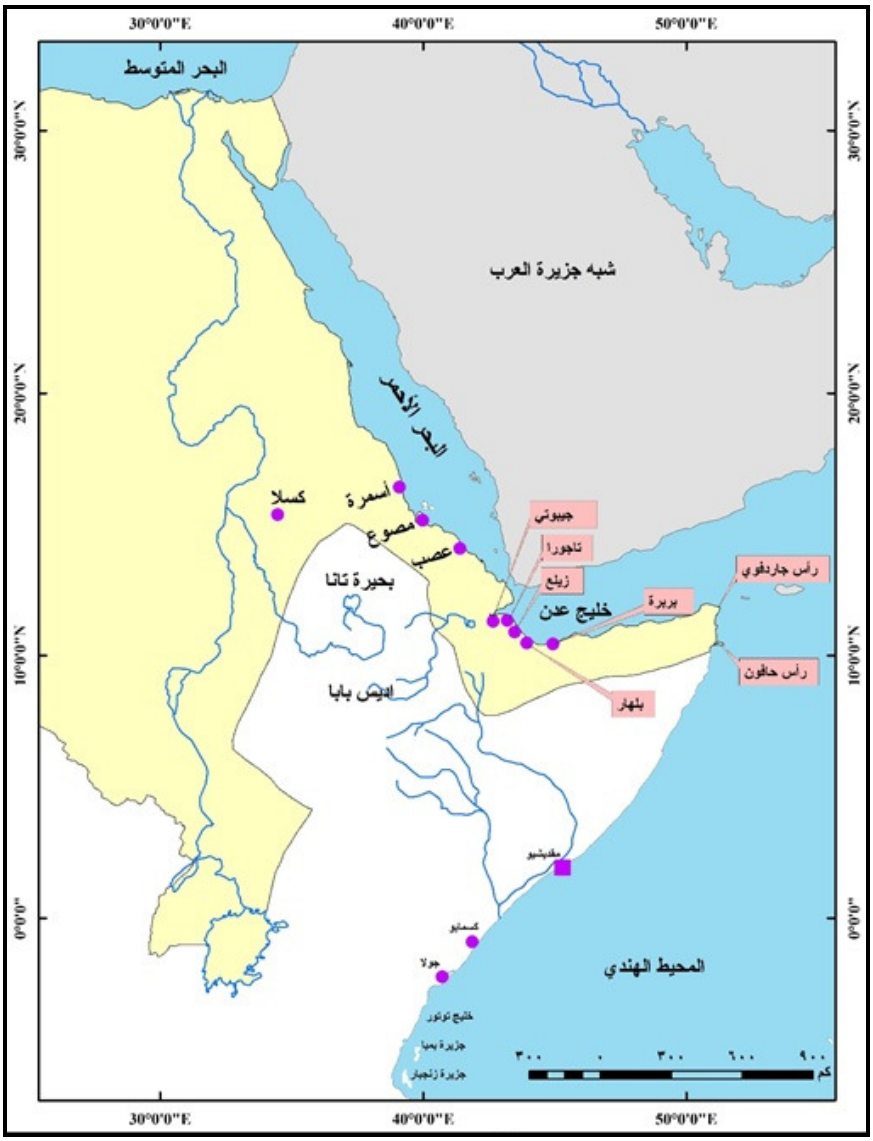

شكل (٧) : النفوذ المصري في إفريقيا في عهد إسماعيل باشا.

المصدر: خالد رياض (١٩٩٤): الصومال الغائب الوعى، دار الأمين، ص ٢٠٩.

ومن الناحية الاستراتيجية، لم يكن "منليك الثاني"، أثناء حكمه لمقاطعة "شوا"، يعمل فقط على استقرار حكمه وتأمين حدود مملكته، بل كان يعمل أيضًا على توسيع حدود المملكة والوصول بشكل قاطع ونهائي إلى عرش الإمبراطورية الإثيوبية، وعلى ذلك كان ينظر إلى إقليم أوجادين باعتباره امتدادًا طبيعيًا لمملكته الصغيرة في شوا ثم الإمبراطورية الإثيوبية بعد

وصوله إلى عرشها، لذلك كان أمر السيطرة على إقليم أوجادين يتطلب في البداية مدينة هرر ذات الأهمية الاستراتيجية، بسبب موقعها المسيطر على تجارة المنطقة، والتي كانت تحت سيطرة الإدارة المصرية، لذلك فقد شكل إخلاء الحكومة المصرية لمدينة هرر في ١٨٨٦، استجابة للضغوط البريطانية، فرصة مناسبة للاستيلاء عليها من جانب إثيوبيا عام ١٨٨٧، خصوصًا في ضوء ثورة المهدي في السودان، التي خلطت الأوراق الإقليمية في المنطقة(١).

وبعد أن تولى "منليك الثاني" حكم إمبراطورية إثيوبيا في ١٨٨٩، وظهور الأطماع الإيطالية فيها، بادر بإرسال بيان إلى ملوك أوروبا في ١٨٩١، شرح فيه حدود إمبراطوريته التي طالبهم بمساعدته في الوصول إليها، وكان إقليم أوجادين ضمن هذه الحدود(٢). وبالفعل ساندت كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي إمبراطورية إثيوبيا في حربها ضد إيطاليا، كرد فعل لدخول إيطاليا ضمن تحالف البحر المتوسط في ١٨٨٧، والموجه ضد مصالح كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي، وكان لهذا دوره البارز في انتصار جيوش إثيوبيا على جيوش إيطاليا في معركة عدوة Battle of Adowa في ١ مارس سنة ١٨٩٦ في إقليم تيجراي شمال إثيوبيا(٣، ٤)،

---

(١) صلاح الدين حافظ، مرجع سابق صـــ٥١.

(٢) نفس المرجع السابق، ص صـــ٥٣، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١.

(٣) لما وُقِّعَت معاهدة "وتشالي" بين الإمبراطور "منليك الثاني" وإيطاليا في ١٨٨٩، كانت قد كتبت باللغتين الأمهرية والإيطالية، وحين أدرك "منليك" تطابق النسختين الأمهرية والإيطالية في جميع مواد المعاهدة باستثناء المادة ١٧، التي نصت في نسختها الإيطالية على أن تصبح إثيوبيا محمية إيطالية Italian Protectorate، في حين نصت بالأمهرية على حرية إثيوبيا في طلب الاستعانة بالحكومة الإيطالية في المفاوضات التي تدخل فيها مع الحكومات الأخرى، لذلك حاول أن يُصَوِّبها من خلال الوسائل الدبلوماسية، ولما لم ينجح في ذلك أبلغ الحكومة الإيطالية في ١٨٩٣ بأن المعاهدة ستلغى بعد عام، لذلك جهزت إيطاليا ٢٠ ألف جندي لحربه، بينما استعد "منليك" للحرب بتدعيم قواته الدفاعية من خلال شراء الأسلحة من حكومات روسيا وفرنسا وبريطانيا ومن تجار الأسلحة الأجانب المنتشرين في منطقة القرن الإفريقي، وبلغ تعداد جيشه وقتئذ ١٠٠ ألف جندي. أنظر:

- Edmond J. Keller (1987), op. cit., pp. 79-80. Also:
- Edmond J. Keller (2005): Making and Remaking State and Nation in Ethiopia. In Ricardo Rene Laremont (Ed.), Borders, Nationalism, and the African State, Lynne Rienner Publishers, Boulder, pp. 91-92.

(4) Robert G. Patman (2009): The Soviet Union in the Horn of Africa: the diplomacy of intervention and disengagement, Cambridge University Press, Cambridge, pp. 27-30.

الأمر الذي أعطى للإمبراطور الإثيوبي الثقة في مواجهة القوى الأوروبيـــة فـــي المنطقـــة، لاسيما بعد ظهور الأطماع الفرنسية في منطقة أعالي النيل، ومحاولة السياسة البريطانيـــة مواجهة تلك الأطماع بضمان مسألة التحالف مع إمبراطوريـــة إثيوبيـــا ضـــد الأطمـــاع الفرنسية، أو تحييدها على أقل تقدير(١).

في ضوء تلك التحولات في المنطقة، عقدت بريطانيا اتفاقية حماية مع الشيخ "أحمد مرجان" زعيم قبيلة أوجادين في سنة ١٨٩٦، الذي كان يطمع في حماية أفراد قبيلته من الهجمات الإثيوبية المتكررة على الإقليم، وقد استخدمت بريطانيا هذه الاتفاقية لمساومة إثيوبيا بإقليم أوجادين في الصومال في عام ١٩٨٧(٢)، مقابل تنازل "منليك الثاني" عن أطماعه في السودان وأعالي النيل، وايضًا التعهد بعدم مساندة القوات الفرنسية المتجهة نحو مدينة فاشودة(٣).

وعلى ذلك كانت المفاوضات الاستعمارية بين الإمبراطور الإثيوبي وحاكم مقاطعة هرر "راس ماكونين" Ras Makonnen من ناحية، وبين الإمبراطور الإثيوبي و"مستر رود" المبعوث البريطاني من جهة أخرى، ليتم تحديد مناطق نفوذ كل من إثيوبيا وبريطانيا في مناطق الصومال، وكذلك تحديد المناطق التي سيتم التنازل عنها من قبل بريطانيا لصالح الإمبراطور الإثيوبي في إقليم أوجادين، وقد انتهت تلك المفاوضات بالتصديق على معاهدة الحدود التي تم عقدها في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في ١٤ مايو ١٨٩٧، وهي تعرف باسم المعاهدة الأنجلو-حبشية لعام ١٨٩٧ Anglo-Abyssinian Treaty of 1897 أو معاهدة "رود"، وقد صدقت عليها بريطانيا في ٢٨ يوليو ١٨٩٧، حيث حصلت إثيوبيا بموجبها على إقليم أوجادين في الأراضي الصومالية(٤)، (ولم تحصل إثيوبيا بشكل فعلى على إقليم الأوجادين إلا في سنة ١٩٥٤ في وسط احتجاجات صاخبة من قبل الصومال

---

(1) Saheed A. Adejumobi, op. cit., pp. 29-30. Also:
- Christopher Clapham (2017): The Horn of Africa, State Formation and Decay, Oxford University Press, Oxford, p. 32.

(2) Ioan Myrddin Lewis, op. cit., p. 41.

(3) Harold G. Marcus (1965): The Rodd Mission of 1897, Journal of Ethiopian Studies, vol. 3, no. 2, p. 25.

4) Abdulqawi A. Yusuf (1980): The Anglo-Abyssinian Treaty of 1897 and the Somali-Ethiopian Dispute, Horn of Africa, 3(1), pp. 38-39. Also:
- Harold G. Marcus (1966): The Foreign Policy of the Emperor Menelik 1896-1898, A Rejoinder, The Journal of African History, vol. 7, no. 1, p. 121.

لدى عصبة الأمم[1]) وبالتالي أصبحت قبائل الإقليم، التي كانت قد وقعت معاهدة الحماية مع بريطانيا في سنة ١٨٩٦ للتخلص من الاستعمار الإثيوبي، تحت حكم إثيوبيا في السنة التالية بموجب اتفاقية الحدود بين بريطانيا وإثيوبيا (شكل ٨).

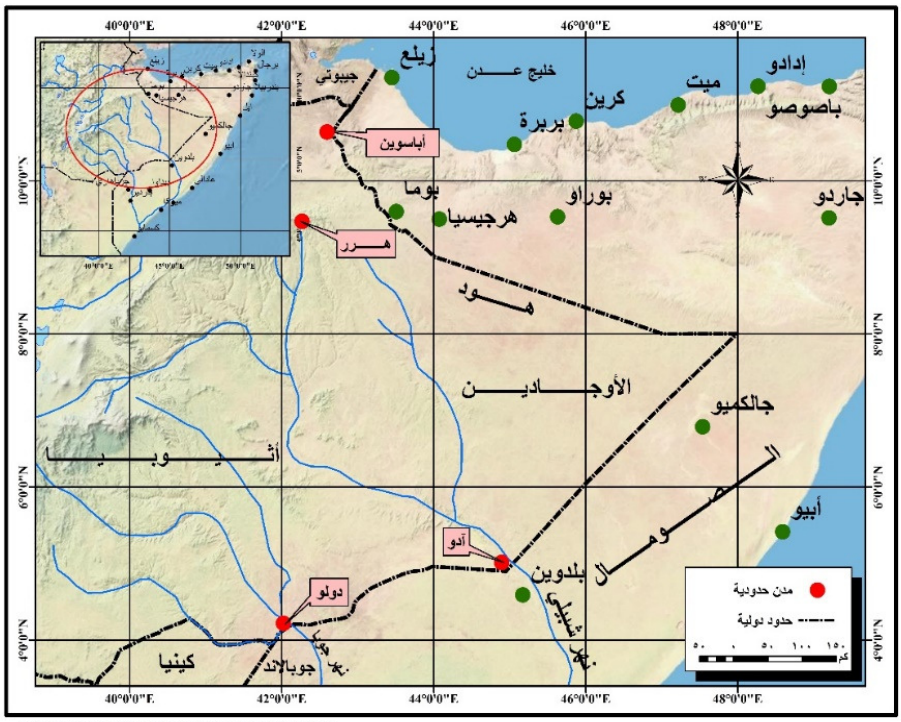

شكل (٨) : اتفاقية ١٨٩٧ لترسيم الحدود بين إثيوبيا والصومال.

Source: Brownlie.Ian (1979): African Boundaries, p. 826.

هـ- جيبوتي:

أما بالنسبة للحدود الإثيوبية مع الصومال الفرنسي فقد نظمتها اتفاقية ٢٠ مارس ١٨٩٧ الموقعة بين فرنسا وإثيوبيا Convention pour le Nil Blanc (شكل ٩)، والتي تم إقرارها في ٢٤ مايو سنة ١٨٩٧، وبموجب هذه الاتفاقية اعترفت فرنسا بالسيادة الإثيوبية على النيل الأبيض، كما ألزمت إثيوبيا بتقديم المساعد والدعم لرحلة استكشافية فرنسية كان

(1) D. C. Watt (1960): New Threats to Britain's Strategic Position in West Asia, Aden and Somalia, International Relations, vol. 2, no. 2, p. 91.

من المقرر لها أن تنطلق من جيبوتي لملاقاة قوة استكشافية أخرى قادمة من غرب إفريقيا للاجتماع في فاشودة[١]، كما أعطت تلك الاتفاقية الحق لإثيوبيا في احتلال وضم منطقة النيل الأبيض والسوباط[٢]، وقد استطاع الإمبراطور الإثيوبي "منليك الثاني" بتوقيع هذه الاتفاقية الحصول على أراضي قبائل الدناكل والعيسى الصومالية، إذ أنه تحت ضغط الزحف البريطاني المصري اضطرت فرنسا لتوقيع هذه الاتفاقية لضمان التأييد الإثيوبي للأطماع الفرنسية في أعالي النيل، واستغلت فرنسا في ذلك أطماع إثيوبيا في السودان وإريتريا والأراضي الصومالية، فآثرت ترك بعض الأراضي في الشمال والشمال الشرقي للحبشة للإمبراطور الإثيوبي "منليك الثاني"، لضمان المساندة الإثيوبية في مسألة السيطرة على منطقة أعالي النيل[٣].

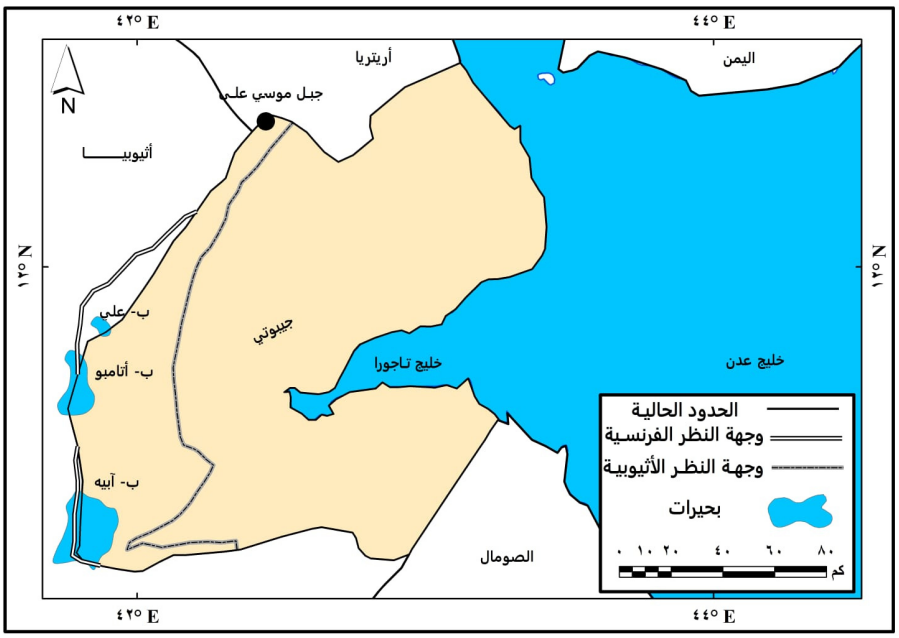

شكل (٩) : اتفاقية ١٨٩٧ لترسيم الحدود بين إثيوبيا والصومال الفرنسي.

المصدر: عيسى أمين محمد، مرجع سابق، ص ٤٥.

---

(1) Yacob Arsano (2007): Ethiopia and the Nile Dilemmas of National and Regional Hydropolitics, Center for Security Studies, Zurich, p. 207.

(2) G.N. Sanderson (1964): The Foreign Policy of the Negus Menelik, 1896–1898, The Journal of African History, vol. 5, no.1, p. 89.

(٣) صلاح الدين حافظ مرجع سابق، ص ٥١.

وكما استفاد الإمبراطور "منليك الثاني" من عقد المعاهدات الدولية مع الدول الأوروبية في مسألة توسيع حدود إمبراطوريته، لابد أيضًا من عدم إغفال أهم ركيزة ساعدت إثيوبيا في عقد تلك المعاهدات الحدودية، وهذه الركيزة هي قرارات مؤتمر برلين لتقسيم القارة الإفريقية في عام ١٨٨٤، حيث تم توزيع الأراضي والممتلكات المصرية في شرق القارة على كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وأخيرًا إثيوبيا، وبذلك كانت إثيوبيا هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي حصلت على حصة من الغنيمة share of the spoils بمساعدة الدول الأوروبية المستعمرة لأراضي المنطقة(١)، وبذلك فقد تم تقسيم منطقة القرن الإفريقي بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإثيوبيا(٢)، وقد ساعد إثيوبيا على هذا التوسع الترسانة الحربية التي تكونت لديها بمساعدة دول أوروبية صديقة لها، حيث وجه الإمبراطور الإثيوبي قدراته العسكرية لتوسيع حدود مملكته نحو الجنوب الشرقي والجنوب والغرب قبل أن يسبقه إلى تلك المناطق أي من منافسيه من القوى الاستعمارية الأوروبية(٣).

وبعد وفاة "منليك الثاني" عام ١٩١٣، شهدت الفترة من ١٩١٤-١٩٥٤ عدة تغيرات على الحدود في منطقة القرن الإفريقي، حيث نشبت الحرب العالمية الأولى، وتولى الإمبراطور "هيلا سيلاسي" Haile Selassie حكم إثيوبيا، ومن بين أهم هذه التغيرات توقيع معاهدة الصداقة والتحكيم بين إيطاليا وإثيوبيا في ٢ أغسطس ١٩٢٨، ونصت تلك الاتفاقية على اللجوء إلى التحكيم لفض جميع النزاعات بين الدولتين لمدة ٢٠ عامًا، بالإضافة إلى اتفاقية أخرى في ذلك التوقيت مُنحت إثيوبيا بموجبها منطقة حرة في ميناء عصب الإريتري(٤)، ثم الغزو والاحتلال الإيطالي لإثيوبيا في الفترة من ١٩٣٥-١٩٤١، ثم سيطرة بريطانيا تمامًا على الأقاليم الصومالية التي كانت مطمعًا للقوى الاستعمارية المتنافسة والمتصارعة، وتمثل هذه الأقاليم ٩٠% من الأقاليم التي يقطنها الصوماليون في القرن الإفريقي فيما عدا جيبوتي، وكان هذا يعني انكماش إثيوبيا مرة أخرى طوال السنوات ١٩٣٥-١٩٥٤، بعد التوسع الذي تحقق في عهد "منليك الثاني".

---

(١) نفس المرجع السابق، صـــ٤٩. وأيضًا: Edmond J. Keller (1987), op., cit., p. 80.

(2) Saadia Touval, op. cit., p. 30.

(٢) جلال يحيي، محمد نصر مهنا (١٩٨١): مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، ص ص ٥٦٥-٥٦٨.

(4) Mortimer Epstein. (Ed.). (1936): The Statesman's Yearbook, Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1936, Macmillan, London, p. 657.

وكان لأحداث الحرب العالمية الثانية انعكاسات كبيرة على إثيوبيا وطموحاتها التوسعية وعلاقاتها مع القوتين الاستعماريتين البريطانية والإيطالية[١]، وشهدت هذه الفترة تنافس القوى الدولية من أجل النفوذ في الساحة السياسية الدولية المعاد ترتيبها، حيث أرادت فرنسا العودة إلى وضعها السابق الذي كان قائمًا قبل الحرب، أما روسيا فأرادت تحجيم التواجد البريطاني في إفريقيا، بينما أرادت بريطانيا ترسيخ وجودها في القرن الإفريقي، وأخيرًا كان لدى الولايات المتحدة رغبة في تأسيس وجود جديد في المنطقة، وذلك كله كان بمثابة الشرارة التي أضرمت الحريق tinderbox في منطقة القرن الإفريقي[٢].

وكان من أبرز أحداث تلك الفترة أيضًا هزيمة إيطاليا، ثم دخول بريطانيا العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في عام ١٩٤١، ووضع إقليم الأوجادين تحت الإدارة العسكرية البريطانية، وسرعان ما خضعت الأراضي الصومالية، فيما عدا جيبوتي، لنظام حكم واحد، هو الاحتلال العسكري البريطاني، كذلك أسفرت المفاوضات البريطانية الإثيوبية أثناء الحرب العالمية الثانية عن عقد اتفاقية ٣١ يناير ١٩٤٣، التي نصت على اعتبار منطقة الأوجادين جزءًا منفصلًا عن إثيوبيا تتولى القوات العسكرية البريطانية إدارتها[٣].

حاولت بريطانيا أن تستغل فكرة "الصومال الكبير" Greater Somalia لكي تبسط نفوذها عليه، ومن هنا جاء اقتراح وزير خارجية بريطانيا "إرنيست بيفين" Ernest Bevin في أبريل عام ١٩٤٦ بتجميع كل الأقاليم التي يسكنها صوماليون ووضعها تحت الحماية البريطانية، غير أن هذا الاقتراح واجه معارضة شديدة من القوى العظمى والصغرى على حد سواء، وتراوحت المعارضة بين اقتراح فرنسا بعودة الحكم الإيطالي إلى الصومال الإيطالي، وبين اقتراح الولايات المتحدة بوضع الصومال تحت الإدارة الدولية، واستمر خضوع الصومال الإيطالي للإدارة العسكرية البريطانية حتى عام ١٩٤٩، حيث خولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إيطاليا الوصاية على المنطقة لمدة ١٠ سنوات تبدأ من ٢٠ ديسمبر ١٩٥٠، وكانت مهمة إيطاليا هي التمهيد لاستقلال المنطقة تحت إشراف مجلس استشاري تابع للأمم المتحدة[٤].

---

(1) Alberto Sbacchi (1979): Haile Selassie and the Italians 1941-1943, African Studies Review, 22(1), p. 25.
(2) John H. Spencer (1977): Ethiopia, the Horn of Africa, and US Policy, Institute of Foreign Policy, Cambridge, pp. 17-22.
(3) Alberto Sbacchi, op. cit., p. 32.
(4) Koenraad Van Brabant (1994): Bad Borders Make Bad Neighbours, The Political Economy of Relief and Rehabilitation in the Somali Region 5, Eastern Ethiopia, Overseas Development Institute, London, p. 8.

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ وقعت بريطانيا مع إثيوبيا اتفاقية في صالح الأخيرة، تعهدت فيها بريطانيا بسحب حكمها العسكري من منطقة هرر وجزءا من منطقة أوجادين، على أن تتولى الحكومة الإثيوبية إدارتها، اعتبارًا من ٢٨ فبراير ١٩٥٥، الأمر الذي أثار احتجاج الصوماليون على وضع جزء من أراضي الصومال تحت سيطرة إثيوبيا دون موافقة أصحاب الأرض أنفسهم(١)، وفي الفترة من ١٩٥٥-١٩٦٢ وقبل أن تستعيد إثيوبيا مناطق توسعها في هرر وأوجادين، تمكنت من إلحاق إريتريا كإقليم فيدرالي في عام ١٩٥٢، ثم بالوحدة معها عام ١٩٦٢(٢)، وهكذا تمكنت إثيوبيا الدولة الحبيسة من أن تطل على البحر لأول مرة في تاريخها الوسيط والحديث، وتحولت بذلك إلى دولة مختلطة الأجناس، وأصبح التنافر العرقي واللغوي والديني من السمات الرئيسية في كيان الدولة(٣).

ومما سبق يتضح جليًا أن تطور الإقليم السياسي لإثيوبيا جاء نتيجة أن الدولة توسعت حتى بلغت معظم حدودها الحالية عن طريق التوسع بالقوة(٤)، وليس نتيجة لنمو الثقافة الإثيوبية في مناطق التوسع، أو ما يسمى بالاندماج الثقافي cultural amalgamation(٥)، بحيث يتم الضم بصورة تلقائية، وليس بصورة عدوانية كما حدث، إذ قامت الحكومات

---

(1) D. J. Latham Brown (1956): The Ethiopia-Somaliland Frontier Dispute, The International and Comparative Law Quarterly, 5(2), pp. 245-246.

(٢) ضُمت إريتريا إلى إثيوبيا بقرار أممي ضمن ترتيبات فيدرالية عام ١٩٥٢، إلا أن الإمبراطور هيلا سيلاسي ألغى تلك الترتيبات عام ١٩٦٢ من جانب واحد وضمها إلى إثيوبيا مما أدى إلى تفجر الوضع وقيام الحركات الاستقلالية حتى انتهى الأمر بسقوط النظام الشيوعي في إثيوبيا عام ١٩٩١ تحت ضربات الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا -الحزب الوحيد والحاكم في إريتريا منذ استقلالها عام ١٩٩٣- وضربات الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي التي تأسست للحصول على حكم ذاتي لإقليم تيجراي الواقع شمال إثيوبيا والمتاخم لإريتريا.

(٣) أميرة عبد الحليم (١٠ ديسمبر ٢٠٢٠): الأزمة الداخلية في إثيوبيا، الأسباب والسيناريوهات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، متاح على:

- https://acpss.ahram.org.eg/News/17002.aspx

(٤) لهذا أطلق عليها "رينيه ليفورت" اسم "الدولة المفترسة" Predatory State. أنظر:

- Rene Lefort (2013): The Theory and Practice of Meles Zenawi, A Response to Alex De Waal, African Affairs, vol. 112, no. 448.

(5) Saadia Touval, op. cit., p. 137. Also: Edmond J. Keller (2005), op. cit., p. 87.

المتعاقبة بفرض الوحدة الوطنية دون النظر إلى التنوع الثقافي[١]، الأمر الذي أوجد حالة من الكراهية المتأصلة بين المجموعات العرقية المتباينة التي تشكل قوام الدولة[٢].

لم تكن إثيوبيا في نشأتها دولة موحدة سياسيًا politically consolidated state، وإنما كانت تفتقر إلى التماسك cohesion المطلوب، فضلًا عن معاناتها من الكثير من المشكلات الداخلية التي لا تزال تضعفها وتهدد وجودها[٣]، حيث اتسمت استراتيجية بناء الدولة state building في إثيوبيا بعد توسعها بالمركزية centralism الشديدة المصحوبة بالغطرسة والاستبداد من قبل النخبة السياسية political elites، فلم تسمح النظم السياسية الحاكمة للكيانات الوطنية المختلفة، لا سيما تلك التي تم ضمها حديثًا من خلال الاحتلال، بمساحة تمكنها من التطور الثقافي المستقل، وبدلًا من ذلك أجبرت النخبة السياسية الحاكمة تلك الكيانات الوطنية على الدخول في الثقافة الأمهرية المهيمنة، وقمعت ثقافتها وهويتها ولغتها، كما أفقدتها ملكيتها للأراضي لصالح القومية المهيمنة سياسيًا وثقافيًا[٤]، خاصة لصالح جنود الجيش neftegana الذين تقاعدوا، ليتحولوا من ملاك للأراضي إلى مزارعين gabar تحت سيطرة هؤلاء الجنود[٥].

فعلى سبيل المثال لم يُكن مسموحًا أيام الإمبراطور "هيلا سيلاسي" باستخدام اللغة الأورومية أو أي من لهجاتها في التعليم أو الشعائر الدينية أو الإذاعة[٦]، وكذلك فإنه على الرغم من أن المسلمين يشكلون ما لا يقل عن ٥٠% من سكان إثيوبيا[٧]، إلا

---

(1) Samson S. Wasara (2002): Conflict and State Security in the Horn of Africa: Militarization of Civilian Groups, African Journal of Political Science, vol. 7, no. 2, p. 44.
(2) Saadia Touval, op. cit., p. 137.
(3) Wuhib Muluneh (1997): Land-lockedness and Dependency on Coastal Countries, The Case of Ethiopia, Geopolitics and International Boundaries, vol. 2, no. 1, p. 58.
(4) Kidane Mengisteab (1997): New Approaches to State Building in Africa: The Case of Ethiopia's Ethnic-Based Federalism, African Studies Review, vol. 40, no. 3, p. 120.
(5) Christopher Clapham, op. cit., p. 34.
(6) Aklilu Abraham (2005): Ethnicity and Dilemmas of State Making, Ethnic Federalism and Institutional Reforms in Ethiopia, International Journal of Ethiopian Studies, vol. 2, no. 1/2, pp. 88-90.

(٧) وفقًا لتقديرات الخارجية الأمريكية يشكل السكان المسلمون الأغلبية بنسبة تبلغ نحو ٤٥% من حجم السكان في دولة إثيوبيا، مقابل ٤٠-٤٥% للسكان المسيحيين. انظر:

- U.S Department of State (2007): International Religious Freedom Report, available at: http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2007/90097.htm

إنهم لا يتقلدون المناصب السياسية الرفيعة، وأعلى ما يصلون إليه في المناطق ذات الأغلبية المسلمة هو نائب أو مستشار للمسئول المسيحي، كما يتم منعهم من بناء المساجد في بعض المناطق[١].

لذلك فمن الملاحظ أن الإقليم السياسي للدولة الإثيوبية يضم الكثير من الأقليات المتعددة المتشاحنة فيما بينها والمناوئة للدولة، وما يزيد من صعوبة الموقف أن تلك الأقليات تسكن أطراف الدولة ويشعرون بالصلة والتقارب مع شعوب الدول المجاورة[٢]، فأصبحت الدولة الإثيوبية في وضعها الحالي تعاني من عيوب جيوبوليتيكية عديدة، وصارخة أحيانًا[٣]، تتمثل في النزعات الانفصالية separatism المصحوبة بالانتفاضات العنيفة والتمرد المسلح لبعض القوميات والكيانات داخل دولة إثيوبيا، ولا أدل على ذلك من نضال إريتريا، التي كانت قد انضمت إلى إثيوبيا عام ١٩٦٢، لمدة ٣٠ عامًا من أجل انفصالها عن إثيوبيا إلى أن تحقق لها ذلك في ٢٤ مايو ١٩٩٣، وكذلك تمرد "رايا-أزيبو" Raya-Azebo في ١٩٢٨، وتمرد "ويان" Woyane في تيجراي عام ١٩٤٣، وتمرد "بالي" Bale عام ١٩٦٤، وانتفاضة "كوجام" Gojjam عام ١٩٦٨[٤]، ومؤخرًا انتفاضة تيجراي في ٢٠٢١، فضلًا عن مشاكل الأقليات الصومالية على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية المتمثلة في إقليم الأوجادين.

ومن تداعيات تلك النزاعات والانتفاضات والثورات الداخلية أن بلغ عدد النازحين داخليًا حوالي ٢,١٣٧ مليون، وعدد اللاجئين حوالي ٩٣،٢٣٤، وطالبي اللجوء السياسي حوالي ١٣٣,٢٨٣[٥]، وأسهم ذلك كله في أن تحتل إثيوبيا المرتبة رقم ١١ عالميًا في مؤشر الدول الهشة Fragile States Index والذى كان يعرف بمؤشر الدولة الفاشلة للعام ٢٠٢١، حيث بلغ مؤشرها ٩٩,٠، كما تحتل المرتبة الرابعة عالميًا من حيث ارتفاع المعدل السنوي لهشاشة الدولة (٤,٤ عن العام ٢٠٢٠)، وهي بذلك من أكثر دول القارة

---

(1) Kassim Shehim (1988): Israel-Ethiopian Relations, Change and Continuity, Northeast African Studies, vol. 10, no. 1, p. 26.

(2) Saadia Touval, op. cit., pp. 137-138.

(٣) داليا سعد الدين (٢٠١٧): إثيوبيا: التوسع وتأسيس الدولة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٧٦. وأيضًا: John Young, op. cit., p. 532.

(4) Kidane Mengisteab, op. cit., p. 121.

(5) Kaleab Tadesse Sigatu (2021): Military Power as Foreign Policy Instrument, Post-1991 Ethiopian Peace Support Operations in the Horn of Africa, Doctoral Dissertation, National University of Public Service, Hungary, p. 96.

الإفريقية هشاشة، أما فيما يتعلق بمنطقة القرن الإفريقي فتحتل إثيوبيا أيضًا المرتبة الرابعة بين دوله، وذلك بعد الصومال وجنوب السودان والسودان[١].

الدولة كما يعرفها "فريدريك راتزل" Friedrich Ratzel هي جزء من الأرض ومجموعة من البشر ينتظمان كوحدة واحدة، تكمن قوتها في وجود فكرة سياسية للدولة تملأ كامل كيانها وتنتشر في جميع أرجائها لتصبح القوة الجاذبة التي تربط جميع أجزائها[٢]، ومن النادر أن تنجح سياسة تسعى إلى الوحدة الوطنية على حساب التنوع العرقي، ولعل هذا ما استند إليه بعض المحللين في الإشارة إلى أن إثيوبيا بتلك الحالة من تعدد الأعراق واللغات والأديان منخرطة في محاولة "شبه عقيمة" near-futile لإنشاء دولة[٣]، فإثيوبيا دولة إثنوقراطية ethnocratic، تسيطر عليها مجموعة عرقية واحدة تحاول إخضاع المجموعات الأخرى، ولهذا تنتشر الحركات العرقية التي إما أن تطالب بالمساواة أو بالانفصال، ولذلك لابد أن تبتعد الدول متعددة العرقيات عن مشروع بناء الدولة القومية المصطنع[٤]، لأن النزاعات الداخلية التي تنشأ عن التركيبة العرقية المتعددة والمتباينة للدولة هي أكثر المشكلات تحديًا للدولة وتهديدًا لوحدة أراضيها[٥]، لاسيما وأنه في الدول متعددة العرقيات، كدولة إثيوبيا، يتخذ سلوك العلاقات الداخلية بين تلك العرقيات أربعة أشكال، هي: هيمنة الأغلبية، هيمنة الأقلية، علاقة متوازنة، التفتيت إلى مجموعات متنوعة من القبائل الأمة tribe-nation. وقد تتجاوز تلك العلاقات حدود الدولة، فترتبط تلك الأقليات بدولة أو بمناطق أخرى خارج الدولة، حيث تعتبر الأقلية نفسها جزءًا أغلبية في دولة أخرى مجاورة[٦].

---

(1) Fragile States Index (2021), The Fund for Peace (FFP), Washington DC., available at: https://fragilestatesindex.org/.
(2) Ilídio do Amaral, op. cit., pp. 58-59.
(3) Amare Tekle (1989): Peace and Stability in the Horn of Africa: Problems and Prospects, Northeast African Studies, vol. 11, no. 1, p. 75.
(4) Yonatan Tesfaye Fessha (2010): Ethnic Diversity and Federalism, Constitution Making in South Africa and Ethiopia, Ashgate Publishing Limited, London, p. 12.
(5) Ilidio do Amaral, op. cit., p. 66.
(6) Ibid, p. 66.

المبحث الثاني

موقع إثيوبيا وعلاقاته المكانية

يتناول هذا المبحث موقع إثيوبيا سواء بالنسبة لليابس والماء أو بالنسبة لدول الجوار، مع إبراز العلاقات المكانية لهذا الموقع، وذلك كمدخل لدراسة السلوك السياسي الإثيوبي تجاه دول الجوار.

عند دراستها للمواقع الجغرافية للدول تهتم الجغرافيا السياسية بتحليل المواقع النسبية، التي تعد من أكثر العوامل وأوسعها تأثيرًا في قوة الدولة(١)، لاسيما فيما يتعلق بمفهوم "تدرج فقدان القوة" loss-of-strength gradient (LSG) العسكري في حالات النزاع المسلح بين دولتين، ومبدأ the further the weaker المرتبط به(٢)، وتثبت الأحداث أن الدول تسعى خلال فترة نموها إلى احتلال المواقع الجغرافية المتميزة التي تستطيع من خلالها تحقيق مصالحها الحيوية، وتسلك الدول من أجل تحقيق هذه المصالح سياسات متباينة مثل التوسع على حساب الدول المجاورة الضعيفة ذات الخصائص المكانية أو الموارد الطبيعية المتميزة، وذلك حتى تصل الدولة صاحبة المصالح إلى الحدود الجغرافية التي ترى أنها تحقق لها مصالحها العليا، وهو أمر يعتمد على قوة الدولة واحتياجاتها من ناحية، وعلى توازن القوى بينها وبين جيرانها من ناحية أخرى، ويعرف هذا السلوك بقانون النمو الأرضي law of geographical growth الذي يمثل المفهوم الألماني المعروف بالمجال الحيوي lebensraum(٣).

ويتناول هذا القسم من الدراسة أهمية الموقع النسبي لإثيوبيا وأثره في سلوكها السياسي تجاه دول الجوار، ويتضح ذلك من خلال دراسة كل من موقعها بالنسبة لليابس والماء وبالنسبة للدول المجاورة.

---

(1) Richard Hartshorne (1935): Recent Developments in Political Geography, II, The American Political Science Review, vol. xxix, no. 6, pp. 944-945. Also:
- John O'Loughlin and Herman van der Wüsten (1986): Geography, War and Peace, Notes for a Contribution to a Revived Political Geography, Progress in Human Geography, vol. 10, no. 4, pp. 484-510.

(2) Harvey Starr (2005): Territory, Proximity, and Spatiality: The Geography of International Conflict, International Studies Review, vol. 7, no. 3, p. 390.

(3) Martin I. Glassner and Harm J. De Blij, op. cit., pp. 270-271. Also:
- Richard Ernest, op. cit., pp. 192-193.

١) الموقع بالنسبة لليابس والماء:

أصبحت إثيوبيا دولة قارية أو دولة حبيسة بعد استقلال إريتريا عنها عام ١٩٩٣، وأصبحت تعتمد في صادراتها وارداتها على موانئ دولتي جيبوتي وإريتريا[١، ٢]، أما بالنسبة لإريتريا فهناك صراعات على الحدود بين البلدين، إلا أن هناك اتفاقا إثيوبيا–إريتريا عقد بعد استقلال الأخيرة يضمن استخدام إثيوبيا لمينائي عصب ومصوع في حركة تجارتها الخارجية[٣]، وسوف يتم تناول ذلك بالتفصيل في المبحث الثالث، وبالنسبة لجيبوتي فهي تمثل المنفذ البحري الأساسي أمام التجارة الإثيوبية، حيث تمر ٩٥% من الصادرات والواردات الإثيوبية عبر الموانئ الجيبوتية على خليج عدن ومضيق باب المندب (شكل ١٠)، وتعد رسوم المرور التي تحصلها جيبوتي من أهم مصادر دخلها القومي، وبالتالي حرصت إثيوبيا على الهيمنة على الاقتصاد في جيبوتي، ونقل مستوى العلاقات معها من مرحلة التعاون إلى حد التكامل، وفي هذا السياق، كبلت إثيوبيا جيبوتي بالعديد من الاتفاقيات التي تتيح لها استخدام موانئها والتنسيق معها في المجالات الأمنية والنقل والمواصلات عبر خط سكك حديد أديس أبابا–جيبوتي وذلك من خلال اللجنة الإثيوبية–الجيبوتية المشتركة التي أنشئت عام ١٩٩١، إضافة إلى اتفاقية "اتفاقية استخدام الموانئ وخدمات الشحن العابر" Agreement on Port Utilization and Services to Cargo in Transit التي وقع عليها الطرفان في ١٣ أبريل عام ٢٠٠٢[٤]، والتي قبلت بموجبها جيبوتي بمنح إثيوبيا فرصة دائمة للوصول إلى البحر، وطريقًا خاليا من العوائق لنقل البضائع والسلع، والاستفادة من ميناء جيبوتي، وخدمات الشحن والمرور[٥].

---

(١) لدى جيبوتي ميناء رئيسي هو ميناء جيبوتي، ويعرف محليًا بميناء دوراله، ويقع على مدخل البحر الأحمر الجنوبي، واحتل الميناء مكانة إقليمية كبيرة بعد النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا ما بين ١٩٩٨–٢٠٠٠ وتكرر عام ٢٠١٦ مما أدى إلى إغلاق ميناءى مصوع وعصب فى إريتريا البحرية أمام إثيوبيا غير الساحلية.

(2) Wuhib Muluneh, op. cit., p. 56.

(٣) محمد عبد الغني سعودي، إفريقيا المعاصرة، مرجع سابق، صـــ٤٥١.

(4) Tafesse Olika (2018): Djibouti's Foreign Policy Change from Survival Strategy to an Important Regional-Power Player, Implications for Ethio-Djibouti Relations, Ethiopian Journal of the Social Sciences and Humanities (EJOSSAH), vol. 14, no. 2, p. 147.

(٥) أيمن شبانة (يوليو ٢٠١٥): إثيوبيا وتهديد الأمن القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١، ص ١٠٧.

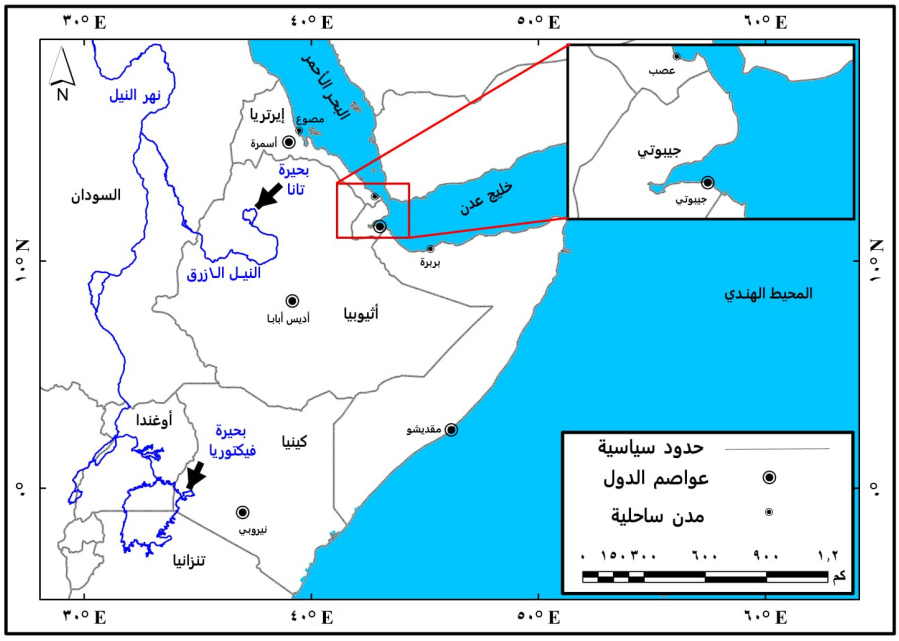

شكل (١٠) : المنافذ البحرية الجيبوتية أمام التجارة الخارجية لإثيوبيا.

Source: Wuhib Muluneh, op. cit., p. 57.

٢) الموقع المجاور:

يؤدي تجاور الدول إلى كثرة الاحتكاك وإثارة المشاكل فيما بينها، ولا شك أن العلاقة بين الجوار الجغرافي والنزاعات المسلحة واضحة، حيث إن معظم النزاعات والحروب (حوالي ٨٠% من الحروب كانت بين الدول المتجاورة) غالبًا ما تكون بين الدول المتجاورة، لاسيما وأن الدول إما أن تكون في حالة حرب حقيقية أو في حالة استعداد لها[١]، والدول تعرف بحدودها التي قد تكون محل تنافس من قبل الدول المجاورة لها، وينتج ذلك عن طمع الدول القوية في مواقع أو ثروات الدول الأقل قوة، كما تتأثر علاقات الجوار بالأفكار والأيديولوجيات المنتشرة في الدول المجاورة، وهو ما يعرف بمبدأ "تأثير الجوار" Neighbourhood Effect في العلاقات الدولية[٢]، وكلما طالت الحدود

(1) John A. Vasquez (1995): Why Do Neighbors Fight? Proximity, Interaction, or Territoriality, Journal of Peace Research, vol. 32, no. 3, p. 277.

(2) Erik Gartzke (2003): The "Neighborhood Effect" in International Politics, International Studies Review, vol. 5, no. 3, pp. 371-372. Also:
- Daryna Grechyna (2017): Political Instability, The Neighbor vs. the Partner Effect, p. 2, available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2991360

السياسية بين الدول وجيرانها، كلما كان ذلك مدعاة لإثارة النزاع فيما بينها، وتتأثر الدول المجاورة بأحجام بعضها البعض وبعدد سكانها وبمستويات معيشتها وبمواقعها وموازين القوة والضعف، الأمر الذي يؤثر على السلوك السياسي المتبادل بينها[١].

وتتزايد أهمية مفهوم الجوار في ضوء التطورات الحالية التي تشهدها الساحة السياسية، ففي السابق كان القرب الجغرافي يمثل محددًا رئيسيًا في التعرف على الدول التي تمثل العمق الاستراتيجي لدولة ما، أو التي تمثل المجال الحيوي للدولة، أو نطاق نفوذها orbit، ومؤخرًا أصبح مفهوم دول الجوار أكثر اتساعًا وتعقيدًا من الدول التي تتشارك مع بعضها مباشرة في الحدود السياسية، إذ تطورت أنواع أخرى من دول الجوار، فيوجد دول جوار الجوار، ودول الجوار الإقليمي، ويتمثل المفهوم الأول في دول الجوار المباشر immediate neighbouring countries، أي الدول التي تقع مباشرة على الجانب الآخر من الحد السياسي، ويتعلق المفهوم الثاني بمناطق الحدود border areas، والذي أصبح من القضايا المهمة والضاغطة على صانع القرار السياسي، حيث تكون هذه المناطق مصدرًا للتهديدات العابرة للحدود مثل الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات والإرهاب، ويتطلب تأمين هذه المناطق التعاون مع الدول المجاورة لتلك الدول، ويتمثل المفهوم الثالث في مفهوم دول جوار الجوار أو الجوار الممتد extended neighbourhood، حيث لم تعد الدول الملاصقة جغرافيًا للدولة هي من يحظى باهتمام الدول في سياساتها الخارجية، وأصبحت الدول المجاورة لدول الجوار المباشر على درجة عالية من الأهمية، وربما تفوق في أهميتها دول الجوار المباشر، لاسيما في حالة الدول التي تطمح في لعب دور إقليمي مؤثر، أو في حالة الدول الحبيسة، التي تسعى إلى إقامة علاقات حسن جوار مع جاراتها بحيث تضمن الاحتفاظ بعلاقات غير متوترة مع كل الدول التي تفصل بينها وبين الممرات المائية الحيوية[٢].

وينصرف المفهوم الرابع إلى مفهوم دول الجوار الخارجي أو الإقليمي، أي الدول التي تقع على أطراف النظام الإقليمي the outsiders، حيث أصبحت دول الجوار الإقليمي تمارس تأثيرًا متزايدًا في العلاقات الدولية للأقاليم التي تقع على حدودها لأسباب تتعلق بوجود مصالح محددة لها في هذه الأقاليم أو بوجود مصادر تهديد لأمنها نابعة من داخل هذه الأقاليم[٣].

---

(1) Richard Ernest, op. cit., pp. 192-193.

(2) Enterline, A. J. (1998): Regime Changes, Neighborhoods, and International Conflict, The Journal of Conflict Resolution, vol. 42, no. 6, pp. 805-806.

(٣) إيمان رجب (سبتمبر ٢٠١٤): إعادة التفكير في مفهوم الجوار في العلاقات الدولية، مجلة مفاهيم المستقبل، العدد ٢، ص ٢.

وبالنسبة لإثيوبيا فإن حدودها التي تتاخم ست دول منها ثلاث دول عربية وثلاث أفريقية، ويحدها في نفس الوقت أربع دول إسلامية ودولتان غير إسلامية، وقد بلغ إجمالي هذه الحدود حوالي ٥٣٢٨ كم، حيث تصل مع جيبوتي إلى حوالي ٣٤٩ كم، ومع إريتريا ٩١٢ كم، ومع كينيا ٨٦١ كم، ومع الصومال ١٦٠٠ كم، ومع السودان ٧٦٩ كم، ومع جنوب السودان ٨٣٧ كم[١]، وهي بذلك تعتبر أكثر دول القرن الإفريقي مشاركة للحدود مع دول القرن الأخرى[٢]، وتمثل الحدود السياسية الطويلة لإثيوبيا مجالًا للاحتكاك والتوتر مع دول الجوار، وهو ما يمكن التعبير عنه بكثافة الحدود البرية، والتي تعني ضمناً مدى قارية الدولة، وتحسب هذه الكثافة نسبة طول الحدود البرية للدولة لكل ١٠٠ كم^{٢} من نطاق مجالها البري، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (١) : كثافة الحدود بين إثيوبيا ودول الجوار المباشر وغير المباشر.

الدولة	المساحة (مليون كم^{٢})	أطوال الحدود البرية (كم)	كثافة الحدود (كم/١٠٠كم^{٢})
إثيوبيا	١,١	٥٣٢٨	٢١١,٧
إريتريا	٠,١٢١	٢٧٨٠,٩	٤٣,٥
الصومال	٠,٦٣٦	٥٣٦٥	١١٨,٥
جيبوتي	٠,٠٢٣	٨٣٠	٢٧,٧
كينيا	٠,٥٨٢	٤٠١٣	١٤٥
السودان	١,٨	٧٦٠٤	٢٣٦,٧
ج. السودان	٠,٦١٩	٤٤٨٨	١٣٧,٩
السعودية	٢,٢	٦٧٦٠	٣٣١
مصر	١	٥٠٢٦	١٩٨,٩
اليمن	٠,٣٨٤	٢٨٩٠	١٣٢,٨

Source: The World Bank Yearbook, 2012, p. 71, 78, 117, 201.

---

(1) Berouk Mesfin (2012): Ethiopia's Role and Foreign Policy in the Horn of Africa, International Journal of Ethiopian Studies, vol. 6, no. 1/2, p. 90. Also: - Wuhib Muluneh, op. cit., p. 58.

(2) Alexandra Magnólia Dias (2013): Understanding Conflict and Processes of State Formation, Reconfiguration and Disintegration in the Horn of Africa. In State and Societal Challenges in the Horn of Africa, Conflict and processes of state formation, reconfiguration and disintegration, Center of African Studies (CEA), Lisbon, p. 7.

ويتضح من الجدول السابق أن كثافة الحدود في إثيوبيا تبلغ ٢١١,٧ كم / ١٠٠ كم٢، وهي تعد كثافة مرتفعة، حيث لا تسبقها سوى السودان التي تبلغ فيها كثافة الحدود ٢٣٦,٧ كم / ١٠٠ كم٢، ويعد ذلك في غير صالح إثيوبيا، حيث إنه كلما قل طول الحدود بالنسبة للمساحة كلما يكون هذا أفضل حالًا عن العكس، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة أعباء الدولة ومسئولياتها نحو حماية حدودها وأراضيها.

ويشير معامل احتكاك الحدود coefficient of friction في إثيوبيا إلى ٣٦٣,٧ مقارنة بالسودان ٧٣,١، وجيبوتي ١,٥، وكينيا ٤,٩، والصومال ١٣٩,٩، وإريتريا ٩٩٨,٢، وجنوب السودان ١٢٠,٢، والسعودية ٣٦,٨، ومصر ٤٠٧,١، واليمن ٢٥,٥، ويعد معامل احتكاك الحدود في إثيوبيا في وضع مناسب سياسيًا، لأن القاعدة العامة تقتضي بأنه كلما زادت قيمة هذا المعامل كلما زادت احتمالات وفرص الاحتكاك على الحدود، كما يشير معامل الاحتكاك مع الدول المقارنة إلى أن إريتريا هي أكثر الدول من حيث معامل الاحتكاك وهو ما يدل على أن الصراع بينها وبين إثيوبيا قد انتهى لصالحها، ورغم انخفاض مؤشر الصومال إلا أن الصراع بين إثيوبيا والصومال ليس صراع حدود، ولكن صراع على أرض أوجادين.

ومن ناحية أخرى لا تعاني إثيوبيا من قلة العمق الدفاعي الذي يمكن التعبير عنه بقياس مدى انحراف الشكل الذي يشغله المجال الأرضي للدولة عن الشكل المثالي، وهو الشكل الدائري المندمج compact (شكل ١١)، إذ كلما اقترب شكل الدولة من هذا الشكل، كلما قلل ذلك من المناطق الهامشية المتطرفة التي تشجع على النزعات الانفصالية، كما أن الشكل غير المندمج يؤدي إلى استطالة الحدود السياسية، وبالتالي زيادة فرص الاحتكاك بالجيران، مما يؤدي إلى زيادة نفقات الدفاع، هذا فضلًا عما يتيحه الشكل المندمج من فرص الدفاع في العمق defence on depth عند تعرض الدولة للهجوم أو الغزو(١).

---

(١) فتحي محمد مصيلحي (١٩٩٢): خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية، القاهرة، ص ٤٥. وأيضًا:

- Ilídio do Amaral, op. cit., p. 62. Also:
- Political Geography, Salt Community College, USA, available at: https://slcc.pressbooks.pub/humangeography/part/political-geography/

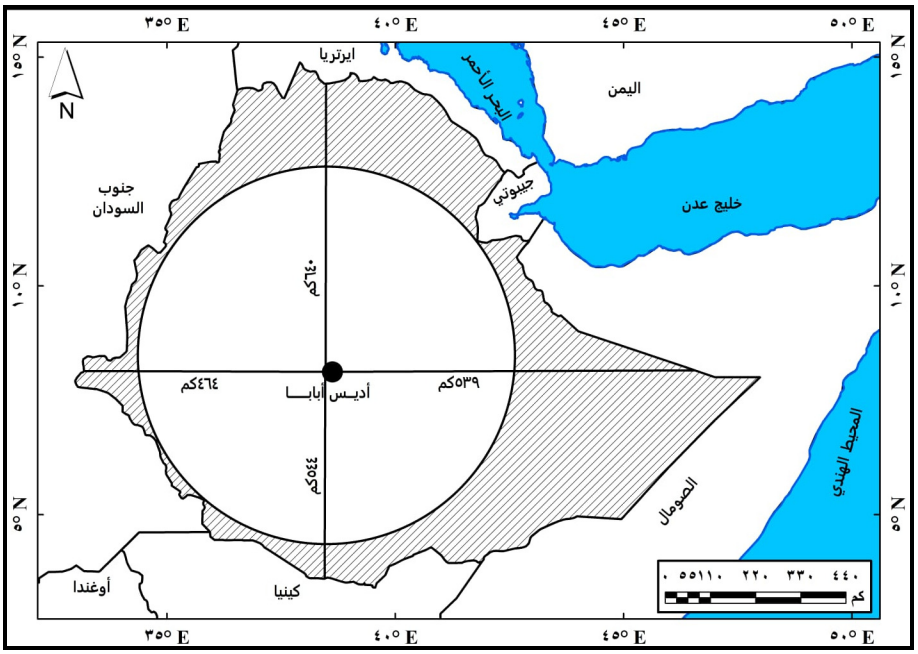

شكل (١١) : شكل دولة إثيوبيا.

المصدر: محمود توفيق (١٩٨٣): المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس، دار المريخ للنشر، القاهرة، ص ٢٦٥.

ويوضح الجدول (٢) مؤشرات العمق الدفاعي لكل من إثيوبيا ودول الجوار المباشر وغير المباشر.

ويتضح من الجدول (٢) أن إثيوبيا تحتل المركز الثاني من حيث الدفاع في العمق، ولا يسبقها سوى دولة كينيا من دول الجوار المباشر، بينما تسبقها اليمن من دول الجوار غير المباشر. واقتراب شكل إثيوبيا من الاندماج لا ينفي وجود عيب في شكل الدولة، والذي يتمثل في وجود مثلث أوجادين المغروس داخل منطقة سياسية أخرى وهى الصومال، ويضاعف من هذا العيب النزعة الانفصالية التي تسود بين سكان هذا النتوء البارز الذي يريد الانضمام إلى الصومال، أما من حيث الدفاع والصدام الخارجي المسلح فإن شكل إثيوبيا يساعدها على الدفاع عن نفسها، إلا أن منطقة الأوجادين تنغرس داخل دولة الصومال، حيث إنه لو تفوقت الصومال عسكريًا فإنها سوف تتمكن من اقتطاعها من إثيوبيا، حيث إن منطقة الأوجادين هي في الأصل جزء من الصومال الكبير، وخصوصًا أن سكان منطقة الأوجادين ينتمون سكانيًا وإثنيًا ولغويًا ودينيًا إلى دولة الصومال.

جدول (٢) : مؤشر الدفاع في العمق لكل من إثيوبيا ودول الجوار المباشر وغير المباشر.

الدولة	العمق الدفاعي
إثيوبيا	٠,٥٧
إريتريا	٠,٤
الصومال	٠,٣
جيبوتي	٠,٣
كينيا	٠,٧٢
السودان	٠,٥٧
ج. السودان*	٠,٦٢
السعودية	٠,٥٣
مصر	٠,٣٧
اليمن	٠,٨٣

المصدر: محمد عبد الغني سعودي (٢٠٠٥): أفريقيا المعاصرة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص ٤٤١.

* تم حسابها اعتمادًا على معامل شكل الدولة.

$$\text{معامل الشكل} = \frac{\text{نصف قطر أكبر دائرة يستوعبها الشكل من الداخل (١,٦)}}{\text{نصف قطر أصغر دائرة يستوعبها الشكل من الخارج (٢,٨)}} = ٠,٥٧$$

وثمة عامل آخر يزيد من أعباء طول الحدود البرية على كاهل إثيوبيا، وهو حجم السكان بها مقارنة بسكان دول الجوار. والجدول (٣) يوضح عدد سكان إثيوبيا مقارنة بدول الجوار الجغرافي.

ويتضح من الجدول (٣) تفوق إثيوبيا من حيث عدد السكان بالمقارنة بدول الجوار، حيث بلغ حوالي ١١٤,٩ مليون نسمة، وتأتي كينيا في المركز الثاني (٥٣,٨ مليون نسمة)، بينما تأتي جيبوتي في المركز الأخير بنحو ٩٨٨ ألف نسمة.

جدول (٣): عدد سكان إثيوبيا مقارنة بدول الجوار الجغرافي (بالمليون نسمة).

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة عام ٢٠٢٠)
إثيوبيا	١١٤,٩
إريتريا	٣,٥
الصومال	١٥,٩
جيبوتي	٠,٩٨٨
كينيا	٥٣,٨
السودان	٤٣,٨
ج. السودان	١١,٢

Source: African Statistical Yearbook, 2020, p. 65.

وتضم إثيوبيا داخل حدودها خليطًا معقدًا ومتنافرًا من الأعراق والأديان واللغات، ويرجع هذا الخليط بالدرجة الأولى إلى توسع الحبشة من قلعتها الجبلية الحصينة والمتجانسة نسبيًا من حيث تكوينها التضاريسي إلى السهول المحيطة بها من الشرق والجنوب[١]، حيث ضمت إلى حدودها السياسية إقليم الدناكل في إريتريا، ومنخفض العفر وإقليم الصوماليين، في هود وأوجادين وإقليم الجالا في الجنوب، وبذلك أصبحت إثيوبيا محاطة بحلقة من الأقاليم المضمومة الواسعة فتحولت في النهاية إلى دولة مختلطة[٢]، مما جعل تركيبها اللغوي والعرقي والديني غير متجانس، وهو ما يعتبر أحد عوامل الضعف في بنية الشعب الإثيوبي، حيث تؤدي سيادة النظام القبلي إلى التفكك والتشرذم بين الشعب وبالتالي تؤدي إلى فتح مجال التدخلات الخارجية المناصرة لأي من تلك المجموعات على حساب مجموعة أخرى[٣]، الأمر الذي يتطلب جهودًا كبيرة من الدولة للتقريب بين تلك المجموعات وتقليل الهوة الحضارية بينها، ويوضح الجدول (٤) التوزيع العرقي واللغوي والديني لإثيوبيا والدول المجاورة.

---

(1) John Young, op. cit., pp. 532-537.

(٢) محمود توفيق، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(٣) أميرة علي أحمد همت (٢٠١٤): مستقبل العلاقات السودانية الإثيوبية وأثرها على دول حوض النيل، أعمال المؤتمر الدولي السنوي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص ٦٣٢.

جدول (٤) : التوزيع العرقي واللغوي والديني لإثيوبيا والدول المجاورة لها.

الدولة	عدد الأعراق	أهم الأعراق	عدد اللغات	أهم اللغات	عدد الديانات	أهم الديانات
إثيوبيا	٨٤	أورومو ٤٠%، أمهرا ٢٥%، تيجراي ١٢%، سيداما ٩%	٧٤	الأمهرية، التيجرينية، الأوروميا، العربية، الإنجليزية	٣	نصارى ٦٠%، مسلمون ٣٣%، ديانات أخرى ٧%
إريتريا	–	تيجرينيون ٥٠%، كوتاما وتجراي ٤٠%، عفار ٤%، ساهو ٣%	٩	التجرينية، تجراي وكاتاما، لهجاي كوشية، توراياتا، العربية	٣	مسلمون ٨٠%، نصارى ومعتقدات محلية ٢٠%
الصومال	٢	صوماليون ٨٥%، عرب وبانتو ١٥%	٤	الصومالية (اللغة الرسمية)، العربية، الإيطالية، الإنجليزية	١٣	الإسلام
جيبوتي	–	صوماليون ٦٠%، عفار ٣٥%، إيطاليون وفرنسيون وعرب وإثيوبيون وآخرون ٥%	٢	الفرنسية، العربية	٢	مسلمون ٩٤%، نصارى ٦%
كينيا	٤٠	الأفارقة السود (٤٠ مجموعة منهم)	٤٢	السواحيلية (اللغة الرسمية)، الإنجليزية (اللغة الرسمية)، الإفريقية المحلية	–	بروتستانت ٤٥%، كاثوليك ٣٣%، مسلمون ١٠%، بوذيون ٣%، ديانات أخرى ٢%
السودان	٦٠٠	عرب، نوير، وليجا، كران، مصرية، ليبية، إثيوبية، إريترية، هندية	٥	العربية الرسمية، الإنجليزية، النوبية، النيلية، السودانية	٣	مسلمون ٧٥%، ديانات وثنية ٢٠%، نصارى ٥%
ج. السودان	–	الدينكا، النوير، الشلك، الزاندي	–	الإنجليزية (الرسمية)، العربية، اللغات الإفريقية المحلية	٣	نصارى ٨٠%، مسلمون ١٨%، وثنيون ٢%

(١) محمد خميس الزوكة (١٩٩٩): الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، المجلد العاشر، مكتبة الملك الفهد للنشر والتوزيع، الرياض، ص ص ٥٢٥-٥٥٩.

ويتضح من الجدول (٤) أن إثيوبيا تتشابه مع الدول المجاورة في العرق واللغة والدين، حيث تمتد جميع القبائل الإثيوبية وراء الحدود المجاورة مثل قبائل تيجراي والعفر وساهو في إريتريا، وقبائل النوير في السودان، وقبائل الصومالي في الصومال التي تمتد داخل منطقة الأوجادين في إثيوبيا، وقبائل الأورومو هي امتداد لقبائل الجالا في الصومال، وكذلك العفر في جيبوتي هي امتداد لقبائل الصوماليين والعفر في إثيوبيا، وأما بالنسبة إلى الدين فإن الدين الإسلامي هو دين كل الدول المجاورة ماعدا كينيا وجنوب السودان، وتمثل القبائل التي تدين بالإسلام امتدادًا للقبائل المسلمة في الدول المجاورة، أما اللغات في إثيوبيا فإنها تتشابه مع الدول المجاورة مثل اللغة التجرينية في إريتريا وكذلك اللغة العربية في إقليم صوماليا تتشابه مع الصومال(١).

ويعد هذا التركيب العرقي والديني واللغوي غير المتجانس أحد مصادر الضعف في بنية الدولة الإثيوبية من منظور الجغرافيا السياسية، لأسباب منها، أن النظام القبلي يؤدي إلى التفكك والتشرذم بين أفراد الشعب من جهة، كما يفتح مجالًا للتدخلات الخارجية، مثلما حدث في مشكلتي إريتريا والأوجادين، كما أدت هذه التركيبة السكانية المتنافرة إلى كثرة الاحتكاك والنزاع بين إثيوبيا وجيرانها، مما أثر على سلوكها السياسي تجاه هذه الدول والتي غالبًا ما تتسم بالعداء، وبهذا يتضح مدى العبء الملقى على كاهل إثيوبيا نتيجة الجوار الجغرافي، الأمر الذي يدفعها دائمًا إلى أن تكون في حالة تأهب واستعداد لمواجهة جيرانها مستعينة في ذلك بالاهتمام ببناء قوتها العسكرية، مما يمثل عبئًا كبيرًا على ميزانيتها، وهذا ما يعكسه تطور واردات إثيوبيا من الأسلحة (جدول ٥).

ويتضح من الجدول (٥) تطور واردات إثيوبيا من الأسلحة، حيث بلغ عام ١٩٩٠ حوالي ٢ مليون دولارًا فقط مقابل ١٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠، ويرجع هذا الارتفاع إلى أن فترة التسعينيات كانت تمثل أشد فترات الصراع بين إثيوبيا وكل من إريتريا والصومال على الحدود إلى أن انفصلت إريتريا عام ١٩٩٣ وإن ظلت العلاقات متوترة بينهما، وانخفضت الواردات عام ٢٠١٠ إلى ٥٤ مليون دولار نتيجة الاستقرار السياسي النسبي على الحدود، ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٧٤ مليون دولار عام ٢٠٢٠ نتيجة للاضطرابات السياسية الجديدة في الداخل الإثيوبي بالإضافة إلى سياستها الخارجية

---

(١) علياء الحسين محمد كامل (٢٠١٤): التعددية العرقية والصراع في إثيوبيا، أعمال المؤتمر السنوي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص ص ٤٤٨-٤٥٢.

الطامحة لتحقيق قوة إقليمية في المنطقة. ويلي إثيوبيا من دول الجوار المباشر في واردات الأسلحة دولة السودان، حيث بلغت وارداتها من الأسلحة عام ٢٠١٩ حوالي ١٨ مليون دولار، بينما تأتي الصومال في المركز الأخير بإجمالي ٣ مليون دولار.

جدول (٥) : تطور واردات إثيوبيا من الأسلحة مقارنة بدول الجوار المباشر وغير المباشر (بالمليون دولار).

الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
إثيوبيا	٢	١٤٠	٥٤	٧٤ (لعام ٢٠١٩)
إريتريا	–	٢٠	–	–
الصومال	١٦	–	–	٣
جيبوتي	–	١	–	٨ (لعام ٢٠١٩)
كينيا	٤٢	١٢	١١٦	١٦
السودان	٣	–	١٨٢	١٨ (لعام ٢٠١٩)
ج. السودان	–	–	–	٨ (٢٠١٦)
السعودية	٢٠٤٣	٨٥	١٠٨٣	٢٤٦٦
مصر	٥٦٢	٨٣٢	٦٨٦	١٣١١
اليمن	٧٨	١٥٨	٢٥٨	٩ (لعام ٢٠١٨)

Source: SIPRI Arms Transfers Database.

وخلاصة ما سبق أن إثيوبيا تعاني من موقعها الحبيس وتركيبتها السكانية المتباينة داخليًا، وخارجيًا لحصار دول الجوار الست، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على سلوكها السياسي والجيوبوليتيكي تجاه جيرانها الذين أرادت إثيوبيا تحقيق مصالحها الحيوية العليا عبر مجالاتهم الأرضية للوصول إلى المجال الحيوي الذي تنشده، وهي السياسة التي اختلفت من مرحلة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى بحسب علاقات المودة أو العداء التي فرضتها ظروف كل مرحلة وهو ما سوف يتضح في المبحث الثالث.

المبحث الثالث

السلوك السياسي لإثيوبيا تجاه دول الجوار الجغرافي المباشر

منذ نشأة دولة إثيوبيا الحديثة، نجد أن جوهر سياستها الخارجية ظل دون تغيير لأكثر من قرن من الزمان، فالشغل الشاغل لأنظمتها السياسية المتعاقبة، حتى مع تباينها، منصب نحو إرساء شرعية هذه الوحدة السياسية متعددة الأعراق والقوميات باعتبارها أُمة (أو قومية) nation-state قابلة للبقاء، وكذلك الحفاظ على وحدة أراضيها، لذلك انشغلت السياسات الداخلية بمسألة إخضاع الجماعات العرقية المتباينة لفكرة الدولة الموحدة[١]، فدولة إثيوبيا تأسست من خلال غزو وإخضاع الممالك والإمارات الأصغر والأضعف، لذلك كان يجب عليها أن تكون حذرة بشأن الولاء المستمر لبعض مكونات سكانها غير المتجانسين، وأن تكون مستعدة عسكريًا للتعامل معهم[٢]، وفي المقابل اعتمدت سياستها الخارجية بشكل كبير على التحالفات الاستراتيجية العسكرية والدبلوماسية، ودائمًا ما كان الهدف من وراء تلك التحالفات هو جعل المجتمع الدولي يعترف بشرعية الحدود الجغرافية لدولة إثيوبيا كما هي قائمة حاليًا[٣].

وشهد الفترة الماضية تحركات إثيوبية تتسم بالدقة والنشاط في سياستها الخارجية الإقليمية، وخاصة في عملية تعزيز مكانتها كقوة إقليمية محورية ولاعب رئيسي في الشؤون الأفريقية، وتدور السياسة الخارجية لإثيوبيا، والدبلوماسية الإقليمية على نحو خاص، حول محورين رئيسيين، يتعلق المحور الأول بآليات التعامل مع دول الجوار المباشر (جيبوتي وإريتريا وكينيا والصومال وجنوب السودان والسودان وأوغندا)، التي دائمًا ما تنظر إليها إثيوبيا بعين الريبة والشك، وترى أن غالب محيطها تغلب عليه النزعات الانفصالية والروح العدائية[٤]، بينما يتمركز المحور الثاني حول تعزيز أدوارها

---

(1) Edmond J. Keller (1987), op. cit., p. 77.
(2) Amare Tekle (2008): The Determinants of the Foreign Policy of Revolutionary Ethiopia, The Journal of Modern African Studies, vol. 27, no. 3, p. 494.
(3) Edmond J. Keller (1987), op. cit., p. 77. Also:
- Amare Tekle (2008), op. cit., p. 479.
(4) Amare Tekle (2008), op. cit., p. 482.

داخل المنظمات والهيئات الإفريقية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي African Union، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيجاد) Intergovernmental Authority on Development، القوة الاحتياطية لإقليم شرق إفريقيا Eastern Africa Standby Force، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميسا) Common Market for Eastern and Southern Africa[١].

بشكل عام إن الإطار العام للسياسة الخارجية الإثيوبية قد رسمته وثيقة "سياسة واستراتيجية العلاقات الخارجية والأمن القومي" (FANSPS) Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy، التي أنشأتها "الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية" Ethiopian Peoples' Revolutionary Democratic Front (EPRDF) عام ٢٠٠٢، وهي تعطي أولوية للاستقرار الداخلي والقضايا الداخلية على التهديدات الخارجية، وتهدف هذه الوثيقة إلى تحقيق عدة أهداف، منها تحقيق التنمية والديمقراطية، والقضاء على التهديدات الأمنية الخارجية، والعمل على توسيع دائرة الدول الأجنبية الصديقة والحلفاء الذين يمكن الاعتماد عليهم في حل المشكلات الصعبة، والتنبؤ بالتهديدات المحتملة والتصدي لها من خلال الحوار والتفاوض، كما حددت الوثيقة أيضًا وسائل تحقيق تلك الأهداف، ومنها إعطاء الأولوية الأساسية للأنشطة الداخلية، والاستخدام الأمثل للمساعدات الخارجية، وتقليل التهديدات واحتماليات التعرض لها، وبناء قدرات دفاعية عالية الكفاءة[٢]، علاوة على أنها قدمت تصنيفا دقيقًا لعلاقات إثيوبيا الخارجية مع الدول الأخرى، من خلال تقسيم تلك الدول إلى سبعة مناطق، هي دول القرن الإفريقي، الدول الإفريقية الأخرى، دول الشرق الأوسط، الدول الأوروبية، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول الآسيوية، وأخيرًا المنظمات الدولية وغير الحكومية[٣].

أما فيما يتعلق بالتهديدات التي تمثل الشاغل الرئيسي للملف الأمني في دولة إثيوبيا، فهي تنطوي على ثلاثة مستويات، هي[٤]:

---

(1) Mehari Taddele Maru (2017): A Regional Power in the Making, Ethiopian Diplomacy in the Horn of Africa, SAIIA Occasional Paper, no. 261, p. 5.
(2) Ibid, p. 6.
(3) Kaleab Tadesse Sigatu, op. cit., p. 67.
(4) John James Quinn and Seyma Akyol (2021): Ethiopian Foreign Policy, A Weak State or a Regional Hegemon? Journal of Asian and African Studies, vol. 65, no. 5, p. 1096.

١. **المستوى الأول:** تهديدات دول الجوار غير المباشر، كالتحديات الاستراتيجية التي تشكلها مصر والحركات الإسلامية في شبه الجزيرة العربية.
٢. **المستوى الثاني:** تهديدات دول الجوار المباشر، وخاصة إريتريا والصومال والسودان وجنوب السودان.
٣. **المستوى الثالث:** القضايا الداخلية التي تمثل الشرارة الأولى لكثير من الصراعات التي قد تنتشر ويصعب السيطرة عليها.

وهذه المستويات المختلفة من التهديدات لا يمكن النظر إليها على أن كل منها مستقل ومنفصل عن الآخر؛ حيث إنها في حالة تفاعل دائم، فهي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، كما أن الضامن الوحيد لمواجهتها هو تحقيق التنمية، نظرًا لأن التنمية هي التي تضمن للأنظمة السياسية البقاء في السلطة، علاوة على أهميتها البالغة في مجابهة مستويات الفقر المرتفعة وحالة التشرذم السياسي الذي تعيشه دولة إثيوبيا، ولذلك ترسخت في كتابات وسياسات "ميليس زيناوي" Meles Zenawi– رئيس الوزراء الإثيوبي السابق – مهندس السياسة الخارجية الإثيوبية مفهوم "الدولة التنموية الديمقراطية" democratic developmental state، ويعد سد النهضة تجسيدًا لذلك(١).

وحفاظا على النظام السياسي الإثيوبي عبر التاريخ تهتم الدولة بتوثيق علاقاتها مع القوى الخارجية الكبرى بدرجة تعادل أو تفوق ارتباطه بالعنصر الداخلي والإقليمي(٢)، وربما يرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية للدولة باعتبارها أساسًا فقيرة الموارد، كما قد يرجع ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية، باعتبارها أساسًا دولة يرجع وجودها إلى ما قبل التاريخ(٣)، وكما يرجع ذلك أيضا إلى اعتبارات دينية، وذلك لأنه ترسخ لديها أنها

---

(1) Alex De Waal (2012): The Theory and Practice of Meles Zenawi, African Affairs, vol. 112, no. 446, pp. 148-150. Also:
- Harry Verhoeven (2011): Black Gold for Blue Gold? Sudan's Oil, Ethiopia Water, and Regional Integration, Africa Programme, Briefing Paper, Chatham House, London, p. 5.

(2) Mulubrhan Atsbaha (2018): The Roles of Djibouti Port in Strengthening the Ethio-Djibouti Economic Relations, ELK Asia Pacific Journal of Social Science, vol. 5, no. 1, p. 2.

(3) Negera Gudeta Adula (2018): The determinants of Ethiopian Foreign Policy Under Consecutive Regimes, Appraisal of Military and EPRDF Government Determinants of Ethiopian Foreign Policy, International Journal of Political Science and Development, vol. 6, no. 7, p. 192.

دولة مسيحية تقع في محيط من المسلمين، ومن ثم فهي بمثابة الخط الدفاعي عن المسيحية في إفريقيا، كما تعتبر دولة وحيدة ومنعزلة في منطقة القرن الإفريقي ومحاصرة بدول معادية أو محتملة العداء، فضلًا عن عدم إمكانية الاعتماد على دول صديقة في الجوار المباشر لإقليمها، وكل هذا جعل السياسة الخارجية الإثيوبية دائمًا تتطلع إلى تحالفات مع القوى العظمى(١).

وتدلل الأحداث السياسية أن هناك قلق تاريخي سيطر على سلوك جميع الأنظمة الإثيوبية، وهو الشك في الدول المجاورة، وهذا الشك متعمق في ذاكرة المواجهات الماضية، فالدولة الإثيوبية لطالما اقتنعت بأن جيرانها من "العرب" و "المسلمين" لا يمكن التصالح معهم، أو قبول استمرار وجودهم في الجوار(٢)، وقد فرض ذلك القلق التاريخي على الدولة الإثيوبية الحديثة تصور استراتيجية سياسة خارجية تتكون من أربع مسارات(٣):

١. تنمية واستغلال حالة الانقسام بين الدول العربية.
٢. تأليب الأفارقة ضد العرب.
٣. التحالف مع الدول التي يمكن لها التأثير على العرب.
٤. البحث عن حليف قوي من القوى العظمى.

وقد اكتسب الدور الإثيوبي الإقليمي زخمًا إثر تعاطيه مع بعض القضايا والأزمات التي ظهرت وأثرت على استقرار المنطقة، ومن أبرزها الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومساعي تأمين إمدادات النفط والسيطرة على طرق التجارة العالمية(٤)، أضف إلى ذلك جملة المتغيرات الإقليمية التي طرأت على منطقة شرق أفريقيا، مثل التطورات التي تشهدها الصومال من فوضى وعدم استقرار سياسي، وتزايد الطموح الإريتري من أجل لعب دور إقليمي(٥).

---

(١) جمال محمد السيد ضلع (٢٠٠٨): إثيوبيا، الأوضاع السياسية والتوجهات الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٣٥.

(2) Negera Gudeta Adula, op. cit., p. 193.

(3) Amare Tekle (2008), op. cit., p. 494.

(4) Getachew Metaferia (2009): Ethiopia and the United States, History, Diplomacy, and Analysis, Algora Publishing, New York, p. 82.

(٥) عبد العزيز راغب شاهين (٢٠١١): الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ص ٢٠٢-٢١٢.

وتسعى إثيوبيا في هذا الشأن إلى تحقيق عدة أهداف جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية، من أهمها تعزيز المكانة الإقليمية لإثيوبيا كرقم مهم في المعادلة الإقليمية في القرن الإفريقي، وتأكيد الهيبة والردع الإقليمي، إضافة إلى حماية المكتسبات الإثيوبية فيما يتعلق بالموانئ التي تستخدمها أديس أبابا في دول الجوار، علاوة على تعظيم المكانة الإثيوبية في الاستراتيجية الأمريكية إزاء منطقة القرن الإفريقي، بما يعني تسويق الدور الإثيوبي الإقليمي باعتبارها شريك استراتيجي في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، ناهيك عن حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية من خلال حماية السفن التجارية الإثيوبية في البحر الأحمر(١).

ومع التحول في العلاقات الإثيوبية مع دول الجوار منذ صعود "آبي أحمد" Abiy Ahmed إلى السلطة في إطار تبني ما يعرف بدبلوماسية الموانئ، أضحى لإثيوبيا امتيازات من شأنها استخدام معظم الموانئ البحرية في المنطقة وامتلاك حصص فيها، وهو ما يجعلها تتخلص من كونها دولة حبيسة، لاسيما وأن هناك عدة اتفاقات بين الحكومة الإثيوبية وحكومات دول المنطقة لاستخدام موانئها في إطار سياسة آبي أحمد الخارجية التي أسهمت في تعزيز الشراكات بين إثيوبيا ودول الجوار الإقليمي، مثل ميناء جيبوتي الذي يستحوذ على أكثر من ٩٥% من حجم التجارة الصادرة والواردة إلى إثيوبيا، وميناء بورتسودان في السودان، وميناء لامو في كينيا، وميناء عصب ومصوع في إريتريا، وأربعة موانئ بحرية في الصومال (شكل ١٢)، وهو ما يعزز المصالح الاقتصادية والتجارية لإثيوبيا خلال المرحلة المقبلة(٢).

وفي ظل السعي الإثيوبي نحو اكتساب مكانة إقليمية واستغلال التطورات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي لملء الفراغ الذي خلقته قوى إقليمية لاسيما مصر التي تراجع دورها الإقليمي خلال النصف الأول من العقد الثاني الميلادي بسبب ثورة ٢٥ يناير وما نجم عنها من اضطرابات حتى قيام ثورة ٣٠ يونيو، تأتي دائرة حوض النيل كإحدى أهم الدوائر للسياسة الخارجية الإثيوبية التي تسعى إلى تأكيد دورها الريادي فيها، خاصة وأن هناك رغبة إثيوبية قديمة في السيطرة على منابع مياه النيل وتغيير تدفقه أو تحويل

(1) Robert Kłosowicz (2015): The Role of Ethiopia in the Regional Security Complex of the Horn of Africa, The Ethiopian Journal of Social Sciences and Language Studies (EJSSLS), vol. 2, no. 2, pp. 87-90.

(2) Kidist Mulugeta (2014): The Role of Regional Powers in the Field of Peace and Security, The Case of Ethiopia, Friedrich-Ebert-Stiftung, available at: https://www.fes.de/

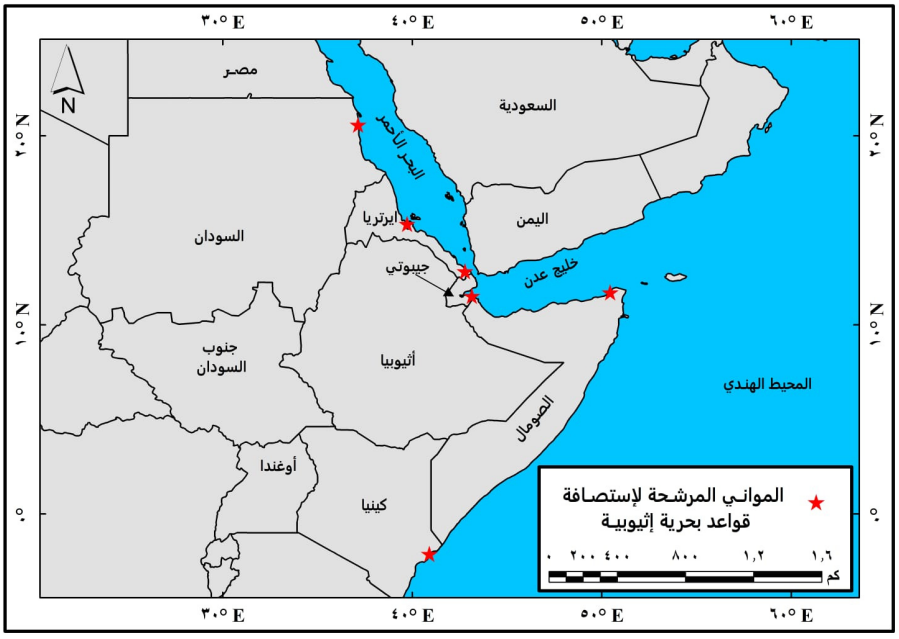

شكل (١٢) : الموانئ المرشحة لاستضافة قواعد بحرية إثيوبية.

المصدر: محمد السعيد (٣ يونيو ٢٠٢١): بعد إعلان نيتها بناء قواعد على البحر الأحمر..هل تبني إثيوبيا الحبيسة أسطولًا لحماية سد النهضة؟، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على: https://www.aljazeera.net

مجراه[١]، ليكون لها الكلمة العليا في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، ولتتحكم في مصادر المياه بما يضر الأمن القومي والمصالح الوطنية لدول المصب downstream states، وخاصة مصر[٢]، علاوة على رغبتها المستقبلية في التحكم في منطقة القرن الإفريقي من خلال تصدير الطاقة إلى دوله التي تعاني النقص الحاد منها[٣]، ومن ثم فقد تزعمت إثيوبيا دول الحوض الرافضة للاتفاقيات التاريخية الخاصة بإدارة وتقسيم مياه النيل، لاسيما اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩، ودعت باقي دول الحوض إلى التوقيع على الاتفاقية الإطارية

(1) Ashok Swain (1987): Ethiopia, the Sudan, and Egypt, The Nile River Dispute, The Journal of Modern African Studies, vol. 35, no. 4, p. 687-690. Also:
- Andrew Carlson (2013): Who Own the Nile? Egypt, Sudan, and Ethiopia's History-Changing Dam, Current Events in Historical Perspectives, vol. 6, no. 6.

(2) Kidist Mulugeta, op. cit.

(3) Harry Verhoeven, op. cit., p. 15.

Cooperative Framework Agreement (CFA) المعروفة باتفاقية عنتيبي في ١٤ مايو ٢٠١٠ دون دولتي المصب مصر والسودان، وقد قامت دول أوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا وبوروندي إلى جانب إثيوبيا بالتوقيع على الاتفاقية(١).

وتقوم إثيوبيا بالسعي نحو تعزيز علاقاتها بدول المنطقة من خلال تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والمياه والبنية التحتية، كما إنها تروج بشكل جيد لسد النهضة وإمكانية تصدير الكهرباء إلى دول الحوض التي تعاني من النقص في الطاقة الكهربائية، تحت شعار "الذهب الأسود مقابل الذهب الأزرق" black gold for blue gold، أي البترول مقابل الكهرباء(٢)، بما يحقق لها الريادة الاستراتيجية ويحدث نقلة نوعية في ميزان القوة في إقليم القرن الإفريقي لصالح إثيوبيا، وقد انتهجت إثيوبيا سلوكًا على المستوى الإقليمي يهدف إلى وضع أهداف سياستها الخارجية في المنطقة موضع التنفيذ، وفي ذات الوقت انتهجت دول المنطقة سلوكًا مقابلًا للتعبير عن اهتماماتها ولضمان تحقيق مصالحها، ويمكن الإشارة إلى السلوك المتبادل بين إثيوبيا ودول المنطقة كما يلى:

١) السودان الشمالي:

العلاقة بين إثيوبيا والسودان تضرب بجذورها في التاريخ القديم منذ زمن مملكتي أكسوم ومروي، وهناك أيضًا روابط قديمة بين الشعبين اللذين عاش كل منهما في بلد الآخر لسنوات طويلة، وهذه العلاقة بين الدولتين لها سماتها الإيجابية والسلبية، ولكنها بعد نهاية الحرب العالمية لم تتطور إيجابًا بقدر ما ينبغي(٣)، فمنذ بدأت العلاقات الإثيوبية

---

(١) نادية عبد الفتاح (٢٠١٤): السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه الدول العربية، مجلة الشئون الإفريقية، العدد ٨، ص ١٦٠. وأيضًا:

- Joseph Lindqvist (2021), Lord of the Nile, Explaining How the Grand Ethiopian Renaissance Dam has Affected Ethiopian Foreign Relations, (MA Dissertation), Linnaeus University, Sweden, p. 16, available at: https://www.diva-portal.org. Also:
  - Harry Verhoeven, op. cit., p. 14. Also:
    - Hana Attia and Mona Saleh (2021): The Political Deadlock on the Grand Ethiopian Renaissance Dam, GIGA Focus Afrika, no, 4, Hamburg: German Institute for Global and Area Studies (GIGA) - Leibniz-Institut für Globale und Regionale Studien, Institut für Afrika-Studien, p. 3, available at: https://nbn-resolving.org

(2) Harry Verhoeven, op. cit., p. 3.

(3) Endalkachew Girma, Alem Bekele, and Mengistu Adugna (2021): Probing Ethiopian Foreign Policy Towards Sudan and South Sudan Post-2011, PJAEE, vol. 18, no. 7, pp. 1744-1745.

السودانية بعد استقلال السودان عن مصر عام ١٩٥٦ وهي تتسم بحالة من الشك والحذر المتبادل بين الدولتين، الأمر الذي كثيرًا ما اجتذبهما إلى الصراعات الإقليمية المتشابكة[١]، وجعل إثيوبيا في فترات تصاعد التوتر والنزاع تصف السودان بأنه عدوها الأول[٢]، وقد بدأت تلك العلاقة بالتوتر بين الجانبين عقب توقيع السودان اتفاقية سنة ١٩٥٩ مع مصر بخصوص تحصيص مياه النيل[٣]، وجزء من النزاع والصراع بين الدولتين يتعلق باستخدام مياه النيل، كما تتبدل علاقة إثيوبيا بالسودان بين السلب والإيجاب بمدى تقارب أو تباعد السودان مع مصر في ملف مياه النيل[٤].

ظلت النظرة الاستراتيجية لإثيوبيا تجاه السودان محكومة بمجموعة من العوامل، وظلت علاقتها به متأرجحة بقدر اقترابها أو ابتعادها من هذه العوامل، وفيما يلي تفصيل لها لبيان أثرها في السلوك السياسي لإثيوبيا تجاه السودان.

أ- العامل العقائدي:

إن موقع إثيوبيا كدولة مسيحية في وسط دول مسلمة جعلها تنصب نفسها حاميًا للمسيحية في إفريقيا، وكان من الطبيعي أن يؤثر هذا البعد في سياسة إثيوبيا تجاه السودان، باعتبار أن السودان دولة يسود فيها الإسلام، وبها أيضًا نشاط تبشيري كنسي كسب قاعدة في جنوب السودان حتى أصبح الدين المسيحي واحدًا من مكونات هوية جنوب السودان، فضلًا عن وجود نزاع بين الشمال المسلم والجنوب الذي يسود فيه التبشير المسيحي[٥]، كما أن الحكومات الإثيوبية المتعاقبة تنظر إلى السودان كدولة في خط المواجهة المباشرة تمثل الهدف العربي الإسلامي للسيطرة على منطقة البحر الأحمر[٦].

---

(1) Harry Verhoeven, op. cit., p. 3. Also:
- Belete Belachew Yihun (2016): Ethiopia's Troubled Relations with the Sudan, 1956-1983, International Journal of Ethiopian Studies, vol. 10, no. 1 & 2, pp. 67-68.

(2) Belete Belachew Yihun (2013): Ethiopia's Role in South Sudan's March to Independence, 1955 -1991, African Studies Quarterly, vol. 14, no. 1 & 2, p. 35.

(3) Berouk Mesfin, op. cit., p. 91.

(4) Endalkachew Girma, Alem Bekele, and Mengistu Adugna, op. cit., p. 1744.

(٥) أيمن كمال أمين (٢٠٠٠): الحكومة العسكرية الأولى ١٩٨٥-١٩٦٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، ص ١٧٨.

(6) Belete Belachew Yihun (2013), op. cit., p. 36.

وشهدت الفترة من ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٤ تصاعد مشكلة جنوب السودان، وخلال تلك الفترة ظلت إثيوبيا تقدم المساعدات المالية والعسكرية للمتمردين، وذلك باعتبار أن الدعم الكنسي لحركة التمرد يتوافق مع توجهات إثيوبيا المتمثلة في دعم الحركات المسيحية في المنطقة، وفي المرحلة اللاحقة عملت إثيوبيا على دعم حركة الأنانيا، وذلك بتقديم العون المعلن والمفتوح، كما قامت بإنشاء معسكرات التدريب لقوات الأنانيا المتمردة في جنوب السودان على الحدود السودانية، وقد نفذت هذه القوات أول هجوم على السودان في يناير ١٩٦٥ من داخل إثيوبيا، بما يؤكد أن البعد العقائدي للإمبراطورية كان من أهم محددات السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه السودان باعتباره دولة بها مشروع تبشيري واسع(١).

ويتضح ذلك الجانب العقائدي جليًا في سياسة إثيوبيا تجاه جيرانها بشكل عام، فهي دائمًا ما تتشغل بالحيلولة دون قيام دولة إسلامية مجاورة، فناوشت الصومال وعملت لمنع تمتعه بوحدته الوطنية، وحالت دون استقلال إريتريا ذات الغالبية المسلمة، كما حاولت إضعاف السودان باحتضان معارضته، بالإضافة إلى منع مواطنيها المسلمين من ممارسة السياسة، فرغم أنهم أكثر من نصف السكان إلا أن نصيبهم في السلطة لا يتعدى ١%(٢).

وكان الجانب العقدي واضحًا في تحسن علاقة إثيوبيا تجاه السودان بعد أحداث يوليو ١٩٧١، حيث بدأ نظام "نميري" يتجه اتجاهًا عمليًا نحو الجانب العقائدي، خاصة تجاه الجنوب، فإقصاء الشيوعيين عن السلطة أبعد الجانب الإيديولوجي من حرب الجنوب وتبقى الجانب العنصري والعامل العقائدي، فمن الناحية الدينية انتهج نظام "نميري" عدة سياسات توضح اهتمام النظام بالمسيحية، حيث استضاف السودان وفدًا مشتركًا من مجلس الكنائس العالمي، واستضاف المؤتمر التداولي لكل الكنائس الإفريقية، كما زار "أبيل أليير" الفاتيكان واجتمع بالبابا في مايو ١٩٧١، وعقد المطارنة الكاثوليك مؤتمرهم السنوي في الخرطوم في ديسمبر ١٩٧١(٣).

---

(١) محمد خوجلي الأمين (٢٠٠٢): العلاقات السودانية الإثيوبية مايو ١٩٦٩م-٢٠٠٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، ص ٨١.

(٢) محمد عمر بشير (١٩٨٢): العلاقات الغربية الإفريقية، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، الخرطوم، ص ١.

(٣) عثمان صالح سبي (دون تاريخ): علاقات السودان بإثيوبيا، جبهة التحرير الإريترية، مكتب الإعلام، الخرطوم، ص ٧١.

ونتيجة لما سبق تحولت السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه السودان إيجابيًا، وتمت دعوة الرئيس السوداني إلى زيارة إثيوبيا، وتم ذلك في نوفمبر ١٩٧١، كما قام الإمبراطور الإثيوبي برد الزيارة في يناير ١٩٧٢، وتم توقيع ميثاق لحسن الجوار، وانعكس هذا التقارب في رعاية إثيوبيا لمحادثات السلام بين الشمال والجنوب وتمخضت عنه اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٣[١].

وظلت العلاقات الإثيوبية السودانية جيدة حتى عام ١٩٨٠، عندما تحول مسار الحكومة السودانية وبدأت تتوجه نحو النظام الإسلامي الذي تبلور في سن قوانين سبتمبر ١٩٨٣، أو ما يعرف بتطبيق الشريعة الإسلامية، وكذلك إعادة تقسيم الجنوب في خطوة مخالفة لاتفاقية أديس أبابا، وأدى ذلك كله إلى تدهور العلاقات بين البلدين، فأعلن نظام "منجستو هيلا مريام" Mengistu Haile Mariam أن السودان والصومال لديهما أطماع في إثيوبيا، ومن ثم قام بإشعال فتيل الحرب مرة أخرى، مستفيدًا من سياسات "نميري" الخاطئة في الجنوب، فاستخدم حرب الاستنزاف مع السودان، وساهم في إنشاء الحركة الشعبية لتحرير السودان من داخل إثيوبيا[٢].

وقامت السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه السودان أبان حكم "منجستو" على ركيزة سياسية مفادها أن إثيوبيا دولة في حالة حرب مع السودان، وعليها أن تستحدث جيش رابع لتدعيم الجيش الثاني في إثيوبيا والتيجراي، وبذلك يصبح هنالك أربعة جيوش إثيوبية موزعة على النحو التالي: ٥% لموازنة حركة التنظيمات الإسلامية في إثيوبيا ومواجهة ثورات الأرومو وتتمركز في هرر والصومال، والجيش الثاني نحو ٣٥% ويعتبر عماد الجيش الإثيوبي ويتمركز في إريتريا، والجيش الثالث يمثل حوالي ٣٠% من القوة الإثيوبية العسكرية، أما الجيش الرابع ٢٠% ويتمركز في المناطق الجنوبية ومهامه تنحصر في الدفاع المباشر عن العاصمة أديس أبابا[٣].

ومرة أخرى تبدلت العلاقات الإثيوبية السودانية إيجابًا عقب الإطاحة بنظام "منجستو" في مايو ١٩٩١، حيث كان سقوط نظامه بمثابة الضربة للجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي فقد فيما بعد الدعم السياسي والعسكري الإثيوبي، بما في ذلك مقره في أديس أبابا،

---

(1) Belete Belachew Yihun (2013), op. cit., p. 40.
(2) Ibid, op. cit., p. 41.
(٣) مختار عجوبة (١٩٩٦): مشكلة جنوب السودان وأثرها على مستقبل العلاقات الإفريقية، المستقبل العربي، العدد ٨٨، ص ٩٧.

كما أغلقت إثيوبيا محطته الإذاعية التي كانت تبث من أراضيها منذ ١٩٨٥، ورحبت السودان بالنظام الجديد في إثيوبيا، واستضافت رئيس الوزراء الإثيوبي في الخرطوم في ١٩٩١ في إطار سعيها لمنع إثيوبيا من إعادة العلاقات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، واستفادت السودان من ذلك التقارب الجديد مع إثيوبيا لتشن أكبر هجوم لها على الإطلاق ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان في مارس ١٩٩٢، ووفقًا لبعض المصادر سمحت إثيوبيا للقوات العسكرية السودانية باستخدام أراضيها في ذلك الهجوم، ولما فشل الجيش الشعبي لتحرير السودان في العثور على أي بديل إقليمي للراعي الإثيوبي، اضطر إلى الدخول في مفاوضات مع حكومة البشير، وعقدت المحادثات في أبوجا بنيجيريا في الفترة من ٢٦ مايو إلى ٥ يونيو ١٩٩٢ لكنها فشلت في تحقيق أي نتائج[١].

وسرعان ما لعب البعد الديني دوره في تدهور العلاقات بين الدولتين، ومع حلول عام ١٩٩٤ أظهرت العلاقات السودانية مع إثيوبيا علامات على تجدد التوتر، نتيجة لمخاوف رئيس وزراء إثيوبيا من تسلل النظام الإسلامي في الخرطوم إلى الأقاليم الإثيوبية ذات الأغلبية الإسلامية المهمشة، ثم قدمت محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥ بُعدًا إشكاليًا إضافيًا في علاقة السودان بإثيوبيا، حيث اتهمت إثيوبيا السودان بإيواء ثلاثة من الإسلاميين المصريين الراديكاليين المشتبه في قيامهم بمحاولة الاغتيال وطالبت بتسليمهم إلى السلطات الإثيوبية، ومع رفض السودان هذا الطلب، أظهرت إثيوبيا استياءها من خلال منع الملاحة الجوية مع السودان، وتقليص عدد الموظفين الدبلوماسيين بالسفارة السودانية بأديس أبابا، ووقف الافتتاح المقرر لعدد من القنصليات في السدوان، إغلاق القنصلية السودانية في جامبيلا بإثيوبيا، وطرد جميع السودانيين العاملين في المنظمات الإسلامية في إثيوبيا، وإغلاق المدرسة السودانية الإسلامية بأديس أبابا، والأهم من ذلك، استأنفت أديس أبابا دعمها السياسي والعسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان[٢].

لعبت التقلبات الإقليمية دورًا في مصلحة السودان عندما اندلعت الحرب بين إثيوبيا وإريتريا في مايو ١٩٩٨، حيث أدى القتال بين البلدين إلى انخفاض كبير في حدة نشاطهما العدائي الموجه ضد السودان، واستغلت الخرطوم بدورها الحرب الإثيوبية

(1) Yehudit Ronen (2002): Ethiopia's Involvement in the Sudanese Civil War: Was it as Significant as Khartoum Claimed?, Northeast African Studies, vol. 9, no. 1, pp. 114-116.
(2) Ibid, pp. 116-117.

الإريترية من خلال تكثيف الجهود الدبلوماسية لتسوية النزاع مع إثيوبيا، وكان الثمن الضروري لتحسين العلاقات مع "البشير" هو وقف الدعم الإثيوبي للجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو ما وافق عليه "زيناوي"[١]، وأوقف السودان الدعم الذي كان يقدمه للإريتريين أبان كفاحهم المسلح.

وكانت إثيوبيا من أكثر الدول المؤيدة لاتفاقية السلام الشامل التي تم توقيعها بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان الذي رعته منظمة الإيجاد، خاصة وأن الرئيس الإثيوبي هو الذي تولى دفع الملف إلى هذه المنظمة، ولعل نتيجة الاستفتاء كانت متجهة نحو الوحدة التي كانت مطلب طرفي الاتفاق ومطلب إثيوبيا، لكن الانفصال الذي وقع عاد أيضًا بالنفع على إثيوبيا، حيث إن الدولة الجديدة ستكون دولة مسيحية تكسر حصار الدول ذات الأغلبية المسلمة لدولة إثيوبيا، وكذلك تخدم مصالحها في إضعاف دولة السودان، الأمر الذي يمكنها من التحول إلى دولة إقليمية ترعى المصالح الدولية في القرن الإفريقي[٢].

ب- عامل الإرث الإمبراطوري:

تعتبر إثيوبيا نفسها إمبراطورية لها نفوذ واسع على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي، خاصة أنها من الدول التي لم تتعرض للاحتلال إلا في فترة قليل جدًا بواسطة إيطاليا، وقد ظل هذا الإرث الإمبراطوري مؤثرًا للغاية في سياسة إثيوبيا تجاه جيرانها، فعند حدوث أزمة حلايب لأول مرة عام ١٩٥٨ بين مصر والسودان، بادر الإمبراطور الإثيوبي "هيلا سيلاسي" بإرسال برقية إلى كل من الرئيس المصري ورئيس الوزراء السوداني، يعرض فيها وساطته واستعداده لبذل الجهد لإخماد الأزمة، فإثيوبيا كإمبراطورية ترى من واجبها حل الإشكالات التي تقع في الإقليم بين الدول[٣].

وتوطدت العلاقات الإثيوبية السودانية في عهد رئيس الوزراء السوداني الفريق "إبراهيم عبود"، حيث حرص الإمبراطور "هيلا سيلاسي" على تذليل الصعاب التي تواجه العلاقة بين البلدين، وكان الهدف من ذلك توظيف الدبلوماسية السودانية لإقناع الدول

---

(1) Ibid, pp. 119-120.

(2) Berouk Mesfin (26 May 2014): The Crisis in South Sudan: A Game of Regional Chess, ISS Today, available at: https://issafrica.org/iss-today

(٣) بشير محمد سعيد (بدون تاريخ): الدبلوماسية السودانية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ص ١١٥.

الإفريقية لجعل أديس أبابا مقرًا لمنظمة الوحدة الإفريقية، لذلك عمل الإمبراطور الإثيوبي على إصلاح العلاقات مع السودان حتى يحقق المكاسب لدولته ويأخذ حق استضافة المنظمة حتى يزيد النفوذ الإمبراطوري لإثيوبيا(١)، وكذلك ظهر البعد الإمبراطوري في رعاية إثيوبيا لمحادثات السلام بين الحكومة السودانية وحركة الأنانيا في العاصمة أديس أبابا وقد كللت بتوقيع اتفاقية أديس أبابا للسلام، وقد تطورت العلاقات الإثيوبية السودانية تطورًا ملحوظًا نسبة لاستضافة الإمبراطور هذه المحادثات(٢).

وقد شهد عهد الرئيس الإثيوبي "منجستو" توترًا في العلاقات الإثيوبية مع السودان، خاصة بعد انهيار اتفاقية أديس أبابا، فعمل الرئيس الإثيوبي على بناء استراتيجية تقوم على استحداث جيش خامس تحت اسم الحركة الشعبية لتحرير السودان، بحيث يستطيع هذا الجيش تحطيم قدرات الجيش السوداني، وقد رسمت هذه الحركة لنفسها ميثاقًا هدف إلى تغيير مجمل النظام السياسي والثقافي والاجتماعي وتأسيس حكومة مرتبطة مع إثيوبيا وتستمد الحركة مددها من إثيوبيا عبر الجهات اليسارية، وقد رعت إثيوبيا حركة التمرد في جنوب السودان واتخذتها فرصة لإحياء حرب الجنوب، وهذا الوضع يضعف حكومة السودان ويجعلها ترضخ لهيمنة إثيوبيا على دول الإقليم ويمكنها من ممارسة نفوذها عليهم(٣).

ج- العامل الأيديولوجي:

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، تحول النظام الدولي إلى الثنائية القطبية، فظهر المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس انقسمت دول العالم، حيث صبغ النظام الدولي كل الصراعات الدولية العسكرية والأيديولوجية والاقتصادية بصبغته، فكان المعسكر الذي تواليه الدولة يحدد علاقات الصداقة والعداء(٤).

---

(١) وكالة السودان للأنباء، العلاقات السودانية الإثيوبية، ملف رقم ١.

(٢) عثمان صالح سبي، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٣) محمد خوجلي الأمين، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٤) عبد المنعم سعيد (٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠): التغير في النظام الدولي، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، متاح على: https://idsc.gov.eg/IDSC/Default.aspx.

وارتبط الإمبراطور الإثيوبي "هيلا سيلاسي" بالولايات المتحدة الأمريكية وسمح لها بإقامة قاعدة عسكرية هي قاعدة "كاجينو" عام ١٩٣٦ بإثيوبيا كبداية لعلاقات وطيدة، ولتصبح إثيوبيا خط دفاع ثان لاحتواء الشيوعية، وأصبح الإمبراطور الإثيوبي رجل الغرب لصد المد الشيوعي في إفريقيا، وقد ارتبطت العلاقات الإثيوبية السودانية بهذا البعد، إذ أنها تحسنت في ظل الأنظمة الموالية لمعسكر الغرب، وساءت في ظل الأنظمة الموالية لمعسكر الشرق(١).

برز التحول في السياسة الخارجية لإثيوبيا تجاه السودان منذ بدايات انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، الذي قاده العقيد "جعفر النميري"، حيث بدأ التوتر بسبب مناهضة إثيوبيا للنظام الجديد في السودان الذي رفع شعارات يسارية(٢)، وامتد ذلك البعد الأيديولوجي للسياسة الخارجية الإثيوبية تجاه السودان ليشمل القوى الداخلية، فعندما أدركت إثيوبيا موقف "الإمام الهادي" السلبي من نظام "جعفر النميري"، وكذلك موقف الشريف "حسين الهندي"، قامت بدعمهما، ثم بعد انقلاب يوليو ١٩٧١، الذي كان يقوده الرائد "هشام عطا"، ابتعد السودان عن معسكر الاتحاد السوفيتي وتقارب من معسكر الغرب، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية توجه إثيوبيا بالعمل على تحسين علاقاتها مع السودان(٣).

د- العامل الأمني:

يمثل البعد الأمني دورًا بارزًا في بناء السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه السودان، ويتضح ذلك من خلال سلوك الحكومة الإثيوبية تجاه السودان بعد انتهاء فترة حكم الفريق "إبراهيم عبود"، والمعروف أيضًا بالحكم العسكري الأول، ومجيء الحكومة الانتقالية في أكتوبر ١٩٦٤، حيث مرت العلاقات بين البلدين بظروف حرجة، بسبب تأييد الحكومة الانتقالية لانفصال إريتريا، وكذلك فتح المجال للثوار لاستخدام أراضي السودان وإطلاق الدعاية ضد إثيوبيا، وقد أثر هذا الموقف السوداني على الأمن القومي الإثيوبي، مما جعلها تتبنى سياسة خارجية تجاه السودان تقوم على دعم حركات التمرد بجنوب السودان وتقدم

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن (١٩٩٧): صناعة الحكومات في السودان، الخرطوم، ص ١٣٧.

(٢) محجوب الباشا (١٩٩٨): التنوع العرقي في سياسة السودان الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ص ١٩٦.

(٣) عثمان صالح سبي، مرجع سابق، ص ٧٧.

الدعم والمساعدات لها[١]، كما تحولت السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه السودان سلبًا أيضًا أبان حكم الرئيس السوداني "جعفر النميري"، نتيجة لخطابه الرئاسي الذي أعلن فيه لأول مرة في بدايات ١٩٧٧ أن السودان لن يتساهل تجاه إثيوبيا، وأنه يؤيد حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره[٢].

إن مسألة الأمن هي محدد حاسم في سياسة إثيوبيا الخارجية تجاه السودان، ويمكن أن تدخلها مرحلة الحرب المفتوحة، حيث يوضح ذلك إغارة القوات الإثيوبية على القوات السودانية في المناطق الجنوبية في صيف ١٩٧٩، وتكثيف تحركاتها العسكرية قرب الحدود مع السودان، وكذلك هجماتها الجوية على قريتين سودانيتين في ديسمبر ١٩٧٩[٣]، كما يمكن أن يؤدي العامل الأمني لإثيوبيا إلى انتهاج سياسة خارجية إيجابية تجاه السودان، خاصة إذا كان المهدد لم ينطلق من السودان، وقد اتضح ذلك بعد نشوب النزاع الإثيوبي الإريتري في ١٩٩٨، حيث شعرت إثيوبيا بضرورة تحسين وتفعيل وتطوير علاقاتها بالسودان، فسارعت بإحداث تقارب معه، وذلك ناتج عن تخوفها من حدوث أي تقارب سوداني إريتري يؤثر على مسار الصراع الإثيوبي الإريتري[٤].

هـ- عامل الأمن الغذائي:

من المعروف أن إثيوبيا هي إحدى الدول الإفريقية التي تقع في المنطقة التي تتركز فيها أزمات الغذاء أو ما يطلق عليه حزام الجوع، وهي تتعرض لموجات متتالية من المجاعات، لذلك يعد تأمين الغذاء أحد هموم الحكومات الإثيوبية المتلاحقة، وقد سعت لسد هذا النقص في الغذاء عبر برامج داخلية وأخرى خارجية، ففي إطار البحث عن الحلول الخارجية ظهرت الأطماع في الأراضي السودانية الصالحة للزراعة كواحدة من الحلول التي يمكن اتباعها لحل هذه المشكلة[٥].

---

(١) يسن الناصر (بدون تاريخ): نزاع الحدود السودانية الإثيوبية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ص ٤٧.

(٢) حامد عثمان أحمد (١٩٩١): علاقات السودان الخارجية والبعد العربي الإفريقي، سلسلة الدراسات السودانية، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، ص ١٦٢.

(٣) محمد خوجلي الأمين، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٤) الأمين عبد الرازق آدم (٢٠٠٩): إثيوبيا، التطورات السياسية والعلاقات مع دول الجوار (١٩٩١م-٢٠٠٩م)، شركة مطابع العملة، الخرطوم، ص ١٣٦.

(٥) نفس المرجع السابق، ص ١٤٠.

وبدأ الإثيوبيون منذ الخمسينيات بالتسلل إلى داخل الأراضي السودانية والزراعة فيها، كما حدث في الأراضي السودانية الواقعة بين جبل الكدي وشجرة الكوكة عام ١٩٥٧، إلا أن الحكومة السودانية لم تول الأمر أهمية كبيرة لانشغالها بمشكلة الجنوب السوداني. ومع استمرار تسلل المزارعين الإثيوبيين للزراعة في الأراضي السودانية تفاقمت المشكلة، فرفعت الحكومة السودانية مذكرة مطالبة الحكومة الإثيوبية بسحب المزارعين من داخل الأراضي السودانية، وقد دعت السودان إلى تكوين لجنة فنية مشتركة لتسوية الأمر، كما سعت الحكومة السودانية مرة أخرى بإشعار الحكومة الإثيوبية بمسألة الحدود، وقد رفض الجانب الإثيوبي المقترح السوداني الرامي إلى فحص الأوراق ومناقشة الوثائق التي تحكم الحدود بين البلدين، مما أدى إلى وصول المفاوضات بين الدولتين في هذا الجانب إلى طريق مسدود deadlock[١].

ويتضح من السلوك الإثيوبي تجاه مسألة الحدود مع السودان في منطقة الفشقة أنها تخترق الحدود السودانية وتماطل في الترسيم حتى تحل مشكلة الغذاء لديها، فالأزمة ليست أزمة ترسيم حدود كما يرى البعض، ولكن أزمة الحدود هي عرض لحاجة إثيوبيا إلى تأمين غذائها من حلال الاستيلاء على الأراضي السودانية الخصبة من أجل زراعتها، ورغم وضوح مؤشرات أطماع إثيوبيا في الأراضي السودانية، وكذلك وجود الدلالات على انتهاك القوات الإثيوبية للحدود السودانية، إلا أن السودان كان غاض الطرف عن الكثير من الأشياء ومنها عدم التزام إثيوبيا بالاتفاقيات المبرمة بين الجانبين حتى أصبحت اللجان مجمدة والاتفاقيات بمثابة الحبر على الورق[٢].

و- العامل المائي:

تمثل قضية المياه بين دول حوض النيل واحدة من أصعب الإشكالات التي تواجه دول الحوض، وذلك لغياب الأطر القانونية التي تحكم العلاقة بين الدول المشاطئة riparian states، وكذلك مرونة مواد قانون "هلسنكي" حول المياه العذبة لعام ١٩٦٦ The Helsinki Rules on the Uses of the Waters of International Rivers، التي يمكن

---

(١) الرشيد الشيخ عبد الرحمن (١٩٨٥): العلاقات السودانية الإثيوبية، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، ص ٨١.

(٢) حسن مكي محمد (٢٠١٢): الحركات الثورية في إثيوبيا، قراءات سياسية، العدد ١٣، ص ١٩٨.

تفسيرها بشكل مختلف، ورغم وجود اتفاقيات ١٩٠٢ و١٩٢٩ و١٩٥٩، إلا أن بعض دول الحوض وعلى رأسها إثيوبيا تراها غير ملزمة وتدعو إلى توقيع اتفاقية جديدة، وبالفعل بدأت المفاوضات واستمرت لمدة ١٠ سنوات، ولكن الوثيقة التي عرفت بمبادرة "عنتيبي" والتي وقعت في مدينة "عنتيبي" الأوغندية عام ٢٠١٠ لم تحظ إلا بتوقيع ٥ دول فقط، وتسببت هذه الوثيقة في نشوب الصراع بين مصر والسودان من ناحية وإثيوبيا من ناحية أخرى، ومن خلال المفاوضات المستمرة نجحت إثيوبيا في إقناع كينيا وجنوب السودان للانضمام إلى المبادرة مما أكسبها مشروعية قانونية(١).

كان الخلاف بين دول المنبع upstream states ودولتي المصب حول مبدأ الحقوق المكتسبة، حيث رفضت دول منابع الحوض مبدأ الحقوق المكتسبة، وركزت بدلًا عنه على مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للمياه، وتمسكت دولتا المصب على مبدأ الحقوق المكتسبة والاستخدام المسبق(٢). وظلت إثيوبيا تعمل على كسب السودان إلى موقفها للتوقيع على الاتفاقية، وهذا الأمر جعل السودان في موقف يوصف بالمتردد، بل وظهرت أصوات قوية داخل السودان تطالبه بالتوقيع على اتفاقية "عنتيبي"، معتبرين أنها سوف تأخذ مشروعيتها القانونية، فإذا لم يوقع السودان فسوف يقع في عزلة وهزيمة دبلوماسية(٣).

ومما سبق يتضح بشكل إن إثيوبيا بشكل عام تعتبر استقرار دولة السودان هو وثيق الصلة باستقرارها، ومن ثم تلعب دور الوسيط في عدد من الملفات السودانية الداخلية، والتي تتمثل في المفاوضات بين الحكومة والمعارضة وملف أبيي وإقليم دارفور فضلًا عن ملف العلاقات بين السودان الشمالي وجنوب السودان(٤)، ومؤخرًا الوساطة الإثيوبية بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي بين المجلس العسكري الانتقالي السوداني وقوى الحرية والتغيير عقب الإطاحة بنظام الرئيس السوداني الأسبق في أبريل عام ٢٠١٩، فقد أقدمت

---

(١) إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بين دول الحوض، متاح على: www.moqatel.com.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) سلمان محمد أحمد، لماذا يتعين على السودان الانضمام إلى اتفاقية عنتيبي لمياه النيل، متاح على: www.sudannile.org.

(٤) منى حسين عبيد (٢٠١٢): السودان ومحيطه الإقليمي، دراسة في المشكلات السياسية، بيت الحكمة العراقي، ص ٨١.

إثيوبيا على إقامة تحالف استراتيجي مع السودان يتضمن توقيع اتفاقات أمنية ودفاعية بين البلدين في منتصف ٢٠١٧، وهو ما دفع الجانب الإثيوبي إلى الاعتراف بسودانية مثلث حلايب وشلاتين المصرى، في ظل تصاعد التوتر بين القاهرة والخرطوم على خلفية الخلاف الحدودي بينهما في تلك المنطقة، وهو ما تستغله الخرطوم من أجل المقايضة مع القاهرة(١).

فقد استضافت أديس أبابا جولات الحوار بين الحكومة وقادة المعارضة في السودان من أجل التوقيع على خارطة الطريق للسلام التي تهدف إلى تسوية سياسية في السودان، ونجحت أديس أبابا في جمع أعضاء الحكومة السودانية مع قادة الحركة الشعبية قطاع الشمال على طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى حل وإنهاء الأزمة في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، كما تعتبر إثيوبيا الدولة الإفريقية الوحيدة التي شاركت في مراسم توقيع اتفاق الدوحة للسلام بشأن إقليم دارفور السوداني، بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإثيوبية(٢).

كما تقوم إثيوبيا بلعب دور مهم في دعم القضايا السودانية في المحافل الإقليمية والدولية والدفاع عنها، إلا إنها تنأى بنفسها عن ملف شرق السودان تاركة ذلك الملف بيد الحكومة السودانية وإريتريا بحكم القرب الجغرافي كون إثيوبيا تبعد جغرافيًا عن المنطقة باستثناء ولاية النيل الأزرق(٣).

وعلى صعيد العلاقات بين السودانين عقب انفصال الجنوب، فقد كانت إثيوبيا هي الطاولة التي تجمع رؤساء الدولتين في فترات التوتر بينهما، وتقود إثيوبيا الوساطة بين البلدين من أجل تسوية نهائية بينهما فيما يتعلق بالنزاع الحدودي على منطقة أبيى، كما تسعى إثيوبيا إلى إنهاء العلاقة بين جوبا والحركة الشعبية قطاع الشمال المتمردة في منطقة النيل الأزرق وجنوب كردفان، والمضي قدمًا في تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين مؤخرًا(٤).

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠١٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ص ١٧٠-١٧١.

(٢) رشا محمد أحمد أمين (٢٠١٤): الحركة الشعبية في جنوب السودان، دار الكتب والوثائق القومية، ص ٢٣٧.

(٣) أسامة عبد الرحمن أبو بكر (٢٠١٤): تأثير السياسة الخارجية الإثيوبية على السودان في فترة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩٠-٢٠١٢)، دار الكتاب الجامعي، ص ص ٥٨-٦١.

(4) Barnes, Cedric (15 June 2016): A Wake-up Call for Eretria and Ethiopia, International Crisis Group, Retrieved from https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/eritrea/wake-call-eritrea-and-ethiopia

٢) جنوب السودان:

كانت إثيوبيا ترفض فكرة انفصال جنوب السودان، على الرغم من أن مبدأ الحق في "تقرير المصير" الذي تضمنه اتفاق "إعلان المبادئ" كان من اقتراح إثيوبيا نفسها[١]، وذلك نظرًا لتخوفها من تكرار مبدأ الانفصال على أراضيها، ولعل الإيجابية الوحيدة من وجهة نظر الإثيوبيين من الانفصال هو تعزيز موقفها ضد مصر والسودان، وقد قام رئيس الوزراء الإثيوبي بتشكيل وفد يضم مفوض الأمن بالاتحاد الإفريقي وممثلين لمنظمة الإيجاد لفض النزاع بين الأطراف المتصارعة تخوفًا من انتقال الحرب الأهلية إلى الأراضي الإثيوبية[٢].

وبشكل عام، فقد لعبت إثيوبيا دورًا بارزًا في الصراع الذي اندلع في جنوب السودان منذ ٢٠١٣، حيث تربط إثيوبيا بدولة جنوب السودان مصالح أمنية واستراتيجية كونها تقع على حدودها الغربية، ومن ثم ففور اندلاع الصراع في جوبا في منتصف ديسمبر ٢٠١٣، سارعت إثيوبيا إلى لعب دور الوسيط لإنهاء الأزمة والحيلولة دون سقوط الدولة في براثن الحرب الأهلية، حيث ترى إثيوبيا أن الفوضى في جنوب السودان تمثل تهديدًا لأمنها القومي، كونها لا تريد دولة فاشلة على حدودها الغربية، في ظل معاناتها من الأوضاع في الصومال على الحدود الشرقية، وتدرك إثيوبيا جيدًا مخاطر نشوب حرب إقليمية شاملة في المنطقة وأثرها على الأمن الإقليمي والاستقرار في القرن الإفريقي[٣]، كما يبرز التخوف الإثيوبي من انتقال العنف إليها داخل الدولة في ظل التشابكات العرقية، حيث ينتمي جزء من سكان منطقة جامبيلا الإثيوبية إلى عرقية النوير التي ينتمي إليها رياك مشار زعيم المتمردين في جنوب السودان، مما يثير مخاوف إثيوبية بشأن احتمال تقديم

---

(1) Volkert Mathijs Doop (2013): How to Handle your Neighbours' Conflict: Ethiopia's Relationships with Sudan and South Sudan, UNISCI Discussion Papers, no. 33, pp. 133-134.

(٢) ريم عفيفي عبد الستار عفيفي (٢٠١٥): سياسات الصراع الداخلي في دولة جنوب السودان ومستقبل الدولة الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ص ٩٤-١١٥. وأيضًا:

- Endalkachew Girma, Alem Bekele, and Mengistu Adugna, op. cit., p. 1745.

(3) Verjee Aly (30 November 2017): Ethiopia and the South Sudanese Civil War, Retrieved from https://www.e-ir.info/2017/11/30/ethiopia-and-the-south-sudanese-civil-war/

بعض الإثيوبيين المساعدات لمتمردي جوبا، أو الانضمام إليهم في قتالهم ضد القوات الحكومية، ويمثل استمرار الصراع في جنوب السودان استمرار تدفق المزيد من اللاجئين الفارين إلى إثيوبيا وهو ما يزيد من الأعباء عليها وتهديد لأمنها القومي(١).

ومن ثم فقد تحركت أديس أبابا في البداية على المستوى السياسي والدبلوماسي وتجسد ذلك في زيارات مسئوليها إلى جوبا من أجل الوصول إلى تسوية للصراع القائم، كما تزعمت جهود الوساطة عبر تجمع IGAD من أجل تسوية الخلافات بين الأطراف المتصارعة، وتم تعيين السفير الإثيوبي كمبعوث خاص للتجمع IGAD لمهمة الوساطة بين طرفي النزاع في جنوب السودان، وقد استمر الدور الإثيوبي كراعي رسمي ورئيسي لمسار التفاوض في صراع جنوب السودان واتفاقات السلام التي وقعها الطرفان منذ أغسطس ٢٠١٥، كما أسهمت إثيوبيا في تشكيل القوة الإقليمية التي طالب بها تجمع IGAD في يوليو ٢٠١٦ بهدف فض الاشتباك بين الأطراف المتصارعة حيث بلغ قوام القوات الإثيوبية المشاركة في إطار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان UNMISS حوالي ١٢٦٧ عنصر و١٠ من الخبراء و٢ من العناصر الشرطية(٢).

وفيما يتعلق بمستقبل العلاقات الإثيوبية مع جنوب السودان، فالأخيرة لاتملك الكثير لتقدمه إلى إثيوبيا، لاسيما وأنها دولة فقيرة وحبيسة أيضًا مثلها، كما أنها متخلفة اقتصاديًا وتعاني من نقص في القوى العاملة الماهرة، وبالنظر إلى الانقسامات والنزاعات المستمرة داخل جنوب السودان، فإنه يمكن القول بأن إثيوبيا قد تخسر أكثر مما تكسبه في علاقتها معها، وهناك تخوف من أن تصبح تلك النزاعات الداخلية في جنوب السودان مصدرًا لعدم الاستقرار في إثيوبيا، خاصة في المناطق الحدودية، مما ينعكس سلبًا على التنمية الاقتصادية بها(٣).

---

(1) Endalkachew Girma, Alem Bekele, and Mengistu Adugna, op. cit., pp. 1749-1750.

(٢) محمود زكريا محمود (مارس ٢٠١٧): الأدوات المتنافسة، القوى الإقليمية الصاعدة وإدارة الصراعات في شرق إفريقيا، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد ٢٦، ص ٢٣.

(3) Volkert Mathijs Doop, op. cit., pp 137-138.

٣) الصومال:

ظلت إثيوبيا المنافس الرئيسي للصومال في شمال شرق إفريقيا لعدة قرون، وكان هذا التنافس بين البلدين على السيادة في المنطقة سببًا في عدم استقرارها، وكان لهذا الصراع على الهيمنة الإقليمية جذوره في الاتفاقيات الحدودية التي تم التوصل إليها بين القوى الاستعمارية والحكام المحليين في عام ١٨٩٧، ذلك العام الذي ألقى بظلاله على المشكلات والنزاعات المسلحة الحاصلة في المنطقة حتى الوقت الراهن(١)، وبموجب شروط معاهدة مايو ١٨٩٧ مع البريطانيين، تخلى الإمبراطور الإثيوبي "منليك الثاني" عن مطالباته في مناطق هود وأوجادين شبه القاحلة، التي يسكنها البدو الصوماليون، لكنه عاد وطالب بها في وقت لاحق، الأمر الذي تسبب في نزاع مستمر بين الدولتين بدأ مباشرة بعد توقيع هذه المعاهدة(٢).

وتمثل المشكلات الإثيوبية الصومالية وحالة "الفوضى الجغرافية" geographical mess التي تعانى منها حدود الدول الإفريقية مشكلات موروثة من الفترة الاستعمارية، لاسيما إيطاليا وبريطانيا فيما يتعلق بالنزاع الإثيوبي الصومالي(٣)، نتيجة لترسيم الحدود الإقليمية التي حدثت في نهاية القرن التاسع عشر، انقسم الصوماليون إلى خمسة كيانات سياسية مختلفة: أرض الصومال الإيطالية (التي سميت فيما بعد الصومال)، وأرض الصومال البريطانية، وأرض الصومال الفرنسية، وإثيوبيا، وكينيا، ولمدة خمسين عامًا تقريبًا، لم يخلق تقسيم القرن الأفريقي مشكلة سياسية كبيرة، لكن مع ظهور القومية الصومالية، لم يعد هذا التقسيم مقبولاً بشكل عام لشعوب المنطقة، الذين بدأوا يطالبون بالحق في تشكيل دولة قومية صومالية تسمى "الصومال الأكبر"، وكان القوميون الصوماليون يهدفون إلى إقامة "الصومال الأكبر" من خلال توحيد الصومال، وأرض الصومال البريطانية، وأرض الصومال الفرنسية، والأجزاء التي يسكنها الصوماليون في إثيوبيا وكينيا، واعتبر القوميون الصوماليون إنشاء جمهورية الصومال في عام ١٩٦٠ من خلال توحيد الصومال وأرض الصومال البريطانية خطوة نحو تحقيق حلم "الصومال الأكبر"(٤).

---

(1) Léo Silberman, op. cit., pp. 37-38.
(2) Paul Watson (1986): Arms and Aggression in the Horn of Africa, Journal of International Affairs, vol. 40, no. 1, p. 163.
(3) Mesfin Wolde Mariam, op. cit., p. 194. Also:
- Alexandra Magnólia Dias, op. cit., p. 3.
(4) Saadia Touval, op. cit., p. 2. Also:
- Christopher Claham, op. cit., pp. 36-37.

وتعتبر النزعة الوحدوية الصومالية Somali irredentism فيما يتعلق بإثيوبيا مصدر للتوتر والنزاع المسلح بين الدولتين، لاسيما وأن الأراضي التي يطالب بها الصوماليون كبيرة، حيث تبلغ خُمس أراضي إثيوبيا، ورغم صعوبة هذا النزاع، ربما كان من الممكن التفاوض عليه إذا لم يكن هناك أكثر من قضية إقليمية، والمشكلة متفجرة لأن التطلعات الصومالية تشكك ضمنيًا في أسس بناء الدولة الإثيوبية متعددة العرقيات والديانات واللغات، وتحمل الكثير من المتاعب والقلاقل لدولة إثيوبيا، كما تهدد استقرارها ووحدتها، إذ أنها قد تشجع القوميات الأخرى داخل إثيوبيا على المطالبة بالانفصال(١).

ويتمحور النزاع الإثيوبي الصومالي حول إقليم الأوجادين، فرغم محاولات الصومال إثبات حقها في إقليم الأوجادين في المنظمات الإقليمية والدولية، فإن مؤتمر القمة الإفريقي الذي عقد في القاهرة في مارس ١٩٦١ أصدر قرارًا ينص على مبدأ عدم المساس بالحدود الإفريقية الراهنة(٢)، حيث كانت ترى الدول الإفريقية التي نالت استقلالها أن المطالب الصومالية تهدد السيادة الإقليمية في إفريقيا بشكل عام، لاسيما وأن دول القارة لم تكن مستعدة للوقوف إلى جانبها ضد إثيوبيا أو لترى في دور إثيوبيا في تقسيم الصومال دور المستعمر، وانتهت المطالبات السلمية للقضية الصومالية بأن وجدت الصومال نفسها في حالة من العزلة داخل القارة الإفريقية بعد مؤتمر القمة الإفريقي الذي عقد في أديس أبابا في مايو ١٩٦٣، التي كانت تنوي الصومال مقاطعته(٣).

لما فشلت الجهود السلمية الصومالية في تحقيق مطالبها الإقليمية، قامت الحرب في يناير – فبراير عام ١٩٦٤ على الحدود الصومالية الإثيوبية، ولكن هذه الحرب لم تدم لأكثر من شهر، وذلك لأن المناخ الذي ساد في الستينيات من القرن العشرين لم يكن يسمح بشن أي صراع حول الحدود من هذا النوع، فقد جرت حرب الأوجادين في الوقت الذي أصبحت فيه القوتان العظميان تتطلعان إلى كيفية ما للحد من الحرب الباردة القائمة بينهما(٤)، وإضافة إلى ذلك فإن الوضع العسكري للصومال لم يكن يسمح بمواصلة

---

(1) Ibid, p. 2, 137.

(٢) إجلال رأفت، إبراهيم نصر الدين (١٩٨٥): القرن الإفريقي، المتغيرات الداخلية والصراعات الداخلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٣٦. وأيضًا:

- Paul Watson, op. cit., p. 160. Also:
- Ioan Myrddin Lewis, op. cit., p. 197.

(3) Ioan Myrddin Lewis, op. cit., pp. 197-199.

(4) Adibe Clement (1995): Managing Arms in Peace Processes: Somalia, United Nations, New York and Geneva, p. 6.

الحرب، وفي عام ١٩٦٧ بدأ الاقتصاد الصومالي في الركود، خاصة بعد إغلاق قناة السويس على أثر حرب يونيو ١٩٦٧، نتيجة لهبوط حجم صادرات الموز الصومالي إلى أوروبا، لهذا كله فضل الرئيس "عبد الرشيد علي شارماركي" Abdirashid Ali Sharmaarke تهدئة العلاقات مع كل من إثيوبيا وكينيا(١)، حيث سعى إلى المصالحة مع إثيوبيا للتفرغ لمعالجة المشكلات الداخلية المتفاقمة في الصومال(٢).

وبعد أن تولى "محمد سياد بري" Mohammed Siyaad Barre في انقلاب غير دموي رئاسة الصومال عام ١٩٦٩، وتبنيه مبدأ الاشتراكية العملية، حدث التقارب بينه وبين الاتحاد السوفيتي، وتمكن الجيش الصومالي بمساعدة سوفيتية من تحرير حوالي ١٠٠ مدينة من الصومال الغربي في إقليم الأوجادين، إلا أن الموقف العسكري سرعان ما تغير ورجح لكفة إثيوبيا بعد أن حدث تحول في السياسة السوفيتية لصالحها، وتدفقت الأسلحة السوفيتية إليها، بالإضافة إلى الأسلحة الأمريكية والفرنسية والإيطالية والصينية(٣)، وبذلك فشلت محاولات الصومال في تحقيق حلم "الصومال الكبير"، واستمر ذلك الوضع المتدهور حتى عام ١٩٧٨، إلى أن بدأت جهود وساطة جديدة شجعتها تصريحات صومالية تؤكد على الرغبة في تحقيق سلام عادل ودائم مع إثيوبيا، وقد كان الدافع وراء تنازل الصومال في هذه الفترة حاجة الرئيس "بري" إلى تأمين نظام حكمه من خلال كسب رد إثيوبيا، ووقف دعمها للمعارضة الصومالية التي تتخذ من الأراضي الإثيوبية نقطة انطلاق لعملياتها ضد نظامه(٤).

ومنذ بداية فترة التسعينيات من القرن العشرين والتي شهدت انهيار الدولة في الصومال انطوت صفحة من صفحات الصراع الحدودي في منطقة القرن الإفريقي، فوضع الصومال في ذلك الوقت كان يصعب معه الاعتقاد في مسألة عودته مرة أخرى إلى سابق عهده، وإلى ممارساته السياسية المتعلقة بحدود الصومال الكبير، وهكذا يتضح أن الروح القومية الصومالية Somali nationalism وإن ساعدت على التماسك القومي، إلا

---

(١) نبيه الأصفهاني (أكتوبر ١٩٧٨): المواجهات المسلحة الإثيوبية الصومالية، ملف حرب الأوجادين في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، ص ص ٢٣-٢٤.

(٢) هيفاء أحمد محمد يونس (يونيو ٢٠٠٥): المصالحة الصومالية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٦، ص ٦٩.

(3) Paul Watson, op. cit., p. 160.

(٤) هيفاء أحمد محمد يونس، مرجع سابق، ص ٧٠.

أنها جعلت الصومال في عزلة إقليمية ودفعت بدول الجوار، خاصة إثيوبيا وكينيا، إلى رفض المطالب الإقليمية للصومال، بل والعمل على تقويض أركانها سواء من خلال العمل العسكري المباشر، أو من خلال مساندة حركات المعارضة الصومالية[١].

وقد أدى اندلاع الحرب الأهلية في الصومال وانهيار الدولة عقب سقوط نظام "سياد بري" في عام ١٩٩١ إلى انعدام الاهتمام تمامًا بمسألة الأوجادين، بعدما بات الاهتمام منصبًا على إنهاء الحرب الأهلية، والحفاظ على ما تبقى من الكيان الصومالي، خاصة بعدما أعلنت المناطق الصومالية الشمالية استقلالها من جانب واحد عبر إعلان ما يعرف بجمهورية أرض الصومال، والتي تبعتها بونت لاند بالحكم الذاتي، وهو ما حول مسألة الأوجادين إلى قضية ثانوية، أو قضية مؤجلة في قائمة اهتمامات الصومال، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن قضية الأوجادين قد باتت في النسيان من جانب كافة القوى السياسية الصومالية، بل إنها على العكس عادت إلى الظهور بقوة في فترة سيطرة المحاكم الإسلامية التي كانت تمثل قوة رئيسة في الصومال في الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٦[٢].

ويجدر بالذكر أن إثيوبيا قد أسهمت بدور مباشر في اندلاع الحرب الأهلية بين القبائل الصومالية، وذلك عن طريق فتح أراضيها واستخدامها كنقطة انطلاق للمعارضة الصومالية لشن هجماتها ضد القوات الحكومية داخل الصومال، كما وفرت لها الحماية العسكرية وزودتها بالدعم المالي واللوجيستي، كما أن إثيوبيا تدخلت في عام ١٩٩٦ لمواجهة تنظيم الاتحاد الإسلامي للصومال وانتصرت عليه، كما تدخلت أيضًا بعد أحداث الاعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بدعوى الحفاظ على أمنها ومصالحها، وذلك بدعمها للحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية في مواجهة المحاكم الإسلامية، وذلك في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦[٣].

---

(1) Gilbert M. Khadiagala (2008): Eastern Africa, Security and the Legacy of Fragility, Africa Program Working Paper Series, International Peace Institute, New York, pp. 1-3.

(2) Ibid, p. 4.

(٣) محمود أبو العنين (٢٠٠٦-٢٠٠٧): الصراع في الصومال والتدخلات الإقليمية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، مركز البحوث الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ص ٢٠٩-٢١٠. وأيضًا:

- Alem Hailu (2007): Political Violence, Terrorism and U.S. Foreign Policy in the Horn of Africa: Causes, Effects, Prospects, International Journal of Ethiopian Studies, vol. 3, no. 1, pp. 16-18.

وقد استغلت إثيوبيا شعار مكافحة الإرهاب من أجل تبرير الممارسات التي تقوم بها تجاه الصومال منذ سقوط نظام سياد بري في تسعينيات القرن الماضي، إلى أن تدخلت عسكريًا بشكل مباشر في الدولة تحت ذريعة محاربة الإرهاب والدفاع عن مصالح إثيوبيا في عام ٢٠٠٦، وهو ما اعتبره رئيس الوزراء الإثيوبي حقًا إثيوبيًا للحفاظ على أمنها والدفاع عن نفسها، في ظل غياب حكومة صومالية قوية تبسط قوتها وهيمنتها على جميع أنحاء البلاد، بالرغم من التذمر الصومالي وتقديم الاتهامات والشكاوى للمنظمات الدولية والإقليمية ضد التدخلات الإثيوبية في البداية، كما لعب القلق من تنامي الجماعات الإسلامية في منطقة القرن الإفريقي دورًا مهمًا في المسارعة الإثيوبية نحو التوغل في الداخل الصومالي باعتباره تهديد يفرض خطورته على الأمن الإقليمي(١).

فقد برزت إثيوبيا كفاعل رئيسي سياسيًا وعسكريًا في الصراع الصومالي منذ تسعينيات القرن الماضي، وبالرغم من انسحاب قواتها العسكرية من البلاد في عام ٢٠٠٩، إلا إنها عادت مرة أخرى تحت مظلة بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال AMISOM في يناير ٢٠١٤ بعد قرار من مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٢٤ الصادر في عام ٢٠١٢، حيث تم نشر أكثر من ٤٠٠٠ جندي إثيوبي في الصومال لتكون ثاني أكبر مساهم في القوات الإفريقية بعد أوغندا، وتبدو أهداف الدور الإثيوبي في الصومال في اهتمام أديس أبابا بالحفاظ على الاستقرار الداخلي في الدولة دون أية تهديدات مباشرة من الداخل الصومالي، خاصة من الجماعات والحركات المتطرفة التي ستؤثر على المكانة السياسية والأمنية لإثيوبيا في المنطقة، فضلًا عن التأكيد على دور إثيوبيا كقوة إقليمية رئيسية في منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، وتقديم نفسها للقوى الدولية الكبرى على أنها الحليف الإقليمي الكفء والقادر على حماية مصالحها وضمان أمن واستقرار المنطقة(٢).

---

(1) Kidist Mulugeta (2009): The Role of Regional and International Organizations in Resolving the Somali Conflict, The Case of IGAD, Friedrich-Ebert-Stiftung, available at: https://www.fes.de/

(٢) نفس المرجع السابق، ص ص ٢٧-٢٨.

وتتمثل السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه الصومال فيما يلي:

- تقسيم الصومال إلى دويلات ضعيفة ومفككة يسهل السيطرة عليها، ومحاربة قيام سلطة مركزية وطنية فيها، بحيث تضمن إغلاق ملف الأوجادين، حيث ترى إثيوبيا أن إعادة النظر في الحدود من شأنه أن يصدع كيانها، نظرًا لأن شعبها مكون من جماعات متباينة لغويًا ودينيًا وعرقيًا، وترفض إثيوبيا السند التاريخي الذي تدعم به الصومال مطالبها الإقليمية تجاه الأوجادين، حيث تنتاب الحكومة الإثيوبية مخاوف من احتمال تقوية أواصر الارتباط بين مسلمي إثيوبيا ومسلمي الصومال عبر إقليم الأوجادين، الأمر الذي يمثل خطورة على وحدة الشعب الإثيوبي، كما تتمسك إثيوبيا بإقليم الأوجادين بسبب أهميته الاقتصادية، حيث تتوافر به الأراضي السهلية والأنهار التي يمكن استغلالها في الزراعة، خاصة أن معظم الأراضي الإثيوبية ذات طبيعة صخرية، هذا إلى جانب تخوف إثيوبيا من إمكانية امتداد القومية الصومالية إلى داخل الأوجادين، حيث تقدر نسبة المسلمين من قبائل الأورومو الصومالية بنحو ٥١% من الصوماليين داخل الإقليم(١).
- الوصول إلى مينائي ميركا وكسمايو، خاصة وأن استقلال إريتريا عن إثيوبيا عام ١٩٩٣ جعل منها دولة حبيسة.
- حماية الأمن القومي الإثيوبي بتأمين حدوده مع الصومال.
- محافظة إثيوبيا على وزنها الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي، نظرًا لحرصها على لعب دور القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، وذلك في كافة العهود التي مرت بها، سواء خلال الحقبة الإمبراطورية في عهد "هيلا سيلاسي"، أو خلال فترة الحكم العسكري في عهد "منجستو"، أو خلال المرحلة البرلمانية في عهد "ميليس زيناوي"(٢).

وقد اتسم الدور الإثيوبي إزاء المسألة الصومالية من الناحية السياسية بعدد من الخصائص المترابطة التي تصب جميعها في اتجاه الهيمنة الكاملة على حركة التفاعلات السياسية الصومالية، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في، التحكم

---

(١) محمد مورو، الصراع الدولي والإقليمي على الصومال، متاح على: www.google.com.

(٢) خلود محمد خميس (أبريل ٢٠٠٧): الخلفيات التاريخية للدور الإثيوبي في الصومال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، ص ص ١١٨-١١٩.

في عمليات المصالحة الوطنية، وكان هدف إثيوبيا من ذلك يتمثل في رغبتها في تمكين حلفائها وأصدقائها من الفوز بالمناصب العليا في المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال، وذلك حتى تضمن استمرار نفوذها في المنطقة، فضلًا عن تشجيع الحركات الانفصالية داخل الصومال، حيث يجعل من السهل على إثيوبيا التحكم في تلك الكيانات الانفصالية الصغيرة بدرجة أكبر بكثير من التعامل مع كيان موحد قوي، كما أنها عملت دومًا على تثبيت حالة من التوازن بين الفصائل المسلحة بما يضمن استمرار حالة الصراع فيما بينها، وبما يجعل من غير الممكن لأي منها أن تمتلك القوة اللازمة التي تتيح لها حسم الصراع لصالحها، أو إخراج البلاد من حالة الفوضى والانهيار(١).

ومن ثم تهدف السياسة الإثيوبية إلى استمرار تدهور الأوضاع الداخلية في الصومال، وعدم وجود نظام قوي يسعى في المستقبل إلى استعادة إقليم أوجادين، ويمنع إثيوبيا من استخدام الموانئ الصومالية، مما يؤدي إلى صومال مقسم إلى دويلات، يتمتع بنظام مركزي هش، الأمر الذي يدفعه إلى الاعتماد على دول الجوار ومنها إثيوبيا، التي تسعى بشكل حثيث إلى تأمين حدودها الشرقية، من خلال اتفاقات أمنية لمراقبة الحدود مع الصومال، من أجل الضغط وتصفية الحركات المناهضة للنظام الإثيوبي والتي تتخذ من الأراضي الصومالية نقطة انطلاق ضد النظام في الداخل الإثيوبي، مثل حركة الأورومو وجبهة تحرير الأوجادين وجبهة الاتحاد الإسلامي، بالرغم من السياسات الإصلاحية التي يتبناها رئيس الوزراء الجديد منذ أبريل ٢٠١٨(٢).

٤) كينيا:

منذ حصول كينيا على استقلالها من بريطانيا في عام ١٩٦٣، فإن سياستها الخارجية كانت تقوم على ثلاث ركائز أساسية، هي(٣):

---

(١) أحمد إبراهيم محمود (مايو ٢٠٠٧): إثيوبيا والمسألة الصومالية، من التحكم عن بعد إلى الغزو العسكري، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٩، ص ص ٩٤-٩٩.

(2) Meivin Neil (April 2019): The New External Security of the Horn of Africa Region, USA Sipri Insights on Peace and Security.

(٣) جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص ١٠٩.

١. الحاجة الضرورية لجذب رأس المال، وخاصة رأس المال الغربي، داخل الدولة، وكان هذا يعني اعتماد كينيا على الغرب من أجل الاستثمار والمساعدات الاقتصادية.
٢. أن التدفق لرأس المال داخل الدولة صاغ السياسة الخارجية لكينيا عن طريق الرغبة في إقامة روابط تجارية طيبة مع جيرانها ومنها إثيوبيا.
٣. الحاجة إلى حماية حدودها ومنع أي محاولات لتقويض سلامتها الإقليمية، وكان التهديد الأكبر لكينيا يأتي من الصومال، وخاصة عندما قام ثوار جبهة تحرير "نفد" التي تم تأسيسها في مقديشيو في الستينيات بمحاولة الاستيلاء على الإقليم الشمالي الشرقي من البلاد.

وأسهمت تلك العوامل، وخاصة العامل الأمني، في إحداث التقارب بين كينيا وإثيوبيا وقيام روابط سياسية وثيقة بينهما توجت بالتوقيع على معاهدة دفاع مشترك في عام ١٩٦٣، وقد تطلعت كينيا على أثر ذلك إلى أن الشريكين يمكن أن يتعاونا معًا لاحتواء ما يرونه أهدافًا توسعية صومالية، وبالتالي دخلت كينيا في صراع القرن الإفريقي على أساس اعتباراتها الأمنية الخاصة بالإبقاء على كيانها الوطني الواحد، إلا أن اشتراط المعاهدة إمكانية أحد الطرفين استدعاء الطرف الآخر من أجل دعمه في حالة هجوم خارجي كان لا يتناسب مع تركيز كينيا على القضايا الاقتصادية ومحاولتها تفادي الامتلاك المكلف والمضلل للتسليح[١].

وبالرغم من ذلك فقد كانت هذه المعاهدة محاولة لاحتواء المطالب التوسعية الصومالية، بالإضافة إلى تدعيم العلاقات الطيبة بين الدولتين، التي ساعد عليها الصداقة المشتركة بين كل من "هيلا سيلاسي" و"جومو كينياتا"، وكذلك غياب أي نزاعات إقليمية بين الدولتين، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعاهدة قد نجم عنها لجنة إدارية للحدود، تختص بالحدود الإثيوبية الكينية، تجتمع سنويًا، وفي اجتماعها في يناير ١٩٨٣ أدانت اللجنة الطموحات التوسعية الصومالية وحثت جميع الدول على الامتناع عن تسليح نظام الحكم الصومالي[٢].

---

(1) Samuel M. Makinda (1987): Superpower Diplomacy in the Horn of Africa, Martin's Press, New York, pp., 41, 43, 44.
(2) Mulatu Wubneh and Yohannis Abate (1988): Ethiopia, Transition and Development in the Horn of Africa, Westview Press, London, p. 168.

وإذا كانت كينيا تعاني من "الروسوفوبيا"، وهي تعني الخوف والتوجس من روسيا ونفوذها وعدم الرغبة في الاتحاد السوفيتي ونفوذه[١]، فقد كان الشعور المناهض للسوفييت قويًا أيضًا في الدوائر الحاكمة في إثيوبيا، قبل انهيار حكم "هيلا سيلاسي" في عام ١٩٧٤، كجزء من التهديد الصومالي لكل من كينيا وإثيوبيا، وهكذا كانت "الروسوفوبيا" مسألة أخرى عملت على توثيق العلاقات السياسية بين الدولتين الجارتين، والتي ظهرت في صورة الدعم الناتج من العلاقات القائمة بين الصومال والاتحاد السوفيتي في فترة التحالف بينهما، وفي هذا الشأن فقد كان هناك تطابق بين الدولتين ليس فقط في تشكيلهما تحالف ضد الصومال، بل لإنهما كانتا حليفتين للولايات المتحدة الأمريكية، بينما كان عدوهما – الصومال – صديقًا للاتحاد السوفيتي[٢].

وحتى عندما حلت جماعة عسكرية ماركسية لينية Marxist-Leninist محل "هيلا سيلاسي" في منتصف السبعينيات، كان من المعتقد أن كينيا ستنهي التعاون الأمني مع إثيوبيا، إلا أنه كان هناك تناقض مغاير لهذا الاعتقاد، حيث لم تفعل كينيا ذلك لعدة أسباب منها: بقاء التهديد الصومالي لكل من كينيا وإثيوبيا، كما أن كينيا لم تر أي سبب يستوجب الانسحاب من التعاون الأمني مع إثيوبيا، كما أن كينيا كانت تعتبر أن التهديد الصومالي سيكون أكثر خطورة وبطريقة مباشرة من النفوذ السوفيتي والاشتراكية في إثيوبيا، وأخيرًا فحتى نهاية عام ١٩٧٧ كان هناك وجود عسكري سوفيتي في الصومال، وقد تخوفت كينيا من أن تركها لإثيوبيا يمكن أن يؤدي إلى قيام علاقات ودية بين كل من الصومال وإثيوبيا التي ترتبط بعلاقات وثيقة سياسيًا مع الاتحاد السوفيتي والصومال المدعوم من السوفيت وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك إلى عزل كينيا وجعلها أكثر عرضة للهجوم الصومالي[٣].

وقد كان السبب الأكبر للتعاون الإثيوبي الكيني الوثيق هو الخوف المشترك من التهديدات الصومالية، ولذلك عارضت كينيا وبقوة الصومال أثناء حرب الأوجادين عام ١٩٧٧، وقد قدمت كينيا إسهامات كبيرة في الدعم الحربي لإثيوبيا بطريقة مستترة، وقد ذكر وزيرة خارجية كينيا في ذلك الحين في مارس ١٩٧٨ أن دولته قدمت الدعم المادي لإثيوبيا وتعهدت بتقديم الدعم الكامل للإثيوبيين في صراعهم لحماية استقلالهم وسلامتهم

(1) Nic Cheeseman, Karuti Kanyinga, and Gabrielle Lynch (Eds). (2020): The Handbook of Kenyan Politics, Oxford University Press, Oxford, p. 567.
(2) Aryeh Y. Yodfat (1980): The Soviet Union and the Horn of Africa, vol. 2, no. 2, pp. 65-70.
(3) Samuel M. Makinda, op. cit., p. 168.

ووحدتهم، وأكثر من ذلك فإن الدعم الكيني امتد إلى شجب المغامرات التوسعية الصومالية وتأكيدها على أنه لا يجب أن يسمح للصومال بالتمادي في ذلك لما يمكن أن يترتب عليه من أضرار بالقارة الإفريقية وبالعالم(١).

وعلى المستوى الدبلوماسي أيضًا قامت كينيا بدور هام في التوضيح لدول عديدة بأنه لا ينبغي تزويد الصومال بالسلاح إلا بعد تعهدها بتخليها عن مطالبها في الدول المجاورة، وفي عام ١٩٧٧ و١٩٧٨ أوفدت كينيا ممثلين إلى كل من بريطانيا ومصر وإيران والسعودية والولايات المتحدة لحثهم على وقف تسليح الصومال طالما ظلت قواتها في الأوجادين، وقد وافقت بريطانيا والولايات المتحدة على التمسك بحظر الأسلحة عن الصومال طوال وجود القوات الصومالية في الأوجادين، بينما أقدمت الدول الثلاثة الأخرى على تزويد الصومال ببعض الأسلحة بتشجيع من الولايات المتحدة أيضًا(٢).

وهكذا فعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية بين إثيوبيا الماركسية وكينيا ذات التوجه الغربي، فإن التطورات والمصالح المشتركة دعمت من الروابط القوية بين الدولتين، وأثناء الجفاف التي تعرضت له إثيوبيا في عام ١٩٧٧-١٩٧٨ قدمت كينيا كميات كبيرة من المحاصيل الغذائية لإثيوبيا، بالإضافة إلى المساعدات في حربها ضد الصومال في الأوجادين، وكذلك تعبئة الدول الغربية للحيلولة دون تقديم أي مساعدات عسكرية للصومال بادعاء أن الصومال ربما تستخدمها في الهجوم على إقليم "نفد" في كينيا، وقد هددت كينيا في عام ١٩٧٨ بأن موانئها على المحيط الهندي ربما تغلق أمام السفن الحربية للولايات المتحدة الأمريكية إذا أرسلت واشنطن أسلحة إلى الصومال، كما أن كينيا أعاقت طائرة محملة بالأسلحة من مصر إلى الصومال كوسيلة للإضرار بعلاقاتها بمصر(٣).

وبعد انتهاء حرب الأوجادين ظلت العلاقات الإثيوبية الكينية وثيقة للغاية، وكانت العلاقات الودية واضحة تمامًا عندما تم التوقيع على اتفاقية للصداقة والتعاون بين الدولتين لمدة ١٠ أعوام في يناير ١٩٧٩، وفيما يتعلق باحتواء الطموحات الإقليمية الصومالية فقد شددت الاتفاقية على عزم الدولتين على ضمان استقلالهما وسلامتهما الإقليمية وصيانة

---

(1) Dominic Burbidge (2015): The Kenyan State's Fear of Somali Identity, The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), South Africa, available at: https://www.accord.org.za.
(2) Samuel M. Makinda, op. cit., p. 169.
(3) Mulatu Wubneh and Yohannis Abate, op. cit., p. 168-169.

حدودهما، وقد تضمنت الاتفاقية بشكل واضح من خلال المادة ٥ تعهد الطرفان بإعادة التأكيد على معارضتهما التامة للسياسات التوسعية من جانب أي دولة أو مجموعة من الدول، وفي ديسمبر ١٩٨٠ وأثناء زيارة قام بها "منجستو" إلى نيروبي تم الإعلان عن بيان رسمي مشترك لكل من إثيوبيا وكينيا يطالب الصومال بالتخلي والإعلان غير المشروط عن عدم وجود أية مطالب في أقاليم كل من إثيوبيا وكينيا وجيبوتي والتعهد بأن جميع "الادعاءات" بهذه المطالب لاغية وغير معمول بها، كما تم التأكيد من كلا الجانبين على نبذ السياسات التوسعية والمغامرات العسكرية للصومال التي اعتبراها شوكة في جسد كل من إثيوبيا وكينيا(١).

وعندما بدأت العلاقات الكينية الصومالية في التحسن اعتبارًا من عام ١٩٨١، كان هناك اعتقاد بأن الدولتين المواليتين للولايات المتحدة تسعيان لعزل إثيوبيا الموالية للسوفييت، إلا أن كينيا ظلت على علاقاتها الطيبة مع إثيوبيا، وفي الواقع فإن لجنة الحدود الإثيوبية الكينية كانت قد أدانت في اجتماعها في مومباسا بكينيا في يناير عام ١٩٨٣ السياسات التوسعية الصومالية، وقد ظلت علاقات كينيا بكل من إثيوبيا والصومال طيبة طوال فترة الثمانينيات، وقد حاولت كينيا في خلال هذه الفترة التأثير على علاقات الصومال مع إثيوبيا(٢).

وربما ساعد في ذلك الوجود الأمريكي في الصومال وتأثيره على توجهات كينيا، ولكن في حين أن اهتمام كينيا كان يتركز على إقناع الصومال بتوثيق علاقاته مع إثيوبيا، فقد كان اهتمام الصومال يتركز على إقناع كينيا بالابتعاد عن إثيوبيا، وقد حاولت كينيا السعي لإدخال الصومال ضمن شبكة تعاون إقليمي تشمل كل من إثيوبيا والسودان، ولكن لم يعد ذلك ممكنًا بسبب الإنكار الثابت لجميع مطالبها الإقليمية، وعندما بدأ الحوار الإثيوبي الصومالي في عام ١٩٨٦ فإن كينيا بالمثل وجدت أنه من المناسب محاولة إمكانية توسيع إجراءات السلام في منطقة القرن الإفريقي من خلال علاقاتها الودية مع الصومال(٣).

---

(1) Donna R. Jackson (2010): The Ogaden War and the Demise of Détente, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 632, pp. 32-35

(2) Samuel M. Makinda, op. cit., pp. 46-48.

(3) Ibid, pp. 48-49.

برزت كينيا كقوة إقليمية في شرق إفريقيا تتمتع بمقومات اقتصادية وسياسية جيوبوليتيكية تؤهلها للعب دور إقليمي متصاعد ومهم في المنطقة، ومن ثم تصاعد في الأفق تنافس إقليمي إثيوبي كيني، وهو ما دفع إثيوبيا إلى محاولة احتواء كينيا وبناء سياسات إثيوبية ترتكز على إدراك حقيقي لدور كينيا في المنطقة، وتستهدف الحفاظ على استقرارها كون ذلك يصب في مصلحة الأمن القومي الإثيوبي(١).

ومن ثم تشابكت العلاقات بينهما من خلال التفاهم المشترك بشأن عدد من الملفات والقضايا الإقليمية، ففي الوقت الذي عانى فيه البلدان من أيدولوجية الصومال الكبير، دفعهما ذلك إلى توقيع اتفاقات أمنية مشتركة ومعاهدات للدفاع المشترك بينهما، كما تعاون الطرفان في الحرب على الإرهاب، خاصة وأن حركة الشباب الصومالية تمثل تهديدًا كبيرًا للبلدين وبالأخص كينيا.

كما تكاتفت الجهود بين إثيوبيا وكينيا ضد ما أسموه استحواذ مصر والسودان على مياه النيل، ومن ثم تزعما الموقف الرافض للاتفاقيات التاريخية لتقسيم مياه النيل، وتستفيد إثيوبيا من موقع كينيا الجغرافي المتميز في شرق أفريقيا لتكون بمثابة بوابة إثيوبيا إلى دولها ودول الجنوب الإفريقي لاسيما دولة جنوب إفريقيا، فضلًا عن التعاون الثنائي من أجل الحفاظ على السلم والأمن في القرن الإفريقي، كونهما القوتين الكبريين في المنطقة(٢).

وفي ظل الأزمات التي تواجهها كينيا فيما يتعلق بالطاقة الكهربائية، تبرز إثيوبيا كأحد مصدري الكهرباء إليها خلال الفترة المقبلة، مما يسمح لها بمزيد من الأفضلية في إطار سعيها نحو دور إقليمي قيادي في شرق إفريقيا، حيث تعتبر إثيوبيا نفسها الطرف الأقوى في علاقاتها مع كينيا والذي يقوم بتوجيه المزيد من التوصيات للطرف الكيني.

٥) جيبوتي:

تتسم العلاقات بين إثيوبيا وجيبوتي منذ استقلال الأخيرة في ٢٧ يونيو ١٩٧٧ بأنها علاقات ودية، واستثنائية أيضًا نظرًا لحالة الصراع التي تسود منطقة القرن الإفريقي،

---

(١) التقرير الاستراتيجي الإفريقي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٧٣.

(2) David Styan (2013): Djibouti, Changing Influence in the Horn's Strategic Hub, The Royal Institute of International Affairs, London, UK, pp. 6-10.

حيث إن استقلال جيبوتي كان مكفولًا من جانب كل من إثيوبيا التي يرتبط سكانها "العفاريون" بروابط قوية مع العفاريين في جيبوتي الذين تقدر نسبتهم بنحو ٤٠% من حجم السكان، ومن جانب الصومال التي يرتبط سكانها "العيسى" بروابط وثيقة مع العيسى في جيبوتي والذين تقدر نسبتهم بنحو ٦٠% من السكان، وكذلك من جانب الوجود الفرنسي الذي كان يحتل الإقليم في السابق[١]، وارتبط التأييد الإثيوبي لاستقلال جيبوتي بعدم إضرارها بمصالح إثيوبيا، لذلك انحازت حكومة "هيلا سيلاسي" إلى جانب فرنسا في رفضها إنهاء استعمار جيبوتي، خوفًا من أن تخضع جيبوتي المسلمة لضغوط الدول المسلمة الأخرى المتنازعة مع إثيوبيا، مما يحرمها من منفذ لها إلى البحر، ولكن تغير هذا الموقف الإثيوبي عقب الإطاحة بنظام "هيلا سيلاسي" ودعمت إثيوبيا استقلال جيبوتي مع تعهد الأخيرة بالحفاظ على المصالح الإثيوبية فيها[٢].

ويلاحظ أن لجيبوتي مخرجين رئيسيين إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى وهما ميناء جيبوتي وخط سكة حديد جيبوتي–أديس أبابا التي تحمل حوالي نصف واردات وصادرات إثيوبيا منذ منتصف السبعينيات إلا أن استهدافها من جانب القوات الصومالية في ١٩٧٨ ترك آثارًا بالغة على الدولتين، وقد أدى ذلك إلى تخفيض إثيوبيا لاعتمادها على جيبوتي على الرغم من إعادة افتتاح الخط الحديدي عن طريق إعادة توجيه معظم وارداتها وصادراتها إلى ميناء عصب الذي تم تطويره في عام ١٩٨٠ بمساعدة من جانب ألمانيا الشرقية، وقد مثل اعتماد جيبوتي اقتصاديًا على إثيوبيا وارتباط مصالح السكان العفاريين في الدولتين أن أحدث ذلك توازنًا في مقابل الارتباط الثقافي والإثني لسكان العيسى مع الصومال، وقد عكس ذلك التوزان آثاره على علاقات جيبوتي مع كل جيرانها، حيث حافظوا دائمًا على أن تتسم هذه العلاقات بطابع الصداقة، وفي هذا الشأن فقد وقعت كل من إثيوبيا وجيبوتي معاهدة صداقة وتعاون لمدة ١٠ أعوام في عام ١٩٨١، كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات اقتصادية لتدعيم العلاقات بين الدولتين[٣]، وهذا التقارب بين الدولتين يعد أحد أبرز تداعيات الحرب الإثيوبية–الإريترية (١٩٩٨–٢٠٠٠) التي تركت إثيوبيا دون منفذ بحري وأجبرتها للبحث عن بدائل أخرى غير إريتريا للوصول إلى البحر[٤].

---

(1) Mulatu Wubneh and Yohannis Abate, op. cit., p. 167. Also:
- Joanna Mormul (2016): Ethio-Djiboutian Relations in the 21st Century – Towards New African Cooperation, Politeja, vol. 13, no. 3, p. 266.

(2) Tafesse Olika, op. cit., p. 143.
(3) Ibid, p. 168.
(4) Joanna Mormul, op. cit., p. 267.

بدأت العلاقات الإثيوبية الجيبوتية في عام ١٩٨٤ بعد استقلال الأخيرة في عام ١٩٧٧[١]، ثم نشطت عقب الحرب الإثيوبية الإريترية، وتمحورت حول القضايا الاقتصادية قبل أن تتجه نحو الشأن السياسي، وأدت الحرب الإثيوبية الإريترية إلى تحويل إثيوبيا لتجارتها الخارجية من ميناء عصب الإريتري الذي كان يستقبل نحو ٨٠% من تجارة إثيوبيا الخارجية نحو ميناء جيبوتي، الذى أصبح يستحوذ على حوالي ٩٠% من تجارة إثيوبيا[٢]، كما أن إثيوبيا تستقبل حوالي ٩٥% من الصادرات الجيبوتية لدول المنطقة، وتعتمد جيبوتي على إثيوبيا في استيراد الكهرباء، حيث تستورد منها نحو ٦٥% من احتياجاتها، وقد وقعت الدولتان في عام ٢٠١٣ اتفاقية للربط الكهربائي بلغت قيمتها ٢ مليار دولار بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية، علاوة على الاستثمارات الجيبوتية في إثيوبيا في مجال الطاقة الكهرومائية، إذ تبلغ استثماراتها في سد النهضة الإثيوبي حوالي مليون دولار[٣].

تظل إثيوبيا هي العميل الرئيسي لميناء جيبوتي في القرن الإفريقي، فموانئ جيبوتي تعد بمثابة قناة لتجارة إثيوبيا ومنصة لشحن البضائع الإثيوبية، وقد حاولت إثيوبيا الحصول على أسهم لترسيخ حضورها بالميناء، وتحاول توفير الطاقة الكهرومائية لجيبوتي وربطها بشبكة الكهرباء الإثيوبية، وتعتمد جيبوتي بشكل كبير على إثيوبيا سياسيًا واقتصاديًا، وهي تحقق منافع عديدة لإثيوبيا على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث تعمل إثيوبيا على تنفيذ رؤية إقليمية تربط دول المنطقة بها، فعقب انفصال جنوب السودان في يوليو ٢٠١١، عقد اجتماع ثلاثي إثيوبي–جيبوتي–جنوب سوداني في فبراير ٢٠١٢ وأفضى إلى توقيع مذكرة تفاهم بين الدول الثلاث اعتبرت بمثابة خط عريض لإنشاء ممر لوجستي بين الدول الثلاث، وهو عبارة عن خطوط أنابيب نفط وسكك حديد إقليمية عابرة للحدود، وفي نفس العام في يوليو ٢٠١٢ خصصت حوالي ثلاثة مليارات دولار لمشروعات خطوط الأنابيب، وينافسه محور جوبا–نيروبي لتصدير النفط من جنوب السودان وذلك في إطار التكامل الإقليمي بين دول القرن الإفريقي[٤].

---

(1) Mulubrhan Atsbaha, op. cit., p. 2.
(2) World Bank Group (2015): Horn of Africa Initiative Berbera Corridor Program. Background Note. p. 2.
(3) Joanna Mormul, op. cit., pp. 275, 276, 277.
(٤) أماني الطويل (أكتوبر ٢٠١٩): أمن البحر الأحمر، التطورات الراهنة والخيارات المصرية، بدائل، عدد ٣٦، ص ١٦.

وفي مجال التعاون المائي وقعت إثيوبيا في منتصف ٢٠١٤ اتفاقية مع جيبوتي لمدة ٣٠ عام، لتمكن الأخيرة من استخراج المياه الجوفية من منطقة "شينيل" في إقليم الصومال الإثيوبي التي تبعد حوالي ١٠٠كم عن الحدود الجيبوتية، بمعدل ١٠٣ ألف م٣ يوميًا، وذلك دون مقابل، وكانت تلك الاتفاقية محل جدل في الأوساط الإثيوبية، نظرًا لأن الحكومة الإثيوبية لم تعلن عنها وأبقتها سرية حتى تم كشفها، كما أنها تمنح المياه دون مقابل لجيبوتي التي تحصل على فوائد اقتصادية ضخمة من جراء استخدام إثيوبيا لموانئها (تبلغ أكثر من ٨٥٠ مليون دولار سنويًا[١])، بالإضافة إلى عملية التهجير القسري الذي قامت به الحكومة الإثيوبية للسكان الإثيوبيين في تلك المنطقة، الأمر الذي دفع الحكومة الإثيوبية إلى الإعلان عن أن جيبوتي ستدفع تعويضات لهؤلاء السكان المهجرين، كما أن الحكومة الإثيوبية قد تخلت عن ملايين قد أنفقتها على تطوير آبار المياه في ذات المنطقة التي منحتها إلى جيبوتي دون مقابل[٢].

لم يقتصر التعاون بين إثيوبيا وجيبوتي على القضايا الاقتصادية والبنية التحتية، رغم أنها كانت محوره، وإنما امتد ليشمل مجالات أخرى، مثل النقل والاتصالات والتجارة والاستثمار وقضايا السلام والأمن والطاقة الكهربائية ومياه الشرب[٣]، فعندما زار الرئيس الإثيوبي جيبوتي في مارس ١٩٨٤ عرض عليه الرئيس الجيبوتي مساعيه كوسيط بين إثيوبيا والصومال، وقد ترتب على جهوده الترتيب لعقد اجتماع بين رؤساء الدولتين في جيبوتي في يناير ١٩٨٦ في أول اجتماع لمنظمة إيجاد من أجل التوصل لصيغة مناسبة لإنهاء الصراع الإثيوبي الصومالي لحيوية هذا الأمر بالنسبة لجيبوتي التي تأوي آلافًا من اللاجئين النازحين من الدولتين جراء العمليات العسكرية بينهما منذ اندلاع حرب الأوجادين في عام ١٩٧٧، وقد وافق الزعيمان على إقامة لجنة لمراجعة الخلافات بين دولتيهما والبحث في إمكانية استعادة العلاقات الدبلوماسية، وقد مثل هذا الاجتماع بادرة على إمكانية إحداث تحول رئيسي من أسلوب المواجهة العسكرية إلى التفاوض لحل المشكلات والنزاعات القائمة بين الدولتين[٤].

---

(1) Getachew Begashaw (2010): Port of Assab as a Factor for Economic Development and Regional Conflict, ResearchGate, p. 4.
(2) Joanna Mormul, op. cit., pp. 277-278.
(3) Mulubrhan Atsbaha, op. cit., p. 2.
(4) Mulatu Wubneh and Yohannis Abate, op. cit., pp. 168-169.

في عام ٢٠١٣ وقعت جيبوتي وإثيوبيا اتفاقية للتعاون العسكري، تضمنت بنودها تبادل المعلومات العسكرية والتدريب العسكري، والتعاون في السيطرة على أنشطة المهربين والإرهابيين والمتاجرين بالبشر وكافة مظاهر الأنشطة غير المشروعة التي قد تظهر في المناطق الحدودية، كما نسقت قوات كلتا الدولتين أيضًا فيما يتعلق بأنشطتهما في بعثات حفظ السلام التي شاركا فيها، مثل بعثة الإتحاد الإفريقي في الصومال، علاوة على ذلك، قامت إثيوبيا بتدريب مجموعة من الجنود الجيبوتيين على أراضيها، وفي فبراير ٢٠١٥ توجه رئيس الوزراء الإثيوبي وقتئذ إلى جيبوتي، في زيارة كان الهدف منها إضفاء الطابع الرسمي على التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدولتين، وناقش رئيس الوزراء الإثيوبي مع الرئيس الجيبوتي سبل تعزيز التعاون المتبادل وتنسيق السياسات في القضايا الدولية التي تهم الدولتين، مثل مكافحة الإرهاب وتعزيز التكامل الإقليمي من أجل الحفاظ على الاستقرار في القرن الأفريقي[١].

وبشكل عام يقوم هذا التقارب الإثيوبي الجيبوتي على عدة مقومات، من أهمها[٢]:

١. الرؤية المشتركة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأن الدولتان تربطهما علاقات جيدة معها.
٢. التخوف المشترك من القومية الصومالية وما تحمله من تداعيات وتهديدات للدولتين.
٣. التقارب العرقي بين سكان الدولتين.
٤. حاجة إثيوبيا إلى جيبوتي لتوفر لها منفذًا إلى البحر، وحاجة جيبوتي إلى إثيوبيا لتمدها باحتياجات المياه والكهرباء.

ورغم ذلك هناك تخوف من أن إثيوبيا الكبيرة المساحة (١,١ مليون كم^{٢}) والحجم السكاني (١١٤,٩) قد تهيمن في النهاية على جارتها الأصغر مساحة (٢٣٢٠٠ كم^{٢}) والأقل سكانا (٣,٥)، ومن ثم يتحول ذلك التكامل الاقتصادي والسياسي إلى ضم أراضي جيبوتي إلى إثيوبيا[٣]. علاوة على أن اعتماد إثيوبيا الكلي على ميناء جيبوتي خلق علاقة غير متوازنة بين الدولتين، فعلى سبيل المثال تستغل جيبوتي ذلك الاعتماد لتحصل على

---

(1) Joanna Mormul, op. cit., pp. 277-278.
(2) Ibid, pp. 270, 272, 273.
(3) Ibid, p. 280.

احتياجاتها المائية دون مقابل، وكذلك الضغط على إثيوبيا للسماح لمواطني جيبوتي بالدخول إلى أراضيها دون تأشيرة[١]، بينما يرى آخرون أن علاقة الدولتين من منظور مبدأ الأخذ والعطاء تتسم بالترابط إلى حد كبير، حيث تكمل كل منهما الأخرى، غير أنه يُنظر إلى جيبوتي في نواح كثيرة على أنها لا تمثل خطرا كبير على إثيوبيا، حيث لا تعدو كما يصفها البعض "برغوث" على ظهر إثيوبيا a flea on Ethiopia's back[٢].

٦) إريتريا:

في مرحلة التكالب الغربي على إفريقيا وتقسيمها بين القوى الأوروبية، احتلت إيطاليا إريتريا في ثمانينيات القرن التاسع عشر وأصبحت مستعمرة إيطالية لأكثر من نصف قرن، وبعد عدة سنوات من الحرب غير المعلنة بين الإيطاليين والإثيوبيين، مع بعض المناوشات الحدودية والحملات غير النظامية، حاولت إيطاليا في ١٨٩٥ غزو إثيوبيا، ولكنها هزمت في معركة العدوة عام ١٨٩٦ وتمكنت إثيوبيا من الحفاظ على استقلالها لعدة عقود. وعندما وصل "بينيتو موسوليني" Benito Mussolini إلى السلطة في ١٩٢٢، أعلن عن نيته في إعادة إنشاء الإمبراطورية الرومانية، وشن هجومًا عسكريًا جديدًا ضد إثيوبيا في ١٩٣٥، وتمكن هذه المرة من تحقيق النجاح، وأصبحت إثيوبيا مستعمرة إيطالية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[٣].

في ١٩٤١، خلال الحرب العالمية الثانية، غزا الجيش البريطاني الممتلكات الإيطالية في شرق إفريقيا. في تلك اللحظة، اختلف تاريخ الدولتين، فبينما تمكن الإمبراطور "هيلا سيلاسي" من استعادة إثيوبيا، أصبحت إريتريا مستعمرة تحت الإدارة البريطانية لما تبقى من الحرب، وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، واجهت قوات الحلفاء مشكلة تحديد وضع إريتريا، وقررت الأمم المتحدة إرسال مفوض إلى المنطقة لاقتراح حل قابل للتطبيق للبلد الساحلي، وفي ١٩٥٢، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاقتراح المقدم في تقرير مفوض الأمم المتحدة في إريتريا والذي يتمثل في اتحاد إثيوبيا وإريتريا، ولم يحظ هذا الاتحاد بشعبية كبيرة في إريتريا، وسرعان ما ظهرت المعارضة لهذا القرار[٤].

---

(1) Mulubrhan Atsbaha, op. cit., p. 9.
(2) Tafesse Olika, op. cit., p. 147.
(3) Miquel Vázquez Escolano (2020): Ethiopia-Eritrea, From War to Peace: The Role of the International Community in the Conflict, Universitat Pompeu Fabra, Baecelona, p. 2.
(4) Miquel Vázquez Escolano, op. cit., p. 3.

في ١٩٦٢، أعلنت إثيوبيا نهاية الاتحاد وأعلنت أن إريتريا منطقة تابعة للإمبراطورية الإثيوبية، كما أعلن الإمبراطور أن جميع الحدود التي تم التفاوض عليها مع الإدارة الاستعمارية الإيطالية باطلة ولم تعد تحكم حدود إريتريا، بما في ذلك معاهدات ١٩٠٠ و١٩٠٢ و١٩٠٨ الحدودية التي كانت أبرمتها إثيوبيا مع المستعمر الإيطالي(١). وبذلك بدأت إريتريا نضالها من أجل الاستقلال، وتخلل ذلك ثلاثة حروب أهلية ونزاعات عرقية في الداخل الإريتري إضافة إلى النزاع مع إثيوبيا(٢).

لقد مثلت القضية الإريترية أحد المشكلات الخطيرة لإثيوبيا منذ الستينيات، فظلت الحكومات الإثيوبية تبحث دائمًا عن الارتباط بتحالفات لضمان استبقاء هذا الإقليم ضمن الأراضي الإثيوبية، وخاصة في ظل استمرار المقاومة العنيفة من جانب الثوار الإريتريين وعدم استعدادهم للتفاوض من أجل التوصل إلى حل سلمي يضمن بقاء السيطرة الإثيوبية على الإقليم، ومن تلك التحالفات القبول بالوجود الأمريكي في الإقليم منذ عام ١٩٥٣ وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قاعدة للاتصالات العسكرية في كانيو بأسمرة، وعند رحيل القوات الأمريكية في منتصف السبعينيات ارتبطت إثيوبيا في تحالف مع السوفيت وطالبت بدعمهم ودعم حلفائهم الكوبيين والليبيين واليمنيين الجنوبيين لاحتواء هذه المشكلة من خلال تقديم العون العسكري لها، وعلى الرغم من أن هؤلاء كانوا أحد العناصر المساعدة للثوار الإريتريين في فترة التحالف الإثيوبي الأمريكي، إلا أنهم في ظل التحالف الإثيوبي السوفيتي اضطروا إلى حث "منجستو" على محاولة إيجاد حل سلمي في البداية ورفض الحملات العسكرية الإثيوبية لحل هذه القضية، ثم لم تلبث أن شاركت الآلية العسكرية لهذه الدول في الهجمات العسكرية الإثيوبية وخاصة منذ يوليو ١٩٧٩ مع الهجوم الخامس على إريتريا(٣).

وفي ظل فشل تلك الهجمات العسكرية في حسم الموقف عسكريًا اضطر الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه لإعادة التأكيد على ضرورة إيجاد حل سياسي وسلمي للمسألة، كما أن الدول العربية التي كانت تقدم الدعم لثوار إريتريا بدأت هي الأخرى في أوائل عام ١٩٨٠، في ظل مخاوفها من الوجود السوفيتي الكوبي في المنطقة، تقوم بدور من أجل

---

(1) Bart L. Smit Duijzentkunst and Sophia L. R. Dawkins (2015). Arbitrary Peace? Consent Management in International Arbitration, The European Journal of International Law, vol. 26, no. 1, p. 152.
(2) Miquel Vázquez Escolano, op. cit., pp. 3-4.
(3) Joanna Mormul, op. cit., pp. 278-279.

إقناع الثوار الإريتريين بقبول التفاوض من أجل الوصول إلى حل سياسي، وفي تلك الأثناء أصدرت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الشعبية الإريترية بياناً يتضمن شروط المفاوضات، وطالبت ببدء المفاوضات بدون شروط مع ضرورة إسقاط مفهوم الحكم الذاتي الإقليمي والموافقة على التفاوض مع القيادة السياسية العليا المشتركة للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ولكن المفاوضات انهارت قبل أن يستطيع الأطراف التوصل إلى أي اتفاق(١).

ومع نهاية عام ١٩٨٠ قامت الحكومة الإثيوبية بالهجوم السادس على إريتريا واستمرت الحرب بين الجانبين، وفي أوائل عام ١٩٨٢ قام "منجستو" بقيادة عملية "النجم الأحمر" والتي خطط وحشد لها القدر الأكبر من القوات الإثيوبية، خاصة مع فراغه من حرب الأوجادين، وعلى الرغم من استعادة القوات الإثيوبية سيطرتها على أجزاء عديدة من إريتريا كان الثوار يسيطرون عليها فيما سبق، إلا أن قوات الثوار استمرت في عملياتها العسكرية ضد القوات الإثيوبية في الإقليم، وقد ساعد تفجر الصراع في مقاطعة "تجراي" المجاورة ضد القوات الإثيوبية الحكومية إلى زيادة الأعباء على النظام الإثيوبي وتخفيف العبء عن الجهة الإريترية(٢).

وفي أواخر الثمانينيات كان قد بدأ الاتحاد السوفيتي في إعادة تقييم شاملة للنزاعات الإقليمية في مناطق كثيرة من العالم وخاصة في منطقة القرن الإفريقي، ولما كانت الظروف العسكرية في ميدان القتال في إريتريا في غير صالح حليفها الاستراتيجي في المنطقة وهو النظام الإثيوبي الماركسي، خاصة مع تصاعد العمليات العسكرية للثوار الإريتريين وما حققوه من انتصارات على القوات النظامية الإثيوبية، فقد دفع ذلك السوفيت إلى استخدام هذه الهزائم لدفع إثيوبيا تجاه التسوية التفاوضية والاتجاه نحو إمكانية وضع النظام الفيدرالي المقرر من جانب الأمم المتحدة قبل ضمها إلى إثيوبيا في عام ١٩٦٢ موضع التنفيذ، وفي الوقت نفسه حذر السوفيت من أن مستقبل مخصصاتهم من المساعدات العسكرية سيكون أكثر انحسارًا، وقد ساعد السوفيت في ممارسة ضغوطهم الانتصارات المتواصلة التي واصل الإريتريون تحقيقها والتي اقترنت بمحاولات للقيام بانقلاب عسكري ضد "منجستو" في مايو ١٩٨٩، مما دفع نظام "منجستو" إلى التمهيد المبدئي للدخول في محادثات مع الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وقد أدت عدم المرونة

---

(1) Aryeh Y. Yodfat, op. cit., p. 66.
(2) Ibid, pp. 177-179.

من جانب نظام حكم "منجستو" إلى اقتناع الجبهة بتبني الحل العسكري لحسم الصراع وهو ما ترتب عليه استيلائها على "مصوع" في فبراير عام ١٩٩٠ ومحاصرتها لأسمرة[١].

وعلى الرغم من المحاولات الإثيوبية للحيلولة دون استقلال الإقليم، فإن الثوار الإريتريين تمكنوا من تصعيد أنشطتهم العسكرية بالتنسيق مع القوى الإثيوبية الأخرى المناوئة للنظام الحاكم حتى تم إسقاط نظام حكم "منجستو" في مايو ١٩٩١ وإعلان نظام الحكم الجديد برئاسة "ميليس زيناوي" السماح لإريتريا بإجراء استفتاء في البلاد لتحديد مصير إريتريا سواء بالاستقلال أو بالاتحاد الفيدرالي مع إثيوبيا، ومع إجراء الاستفتاء برعاية الأمم المتحدة فقد صوت الشعب الإريتري إلى جانب الاستقلال الذي أعلن في عام ١٩٩٣[٢]. وإذا كانت إريتريا قد استقلت بالفعل فإن البعد الإثيوبي ظل لسنوات عديدة حيويًا في علاقات إريتريا الخارجية خصوصًا في ظل العلاقات المتينة التي ربطت بين كل من الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا Eritrean People's Liberation Front والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي Tigray People's Liberation Front، وقد ساعدت تلك الرابطة القوية على تسهيل الاتفاق والتعاون والتنسيق فيما بينهما في الكثير من الأمور ومنها وثيقة الاتفاق المشترك بين الحكومة الانتقالية في إثيوبيا والحكومة المؤقتة في إريتريا واعترفت فيه إثيوبيا رسميًا بالآتي[٣]:

١. حق إريتريا في تقرير مصيرها بما في ذلك الانفصال عن إثيوبيا عن طريق استفتاء يجرى تحت إشراف دولي ويؤجل لمدة عامين لأسباب فنية.
٢. الإبقاء على ميناء عصب الإريتري منطقة حرة حتى تضمن إثيوبيا منفذًا لها إلى البحر.
٣. إنهاء حالة الحرب بين البلدين وبداية عهد جديد يقوم على التعاون والدفاع المشترك ضد أي عدوان أو تخريب وألا يتورط أي طرف من الطرفين في أعمال تمس الدولة الأخرى وأمنها.

---

(1) Richard B. Remnek (1990): The Horn of Africa, Retrospect and Prospect, Strategic Review, 18 (4), pp. 43-44.

(٢) أجري الاستفتاء في مايو ١٩٩٣ تحت إشراف الأمم المتحدة، ووافق الناخبون بنسبة ٩٩,٨% على الاستقلال، وتولت حكومة إريترية برئاسة "أسياسي أفورقي" Issayas Afeworki أمور السلطة في الدولة الجديدة.

(٣) محمود محمد أبو العينين (١٩٩٣): إريتريا في ظل الحكومة الإريترية المؤقتة، التحديات الداخلية والمتغيرات الدولية، الجمعية الإفريقية، القاهرة، ص ص ٨٢-٨٤. وأيضًا:

- Berouk Mesfin, op. cit., p. 96.

خلال السنوات الأولى من استقلال إريتريا، اتسمت العلاقات بين الدولتين بالودية، واتخذت الدولتان مواقف مشتركة في القضايا والشئون الدولية، حيث تعاونت الدولتان لاحتواء الصراعات والنزاعات المتوطنة في الصومال والسودان والبحيرات الكبرى، وكانت هناك مؤشرات كثيرة على وجود شراكة حقيقية بين قادة دولتين اتحدوا في كفاح مشترك وهدف مشترك ضد النظام الدكتاتوري للإمبراطور "منجستو"، لكن بعد سبع سنوات من الانتصار المشترك، وبعد خمس سنوات من حصول إريتريا على الاستقلال، انهار ذلك الوفاق فجأة وسرعان ما ساد التوتر بين الجارتين(١).

وتجدر الإشارة إلى أن إريتريا تعتمد على إثيوبيا في الحصول على الطاقة وخدمات البريد والاتصالات اللاسلكية، وتعتمد أيضًا على الإنتاج الزراعي الإثيوبي، في حين تحتاج إثيوبيا إلى الصناعات الإريترية وتعتمد تمامًا على مينائي عصب ومصوع في منافذها على البحر، وفي الواقع فإن التعاون الوثيق بين الدولتين وخاصة في مجال التجارة والسياسات النقدية والتمويل والطاقة والصناعة والاتصالات تتحرك باتجاه الوصول لمرحلة التكامل الاقتصادي، ومن هنا يبدو أن الارتباط الفعلي والعضوي بين إريتريا وإثيوبيا قائم وقوي، وأن مستقبل ذلك الارتباط سوف يؤدي إلى زيادة الروابط بين الدولتين لاعتماد كل منهما على الأخرى، ولأن مصالحهما الحقيقة تكمن في تعاونهما وليس صراعهما(٢).

ورغم ذلك، كان أحد المصادر الرئيسية للصراع بين إثيوبيا وإريتريا هو قرار إثيوبيا باستيراد النفط والتوقف عن استخدام مصفاة عصب في إريتريا، ثم في مايو ١٩٩٧ أصدرت إريتريا عملتها المستقلة "النقفة" Nakfa وفعلت دور وممارسات البنك المركزي الإريتري في إطار اقتصاد إريتري مستقل ومنفصل عن الاقتصاد الإثيوبي، وترتب على هذا بدء عملية اهتزاز في شبكة العلاقات المتبادلة بين الدولتين على مستوى أدوات الحكم وعلى مستوى التجارة العابرة والمتبادلة وعلى مستوى فئات وطبقات التجار ورجال الأعمال(٣).

---

(1) Ruth Iyob (2000): The Ethiopian–Eritrean Conflict: Diasporic vs. Hegemonic States in the Horn of Africa, 1991-2000, The Journal of Modern African Studies, vol. 38, no. 4, p. 660.

(٢) سلوى لبيب (يوليو ١٩٩٣): الدور الإقليمي لإريتريا المستقلة، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٨، الملف الأول، ص ٩.

(3) Berouk Mesfin, op. cit., p. 96.

ومنذ عام ١٩٩٧ توالت الأفعال وردود الأفعال وتصاعدت تعقيدات النتائج على الجانبين في إطار المنطقة الجمركية في ميناء عصب، وفي نسبة التعاملات بين الجانبين بالعملة الصعبة، وفي مطاردات عبر الحدود السياسية للمهربين وتجارة التهريب، وفي تحويل التجارة الإثيوبية من ميناء عصب إلى ميناء جيبوتي وميناء بربرة الصومالي، وفي هذه الفترة ازداد التوتر الحدودي بين الدولتين، وتلك التوترات التي بدأت في صورة اهتزازات في بناية العلاقات المتبادلة بين الدولتين لم يصحبها تحرك سياسي على أرفع مستويات مؤسسات الحكم من أجل إعادة رسم وتنظيم العلاقات المتبادلة وتطويق المشكلات التي تفاقمت حتى وصلت إلى مستوى الاتهامات المتبادلة في بيانات رسمية(١).

ومنذ يناير ١٩٩٨ بدأت وسائل الإعلام العالمية تشير إلى معارك عسكرية عبر الحدود المشتركة بين إثيوبيا وإريتريا، وأن كلًا من الدولتين تتهم الأخرى بالعبور والاعتداء في أكثر من نقطة أو منطقة حدودية، وفي مايو ١٩٩٨ أعلنت الحكومة الإثيوبية رسميًا أن القوات الإريترية احتلت مناطق من الأراضي الإثيوبية، وأنها سوف تتخذ إجراءات إذا لم تنسحب إريتريا من تلك الأراضي الإثيوبية، وردت إريتريا بأنها تحتل فعلًا أرضًا متنازعًا عليها بين البلدين بسبب مشكلات رسم الحدود الموروثة في عهد الاستعمار، وأنها تطلب التحكيم الدولي بشأن هذا النزاع، وهكذا بدأت التحركات العسكرية الإثيوبية باتجاه مناطق الحدود المتنازع عليها بين الدولتين(٢).

وشهد الصراع الإثيوبي الإريتري حول بعض تلك المناطق الحدودية عدة تطورات، وقد بدأت الصفحة الأولى من هذا الصراع حينما أقدمت إريتريا في ٦ مايو ١٩٩٨ على اقتحام الحدود المشتركة بين الدولتين الجارتين وتوغلت داخل الأراضي المتنازع عليها، واستولت من خلالها على بعض المناطق الحدودية، ثم انفجر القتال بين الجانبين خلال شهر فبراير ١٩٩٩ مرة ثانية، ودار القتال في ثلاث مناطق هي: "بادمي"، و"تسورنا"، و"يوري"، واستطاعت القوات الإثيوبية تحقيق بعض الانتصارات غير الحاسمة، وهو ما

---

(١) عبد الملك عودة (١٩٩٨): السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل، مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٢، ص ص ٤٠-٤١. وأيضًا:

- Michael Woldemariam and Alden Young (2018): After the Split: Partition, Successor States, and the Dynamics of War in the Horn of Africa, Journal of Strategic Studies, vol. 41, no. 5, pp. 684-720.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٤٣.

أجبر إريتريا على الموافقة على خطة السلام التي أعدتها منظمة الوحدة الإفريقية، مما ساعد على إيقاف القتال مؤقتًا بين الطرفين في يونيو عام ٢٠٠٠[١].

والجدير بالذكر أن الجولة الأولى والثانية من الحرب لم تساعدا في تسهيل عملية التسوية، بل على العكس استمر التباعد في المواقف بين الجانبين، وبدا واضحًا أنهما يستعدان لجولة ثالثة فاصلة، وهذا ما حدث، حيث اندلعت مواجهة جديدة خلال شهر مايو ٢٠٠٠، وكانت أكثر شراسة، واستطاعت إثيوبيا التي امتلكت المبادرة في هذه الجولة تحقيق انتصارات حاسمة على القوات الإريترية، فلم تكتف إثيوبيا باسترداد المناطق التي احتلتها القوات الإريترية عام ١٩٩٨ فحسب، بل إنها توغلت داخل الأراضي الإريترية[٢]، ومن الملاحظ أن الحرب الإريترية الإثيوبية وخاصة في جولتها الثالثة هي الحرب الأكثر عنفًا ودموية في الصراعات الإفريقية، ففي التاريخ الحديث لإفريقيا لم يحدث أبدًا أن تصاعد أي صراع بين دولتين إلى هذه الدرجة من العنف[٣].

وفي ١٨ يونيو عام ٢٠٠٠ تم توقيع اتفاق الجزائر Algiers Peace Accord لوقف الأعمال العدائية والانسحاب من قبل قوات البلدين إلى ما قبل حدود ٦ مايو ١٩٩٨، على أن يكون عمق الانسحاب الإريتري ٢٥ كم، وإحالة النزاع إلى التحكيم، وأنشئت مفوضية لترسيم الحدود بين الطرفين يكون قرارها نهائيًا وملزمًا للجانبين، ومرجعيتها المعاهدات الاستعمارية للسنوات ١٩٠٠، ١٩٠٢، ١٩٠٨، ثم صدر قرار المفوضية في أبريل عام ٢٠٠٢ بأحقية إريتريا في هذه الأراضي[٤]، ورغم أن القرار نهائي وملزم، إلا أن إثيوبيا

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص ٢٢٣. وأيضًا:- Berouk Mesfin, op. cit., p. 97.

(٢) عارف عبد القادر سعيد (٢٠٠٢): سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص ١٦٦-١٦٧.

(٣) حسن الشافعي (٢٠٠٥): النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا، هل يشعل حربًا ثالثة بينهما، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩، ص ١٣٤.

(٤) جلال الدين محمد صالح (٢٠٠٤): القرن الإفريقي، أهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١، ص ٧١. وأيضًا:

- Terrence Lyons (2009): The Ethiopia-Eritrea Conflict and the Search for Peace in the Horn of Africa, Review of African Political Economy, vol. 36, no. 120, p. 168.

اعترضت عليه رسمياً في ١٩ سبتمبر من نفس العام[١]، وفعلت كل ما يمكن فعله من أجل تعطيل تنفيذ القرار، كما وصف رئيس وزرائها القرار في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" في سبتمبر ٢٠٠٣ بأنه غير قانوني وغير عادل وغير مسئول[٢].

غير أن تحولًا تكتيكيًا طرأ على السياسة الإثيوبية تجاه هذه القضية، تمثل في إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤ مبادرة من أربع نقاط لاحتواء الأزمة بين إريتريا وإثيوبيا بشأن الحدود السياسية بينهما، وقد أقر البرلمان الإثيوبي هذه المبادرة، والنقاط الأربعة هي[٣]:

١. القبول المبدئي بقرار مفوضية الحدود – رغم أنه غير عادل وغير شرعي – على اعتبار أن ذلك يؤكد رغبة إثيوبيا في السلام وتحقيقه في منطقة القرن الأفريقي.
٢. أن الأسلوب السلمي هو الخيار الوحيد لحل الخلافات وسوء التفاهم بين البلدين، وأن اللجوء إلى أسلوب العنف والقوة خيار منبوذ ولا يمكن أن يكون خيارًا على أي حال كان.
٣. ضرورة حل الخلاف عبر الحوار المباشر والجلوس إلى طاولة المفاوضات، على اعتبار أن ذلك سيمهد الطريق لتطبيع العلاقات وتوفير الثقة بين الشعبين.
٤. تراجع إثيوبيا عن قراراها الرافض بدفع التزاماتها المالية لمفوضية الحدود، وإرسال ضباطها لتبادل الآراء مع المفوضية، حيث قررت استئناف تعاملها مع المفوضية عبر دفع حصتها المالية وإرسال الضباط المعنيين إلى المفوضية لإبداء حسن النية والرغبة في إغلاق ملف النزاع الحدودي نهائيًا مع إريتريا، مع الاعتراف بأن إيقاف إثيوبيا التزاماتها نحو المفوضية قد أعاق عملها كثيرًا.

والنزاع بين إثيوبيا وإريتريا ليس صراعًا حدوديًا فقط، وإنما الخلاف الحدودي هو أحد أوجه النزاع أو أحد أوجه مخرجاته، وكذلك هو ليس صراعًا من أجل منفذ بحري،

---

(١) مختار شعيب (١٩٩٨): الصراع الإريتري الإثيوبي على الحدود، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٣، ص ٣٦.

(2) Terrence Lyons, op. cit., p. 169.

(٣) حسين الشافعي، النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا، مرجع سابق، ص ٣٨.

لأن إثيوبيا ظلت دولة حبيسة منذ القرن السادس عشر ولمدة أربعة قرون[١]، وبالمقارنة مع مشكلة الجزر مع اليمن، نجد أنه تم حلها، في حين أن المشكلة في القرن الإفريقي لم تنته بعد، فالنزاع بين إثيوبيا وإريتريا يرتبط في جزء منه بالأوضاع الاقتصادية، وفي جانب آخر بالقيادة السياسية، وفي جانب ثالث بالعامل النفسي، فإثيوبيا لم تنس أن إريتريا كانت خاضعة لها وكانت تشكل لها أهمية استراتيجية كبرى، نظرًا لوجود موانئ مصوع وعصب على البحر الأحمر، وباستقلال إريتريا أصبحت إثيوبيا دولة حبيسة، وفي المقابل نجد أن إريتريا منذ استقلالها كانت حريصة على التخلص من عقدة النقص لديها، كونها كانت محتلة من قبل إثيوبيا طيلة أربعة عقود أو أكثر، ومن ثم فهي تسعى للتخلص من هذه التبعية[٢].

وفي إطار إعادة العلاقات مع إريتريا والتي استمر الخلاف والنزاع بينهما منذ تسعينيات القرن الماضي حول المنطقة الحدودية بادمي Badme، التي أدت إلى اندلاع حرب بين الطرفين في الفترة ما بين ١٩٩٨-٢٠٠٠[٣]، وبالرغم من توقيع اتفاقية الجزائر بين البلدين في ديسمبر عام ٢٠٠٠ لوقف إطلاق النار بينهما، وإصدار لجنة الحدود الدولية المستقلة قرارها بشأن النزاع بأن تصير بادمي ضمن الحدود الإريترية في أبريل عام ٢٠٠٢[٤]، إلا أن القرار لم ينفذ حتى عام ٢٠١٨م، وذلك بعد وصول آبي أحمد إلى السلطة وتوقيعه اتفاق السلام مع إريتريا ليطوي بذلك صفحة من الخلاف والنزاع بين البلدين تسببت في التوتر الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي[٥].

---

(1) Conference on the Current Peace and Security Challenges in the Horn of Africa (12-13 March 2007), Organized Jointly by Centre for Policy Research and Dialogue and InterAfrica Group, Addis Ababa, Ethiopia, p. iii.

(٢) السيد فليفل (٢٠١٧): مصر الإفريقية، أوراق تاريخية ورؤى سياسية معاصرة، الدور وتحديات الوجود والروابط والعلاقات، دار الندوة، القاهرة، ص ص ٩٩-١٠٠.

(3) Terrence Lyons, op. cit., p. 167.

(٤) عبد الله إسماعيل (٢٠١٣): إريتريا خلال عقدين (١٩٩١-٢٠١١)، مركز دراسات القرن الإفريقي، التقرير الشامل رقم ١، ص ص ٨١-١١١.

(5) Elizabeth (2018): Eritrea and the Migration Dilemma in the Horn of Africa, International Research Scape Journal: Vol. 5, Available at: https://scholarworks.bgsu.edu/irj/vol5/iss1/3

وقد عمدت إثيوبيا خلال السنوات الماضية إلى تحجيم الطموح الإريتري الذي سعى إلى تعظيم دوره الإقليمي في المنطقة، خوفًا من تهديد إريتريا للمصالح الإثيوبية في الإقليم، وهو ما دفع إثيوبيا إلى الدخول في حرب مع إريتريا، كما سعت إلى إنشاء تجمع صنعاء الذي ضم دولتي اليمن والسودان بهدف محاصرة الدور الإريتري في القرن الإفريقي، وتطويق القوى الإقليمية الصاعدة مثل كينيا لصالح تعويم الدور الإثيوبي الإقليمي(١)، ومن ثم فإن عودة العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا يمكنها أن تستهل عصرًا جديدًا من الاستقرار والسلام في منطقة القرن الإفريقي، واستئناف العلاقات التجارية بين دولها، فضلًا عن منح إثيوبيا الحبيسة جغرافيًا إمكانية الوصول إلى موانئ إريتريا ومن ثم البحر الأحمر، وبعض الموانئ في دول أخرى مثل السودان والصومال(٢).

ومن الجلي أن إثيوبيا تستهدف تعزيز عملية التكامل السياسي والاقتصادي في المنطقة بما يحقق مصالحها ويحقق لها الزعامة الإقليمية، ففي أعقاب المصالحة الإثيوبية الإريترية، سعى آبي أحمد إلى تطوير علاقاته الخارجية مع الصومال من خلال الزيارات المتبادلة والتي نتج عن إحداها مذكرة تفاهم مع الصومال بشأن تطوير أربعة موانئ صومالية في إطار تعزيز دبلوماسية الموانئ التي يتبعها آبي أحمد في المنطقة(٣).

كما أن هناك عدد من المكاسب التي من الممكن إنجازها في حال استمرار اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا، فمن شأنه أن يخلق دينامية اقتصادية جديدة في القرن الإفريقي، خاصة في حال تمكن إثيوبيا من استخدام مينائي إريتريا في مصوع وعصب، فسوف يربط الاقتصاد الإريتري بالاقتصاد الإثيوبي الذي يوازي ٢٥ ضعف حجم الأول، كما أن إنهاء الصراع في المنطقة يمكن أن يفتح الباب أمام التحول السياسي في إريتريا، خاصة أن النظام في إريتريا كان يستغل الصراع مع إثيوبيا ليغلق المجال أمام إجراء أية إصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد، كما أن اتفاق السلام الإقليمي يفتح دينامية جديدة

---

(١) شادي عبد الوهاب (٢٠١٧): الانفصال، أنماط ومحددات المحاولات الانفصالية من واقع الخبرات الدولية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ٢٣، ص ١٢.

(2) Kelsey Lilley (12 July 2018): Why Djibouti is the Loser of the Horn of Africa's New Peace, The Atlantic Council, Available at: https://www.atlanticcouncil.org/

(3) Khan, Taimur (13 July 2018): Ethiopia-Eritrea Reconciliation Offers Glimpse into Growing UAE Regional Influence, The Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW), Available at: https://agsiw.org/

في المنطقة الخاصة بإحلال السلام الإقليمي، بحيث تكون إريتريا أقل عرضة للتوتر الأمني وأكثر أمنًا، وأقل عرضة للتسبب في المشكلات بالمنطقة وإثارة التوترات، وسوف تنفتح إريتريا على العالم الخارجي وتقل علاقات التوتر مع الغرب، خاصة مع قرار مجلس الأمن الدولي برفع العقوبات عن أسمرة في نوفمبر ٢٠١٨، كما إنه يعزز من الوضع الإقليمي لإثيوبيا في المنطقة وإفريقيا ومكانتها الدولية، ويفتح المجال أمام جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتعاون من قبل القوى الدولية(١).

وقد تجلى التطلع الإثيوبي مع صعود آبي أحمد إلى السلطة في سعيه نحو إعادة تشكيل موازين القوى في منطقة القرن الإفريقي وخلق تحالفات جديدة مع دول الجوار والتقليل من مخاطر السياسات الخارجية عليها من خلال تبني سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار والتخلي عن نزعة المواجهة معها، باعتبارها نموذج جيد في بناء علاقات جيدة مع دول المنطقة لاسيما إريتريا والصومال، وهو ما تجلى في عقد المصالحة الإثيوبية الإريترية في يوليو ٢٠١٨، وإنهاء الخلاف الذي دام لعقدين من الزمان، وأعقبها سلسلة من الجولات لآبي أحمد إلى دول الإقليم من أجل خلق مناخ إقليمي جديد بعيدًا عن النزاعات والصراعات، فكانت زيارته إلى الصومال وإريتريا وجيبوتي مؤثرة إلى حد كبير، بحيث سعت كافة الأطراف إلى احتواء المشكلات السياسية والحدودية بين دولها(٢).

---

(1) Runde, Daniel (12 July 2018): Trump Needs to Close the Deal in the Horn of Africa, Foreign Policy, Available at: https://foreignpolicy.com/

(٢) جوزيف رامز أمين (٢٠١٩): التطورات السياسية بمنطقة القرن الإفريقي، رؤية تحليلية، آفاق عربية، عدد ٤٨، ص ٢٠٩.

المبحث الرابع

السلوك السياسي لإثيوبيا تجاه دول الجوار الجغرافي غير المباشر

١) مصر:

العلاقات المصرية الإثيوبية علاقات قديمة، ولها العديد من الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، لعب فيها نهر النيل دورًا كبيرًا، وفي أحيان كثيرة كان السبب الأبرز في التقارب أو التباعد وإحداث التوتر بين الدولتين[١]، فالنيل غالبًا ما يُنظر إليه في تاريخ العلاقات بين الدولتين على أنه مصدر للتنافس والتقارب في الوقت ذاته، وعلى الرغم من تباين المصالح المائية بين مصر وإثيوبيا، إلا أنهما قد نجحا في فترات كثيرة من تحقيق التعاون في قضايا النيل وغيرها، وتمكنا من احتواء نزاعاتهما حتى تحافظا على علاقات حسن الجوار غير المباشر لسنوات طويلة[٢].

كما تعتبر العلاقات الثقافية والدينية بين مصر وإثيوبيا من أهم الروابط التي كان لها تأثير إيجابي على العلاقات بين الدولتين، خاصة وأن العلاقات الدينية بينهما تمتد إلى جذور تاريخية بعيدة في الديانتين الإسلامية والمسيحية، لاسيما العلاقة بين الكنيستين المصرية والإثيوبية[٣]، وتذكر المصادر أن "منليك الثاني" أثناء فترة حكمه لمقاطعة "شوا" أرسل خطابًا في ١٤ يونيو ١٨٧٤ إلى خديوي مصر يطلب منه أن يدعمه بأشخاص لديهم معرفة بالفنون والحرف، وبعد أن تولى حكم الحبشة وأراد أن ينشئ أول مدرسة حديثة أرسل أيضًا في طلب المساعدة من مصر في عام ١٩٠٦، وساعده في ذلك مجموعة من أقباط مصر بقيادة "حنا صليب"، الذي عين مديرًا للمدرسة، وكان برفقته ١٥ معلمًا من أقباط مصر، كانوا جميعًا يديرون كافة أنشطة المدرسة[٤].

---

(١) صالح محمد عمر، مرجع سابق، ص ١٩٣.

(2) Mennatallah Nasr Atwan (2018): Egyptian-Ethiopian Water Relations: A Benefit Sharing Perspective, Master's Thesis, The American University in Cairo, Egypt, p. 14.

(3) Kahlan Kazem Helmy and Anwar Saeed Ibrahim (2021): Egyptian-Ethiopian Cultural and Religious Relationships 1981-2011, Psychology and Education, vol. 58, no. 4, p. 2963.

(4) Richard Pankhurst, op. cit., pp. 30, 64.

أقامت إثيوبيا سياستها الداخلية والخارجية بشكل كبير على حاجتها للدفاع عن مصالحها المتعلقة بالنيل واستغلاله، لذلك حظيت علاقاتها مع مصر باهتمام يفوق أي مسألة أخرى في وثيقة "سياسة واستراتيجية العلاقات الخارجية والأمن القومي"، الذي سبق الإشارة إليها، ويمثل التنافس بين إثيوبيا ومصر على هذا المورد المائى الثمين أحد أكبر العوائق أمام تحقيق السلام والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، لاسيما وأن لغة الخطاب الأمني المستخدم من قبل إثيوبيا كثيرًا ما تستخدم عبارة "أعداء إثيوبيا التاريخيون" للإشارة إلى مصر ومن يساندها، خاصة من العالم العربي(١).

ثمة سلسلة من الأحداث من الجانب الإثيوبي أثرت سلباً على العلاقات بين إثيوبيا ومصر، نذكر منها(٢):

- إفشالها محاولة مصر عام ١٩٥٧ لإنشاء محور القاهرة–الخرطوم–أديس أبابا، الذي كان من شأنه أن يصبح نواة لوحدة الدول الواقعة على ضفاف النيل.
- موقفها المؤيد للدول الأوروبية في عدوان ١٩٥٦.
- بياناتها الصادرة في ٦ فبراير ١٩٥٦ و٦ فبراير ١٩٥٧ لإخطار جميع الهيئات المعنية بخطتها لإجراء مسح جوي لحوض النيل الأزرق.
- اعترافها القانوني بدولة إسرائيل في أكتوبر ١٩٦١، ثم موقفها الداعم لها خلال احتلالها الأراضي العربية عام ١٩٦٧، وكذلك إعلانها استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في ١٣ نوفمبر ١٩٨٩، على الرغم من قرار منظمة الوحدة الإفريقية الذي دعا الدول الأعضاء إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل لاحتلالها جزء من أراضي دولة إفريقية (مصر).

وكطبيعة العلاقات بين الدول لا تسير الأمور على وتيرة واحدة؛ فأحياناً يأخذ التقارب مداه إلى حد يمثل ازدهارًا في العلاقات، وأحياناً أخرى يحدث نوع من التوتر والفتور في العلاقات، نتيجة للاختلاف في وجهات النظر حول بعض القضايا، أو نتيجة لبعض التدخلات من القوى الأجنبية التي ترغب في الوقيعة بين الدول حتى تستطيع أن تنفذ سياساتها في تلك الدول وهي متنافرة(٣).

---

(1) Mehari Taddele Maru, op. cit., p. 21.
(2) Belete Belachew Yihun (2014): Battle over the Nile: The Diplomatic Engagement between Ethiopia and Egypt, 1956-1991, International Journal of Ethiopian Studies, vol. 8, no. 1 & 2, pp. 75-90.
(٣) صالح محمد عمر، مرجع سابق، ص ١٩٣.

يمكن تناول العلاقات المصرية الإثيوبية من خلال ثلاث مستويات هي العلاقات الدينية والعلاقات السياسية والعلاقات المائية كما يلي:

أ- العلاقات الدينية:

لم يكن النيل فقط أساس الارتباط بين إثيوبيا ومصر قديمًا، بل كانت الديانة المسيحية أيضًا التي انتشرت في الحبشة عن طريق الكنيسة الأرثوذكسية المصرية بالإسكندرية[١]، فكما أن إثيوبيا منبع النيل، كانت مصر هي من تعين بطريرك الكنيسة الإثيوبية من الرهبان المصريين وترسله إلى إثيوبيا، ويأخذ المطران المصري الجنسية الإثيوبية بمجرد وصوله إلى مقره، وبدأ الارتباط بين ملوك إثيوبيا المسيحيين وكنيسة الإسكندرية القبطية في مصر منذ القرن الرابع الميلادي، وكانت إثيوبيا أسقفية في الكنيسة المصرية المركزية[٢]، وظلت العلاقات الدينية المصرية الإثيوبية مستمرة وإن كانت تمر بمراحل قوة وضعف وفقًا للظروف السياسية، والدليل على ذلك تدهور العلاقات الدينية بين البلدين فترة الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا، ثم عودتها مع وصول الإمبراطور "هيلا سيلاسي" للعرش في ١٩٤١، وطلبه عودة المطران المصري إلى إثيوبيا، ولكن تجمدت العلاقات فيما بعد إثر اعتراف إثيوبيا بإسرائيل، وتم قطع العلاقات التي تربط الكنيستين[٣].

في ٢٨ يونيو ١٩٥٩ أثناء زيارة الإمبراطور "هيلا سيلاسي" للقاهرة، قام البطريرك القبطي المصري "كيرلس السادس" بترسيم المطران "أبونا باسيليوس" بطريركًا للكنيسة الإثيوبية، وذلك بحضور "هيلا سيلاسي" والمسؤولين المصريين في الكنيسة المصرية القبطية المركزية بالقاهرة، وبذلك أصبحت الكنيسة الإثيوبية مستقلة عن الكنيسة المصرية لأول مرة منذ أوائل القرن الرابع الميلادي، وانقطع ذلك الرابط المسيحي القديم بين الدولتين، وربما كان هذا الفصل بين الكنيستين هو الحدث الأكثر أهمية في تاريخ العلاقات الإثيوبية المصرية التي تدور في المقام الأول حول المفاهيم الإسلامية المسيحية[٤].

---

(١) محمود محمد أبو العينين (٢٠٠٩-٢٠١٠): مصر وإثيوبيا وإريتريا، غلبة الطابع السلمي والتعاوني للعلاقات عبر التاريخ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٦٧٥.

(2) Haggai Erlich (2000): Identity and Church: Ethiopian - Egyptian Dialogue, 1924-59, International Journal of Middle East Studies, vol. 32, no. 1, pp. 24-25.

(٣) ياسر أبو الحسن (مايو ٢٠١٥): العلاقات السودانية المصرية الإثيوبية المشتركة من خلال مياه النيل، أعمال المؤتمر الدولي السنوي لمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٣٤٠.

(4) Haggai Erlich, op. cit., pp. 23-24.

واحتلت الكنيسة المصرية والبطريرك المصري أهمية بالغة في تاريخ إثيوبيا، فالبطريرك أو الأبون المصري في الكنيسة الإثيوبية هو من كان ينصب الملوك على حكمهم ويجلس عن يمينهم، ولأن إثيوبيا كانت متقلبة جدًا من الناحية السياسية، فكان وجود البطريرك المصري حيويًا من الناحية السياسية، لذلك كانت ترفض الكنيسة المصرية إرسال الآباء إلى إثيوبيا في فترات التوتر والنزاع بين الدولتين، ورغم ذلك لم يكن للكنيسة المصرية ذلك التأثير الملموس على العلاقة السياسية بين الدولتين، وربما يرجع ذلك إلى أن الأبون المصري لم يكن في وضع يسمح له بتوفير القيادة الديناميكية للكنيسة أو للمسيحية في إثيوبيا أو لتعلم اللغة الجعزية والأمهرية، لاسيما وأن الكنيسة المصرية كانت دائمًا ما ترسل رهبانًا متقدمين في العمر لا يتحدثون إلا اللغة العربية ويجهلون لغات وثقافة إثيوبيا، لذلك لم تكن لديهم القدرة على إدارة الشئون اليومية الكنسية أو على صنع تأثير سياسي كبير، وكانوا يتركون تلك المهام لرئيس الرهبان الإثيوبيين(١).

وحتى في فترات ارتباط الكنيسة الإثيوبية بالكنيسة المصرية لم تستغل الحكومة المصرية تلك العلاقة بين الكنيستين لدعم علاقاتها بإثيوبيا، هذا وإن شهدت العلاقات بين الدولتين تطورًا إيجابيًا في العلاقات السياسية والكنيسة المصرية لدعم العلاقات بين الدولتين عقب ثورة يونيو ٢٠١٣(٢)، وظهر هذا جليًا في الزيارات المتبادلة بين الجانبين مثل زيارة بطريرك إثيوبيا لمصر بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٥ ومقابلته للرئيس المصري الذي أوضح لبطريرك إثيوبيا بداية عصر جديد للعلاقات المصرية–الإثيوبية والفرص الواعدة للتنمية وتنشيط التبادل التجاري بين البلدين وأن نهر النيل مصدر للتنمية للإثيوبيين وكذلك فهو مصدر رئيسي للاحتياجات المائية للمصريين(٣).

ب- العلاقات السياسية:

مرت العلاقات السياسية الحديثة بين مصر وإثيوبيا بفترات تباعد، وربما كان السبب الرئيسي وراء ذلك هو إسرائيل طمعًا منها في مياه نهر النيل والحلم الصهيوني القديم والمدون على جدران معابدهم لبناء دولته من الفرات إلى النيل، وتجدر الإشارة إلى أن إثيوبيا طورت علاقاتها مع إسرائيل عندما سمحت لها بافتتاح قنصلية لها في أديس أبابا

---

(1) Ibid, p. 25.

(٢) ياسر أبو الحسن، مرجع سابق، ص ٣٤٠.

(٣) سحر محمد الهادي الطحلاوي (٢٠١٥): مدى إمكانية دعم التعاون الاقتصادي الإثيوبي المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، ص ١٥.

أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، وأعطت لها الحق في الوجود العسكري في جزر أرخبيل ودهلك قبالة الساحل الإريترى عند مدخل البحر الأحمر الذى كانت تسيطر عليها الحبشة قبل انفصال إريتريا عنها، وذلك لإقامة مطار حربي وقاعدة عسكرية هناك مما يهدد الأمن القومي بالمنطقة(١)، وفي المقابل حصلت إثيوبيا على مساعدات إسرائيلية عسكرية وتدريب القوات المقاومة للثوار في إريتريا، وتترك أهداف إسرائيل من تواجدها في منطقة حوض النيل على مايلى(٢):

- تأمين ملاحتها البحرية عبر مضيق باب المندب، حيث تمثل إثيوبيا قاعدة حيوية لإسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر، حيث تدفن إسرائيل نفاياتها النووية في جزر البحر الأحمر.
- تحقيق الأمن السكاني عن طريق تهجير يهود الفلاشا الإثيوبية لزيادة كثافتها السكانية.
- تحقيق الأمن الاقتصادي بانفتاح تجارتها مع إفريقيا والشرق الأقصى عبر البحر الأحمر.
- حصار مصر والسودان سياسيًا وعسكريًا ومائيًا، حيث قامت بدعم قوات "جارانج" جنوب السودان لإيقاف مشروع قناة جونجلي والذي كان سيحافظ على مياه النيل من الضياع والهدر وسيفيد كل من مصر والسودان.

ولعل أبرز الوثائق التي تكشف دور إسرائيل في تأليب إثيوبيا على مصر بعد إعلانها بناء سد النهضة كتاب الخبير الإسرائيلي "أرنون شوفير" صراعات المياه في الشرق الأوسط، والذي يوضح فيه وجود مصالح استراتيجية ومخططات صهيونية في منطقة حوض النيل وأن نسب توزيع المياه بين دول نهر النيل لها تأثيرًا مباشرًا على إسرائيل ويهمها زيادة حصة إثيوبيا من مياه النيل(٣).

---

(١) محمد سالمان طايع (٢٠١١): تأثير القوى الإقليمية والدولية على التفاعلات المائية في حوض النيل، الأمن المصري المائي، الواقع والمستقبل، المجلس المصري للشئون الخارجية، القاهرة، ص ص ٥٧-٦٣.

(٢) جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٣) علي عبد محمود عبد الحميد (٢٠١٣): مضمون واتجاه وسائل الإعلام الإسرائيلي، منطقة حوض النيل نموذجًا، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، العدد ١، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص ٤٧.

وبمتابعة الصحف الإسرائيلية بعد إعلان إثيوبيا إنشاء سد النهضة يتضح اهتمام الصحف والمواقع الإليكترونية الإسرائيلية بنشر أخبار استمرار إثيوبيا في بناء سد النهضة وأنها لن تتوقف عن ذلك، وأن محاولة إبطاء العمل أو إيقافه من الجانب المصري غير مقبول إطلاقًا، كما قامت إسرائيل بإرسال أسلحة إلى إثيوبيا في ذلك الوقت، وهو مايوضح سعي إسرائيل لتعميق الخلاف بين مصر وإثيوبيا بسبب أزمة مياه نهر النيل(١).

ج- العلاقات المائية:

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر مسئولية إدارة شئون الدولة، كانت هناك ردود فعل دولية لهذا الحدث ومنها إثيوبيا، حيث أكدت تصريحات وزير الخارجية الإثيوبية "هيلا ميريام ديسالين" التي نشرت يوم ٤ مايو ٢٠١١ بصحيفة "ديلي مونيتور" الإثيوبية موافقة بلاده على تأجيل تصديق البرلمان الإثيوبي على الاتفاقية الإطارية التعاونية بين دول حوض النيل حتى انتخاب حكومة جديدة ورئيس جديد، وذلك إثر زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية خلال فترة ٢٩ أبريل – ٢ مايو ٢٠١١ إلى إثيوبيا(٢)، كما وافقت إثيوبيا أيضًا على طلب الوفد الشعبي بالسماح للخبراء بفحص تأثيرات سد النهضة على مصر، وأكد رئيس الوزراء الإثيوبي على أنه لو ثبت أن مشروع سد النهضة سيلحق أضرارًا بمصر والسودان سيجري تعديله، ثم كانت فترة حكم الإخوان لمصر من يونيو ٢٠١٢ إلى يونيو ٢٠١٣، حيث شهدت العلاقات المصرية-الإثيوبية توترًا واضحًا في تلك الفترة بسبب حدثين مهمين حدثا في منتصف يونيو ٢٠١٣ وهما(٣):

---

(١) جوزيف رامز أمين (٢٠١٢): العلاقات المصرية الإثيوبية، تحليل لأبعادها المختلفة، مجلة آفاق عربية، عدد ٣٥، ص ص ٥٩-٦٢.

(٢) جوزيف رامز أمين (٣٠-٣١ مايو ٢٠١١): التوجهات الإفريقية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٣٦.

(٣) زكي البحيري (٢٠١٥): استراتيجية التحرك المصري في أزمة سد النهضة الإثيوبي ومياه النيل، مؤتمر المياه والطاقة في حوض النيل، إمكانات التكامل والتنمية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص ص ٣٠٨-٣١١.

- إعلان إثيوبيا تحويل مجرى النيل الأزرق للبدء في إنشاء سد النهضة.
- تصديق البرلمان الإثيوبي على اتفاقية عنتيبي لتدخل بذلك حيز التنفيذ.

وجدير بالذكر أنه عندما تم الإعلان عن تحويل مجرى النيل الأزرق للشروع في بناء سد النهضة في منتصف يونيو ٢٠١٣، كان الرئيس المصري الأسبق موجودًا في إثيوبيا لحضور مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي قبل ذلك الإعلان بيومين فقط مما أوقع حكومة الإخوان المسلمين في الارتباك، ولم تستطع فعل شيئًا سوى الاستنكار، ومما زاد الأمر تعقيدًا عقد اجتماعات معلنة على أجهزة التليفزيون في حضور الرئيس الأسبق مع شخصيات من غير ذوي الاختصاص والتي صدرت عن بعضهم تهديدات غير مسئولة لإثيوبيا بخصوص شروعها في بناء سد النهضة، وفي ١٧ يونيو ٢٠١٣ قام وزير الخارجية المصرية بزيارة إثيوبيا لإزالة أي آثار سلبية نتجت عن بث الحوار التليفزيوني، ودعا وزير الخارجية المصري إلى وقف بناء السد لمدة سنة ولكن لم تقبل إثيوبيا مطالب الخارجية المصرية[١].

وخلال المرحلة الانتقالية التي تولى فيها الرئيس المصري السابق السلطة عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، دعا إثيوبيا إلى حوار صريح بشأن سد النهضة من أجل احتواء الأزمة قبل تفاقمها، وقد أشار إلى أن مصر لا تمانع قيام أية مشروعات تنموية في دول الحوض، واستعدادها الكامل للتعاون وتقديم الخبرات لدعم تلك المشروعات، وجاء ذلك في إطار التجاهل من الجانب الإثيوبي الواضح لتوصيات لجنة الخبراء الدولية.

فيما شهدت السياسة الخارجية المصرية عقب وصول الرئيس المصري الحالي إلى السلطة توجهًا جديدًا بشأن ملف مياه نهر النيل والتفاوض مع الجانب الإثيوبي بشأنه، حيث فرض ملف سد النهضة نفسه ضمن جملة التحديات التي واجهها النظام السياسي الجديد في مصر بعد ٣٠ يونيو، والتي ظهرت بشكل جلي في تحركات السياسة الخارجية المصرية، حيث ربط الخطاب المصري بين الأمن المائي وقضية التنمية في القارة كإطار للتعاون وليس سببًا للصراع في المنطقة، وهو ما أكدته القيادة السياسية خلال تحركاتها المتعددة[٢].

---

(١) أمنية سالم (٢٠١٧): معضلة الأمن القومي العربي، المكتب العربي للمعارف، ص ص ٩٣-٩٦.

(٢) أيمن السيد عبد الوهاب (٢٠١٦): السياسات المصرية تجاه سد النهضة، متطلبات تجاوز المعادلة الصفرية، الملف المصري، العدد ٢٠، ص ١٧.

وقد اتسم الخطاب المصري الرسمي منذ تولي الرئيس الحالي السلطة في ٢٠١٤ بتأكيده على تغليب المنهج التعاوني مع الجانب الإثيوبي في سد النهضة، حيث تعترف مصر بحق إثيوبيا في التنمية دون الإضرار بالمصالح المائية المصرية، وفي تطور جديد لم تعد المطالبة بإيقاف أعمال البناء في سد النهضة أمرًا ضروريًا بالنسبة للجانب المصري، بل انصب الاهتمام على مناقشة حجم البحيرة وفترة ملء المياه[١]. ومن ثم أضحى هناك تحول في صياغة الاستراتيجية التفاوضية بشأن الأزمة، هذا التحول نتج عن تطورين مهمين، تمثلا في إجراء دراسات حول مدى تأثير السد على مصر والسودان على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى إسناد مهمة إجراء تلك الدراسات إلى مكتب استشاري دولي، كما تم تشكيل لجنة وطنية مشتركة تتكون من أربعة أعضاء من كل دولة تتولى الإشراف على هاتين الدراستين، وقد هدفت مصر من هذا الحراك السعي نحو بناء الثقة مع الجانب الإثيوبي، حيث أكدت في كافة تحركاتها ولقاءاتها على أهمية النهج التعاوني من أجل تسوية أزمة سد النهضة[٢].

وإذ يشكل ملف المياه القضية الأبرز التي تعكس مسار العلاقات المصرية الإثيوبية خلال السنوات الماضية وإمكانية تأثيره على الأمن المائي المصري، فمنذ شروع الجانب الإثيوبي في بناء السد في أبريل ٢٠١١، تسعى مصر بكل السبل المتاحة من أجل تخفيف مخاطره على حصة مصر المائية من مياه نهر النيل[٣]، الأمر الذي دفعها إلى اتباع النهج التفاوضي مع إثيوبيا الذي شهد عددا من المحطات النوعية التي كان لها تأثيرها في مسار المحادثات بين الدولتين في قضية المياه، وقد تمثلت أبرز تلك المحطات منذ عام ٢٠١٤ في:

---

(١) خالد حنفي علي (أبريل ٢٠١٦): تأثير ميزان القوى الجديد في إفريقيا في علاقات مصر وإثيوبيا، الملف المصري، عدد ٢٠، ص ص ٢٨-٢٩.

(٢) حمدي عبد الرحمن (١٧ سبتمبر ٢٠١٤): سد النهضة والخيار التفاوضي، الأهرام اليومي، متاح على، https://gate.ahram.org.eg/daily/News/326348.aspx

(٣) حمدي عبد الرحمن (نوفمبر ٢٠١٨): مصر والتحولات في القرن الإفريقي، نحو شراكات تعاونية جديدة، كراسات استراتيجية، العدد ٢٩٤، ص ص ٤٨-٥٠.

١. إعلان مالابو/غينيا الاستوائية (يونيو ٢٠١٤):

تم إحياء مسار المفاوضات بين مصر وإثيوبيا بعد لقاء الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإثيوبي السابق على هامش أعمال القمة الإفريقية في مالابو بغينيا الاستوائية في يونيو ٢٠١٤، وقد اتفق الجانبان في هذه القمة على البدء في الإعداد لانعقاد اللجنة الثنائية المشتركة، بما يرسي دعائم فصل جديد من العلاقات الثنائية بين الدولتين(١).

٢. إعلان المبادئ (مارس ٢٠١٥):

يعد إعلان المبادئ declaration of principles أبرز مخرجات القمة الثلاثية التي جمعت الرئيسين المصري والسوداني ورئيس الوزراء الإثيوبي السابق، والتي انعقدت في العاصمة السودانية الخرطوم في ٢٣ مارس ٢٠١٥، حيث تم الاتفاق على بعض المبادئ التي كان لها عدة دلالات سياسية، حيث أزالت جزءا من حالة التوتر والصراع التي سيطرت على العلاقات المصرية الإثيوبية عقب الخلافات بين الدولتين على سد النهضة، كما أنها تعتبر بمثابة ترجمة فعلية لمخرجات إعلان مالابو بعد أن كانت مجرد نوايا(٢)، وهكذا أعلنت مصر لأول مرة قبولها المبدئي لسد النهضة وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في تلك الاتفاقية، وهناك مجموعة من الأسباب أسهمت في دفع مصر في اتجاه قبول إعلان المبادئ رغم افتقاره لقوة الإلزام، من أهمها(٣):

- أصبح السد أمرًا واقعًا، ووصل إلى مرحلة متقدمة من عملية البناء.
- انقسم حلفاء مصر الإقليميين والدوليين إلى فريقين؛ فريق قام بتأييد مشروع السد، بينما التزم الفريق الآخر الصمت حيال المشروع، حتى أن السودان نفسه كان قد أبدى تأييده للمشروع قبل أن يتحفظ عليه لاحقًا.

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠١٣-٢٠١٤): مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ص ٤٧٢-٤٧٤.

(2) Joseph Lindqvist, op. cit., p. 22. Also:
- Hana Attia and Mona Saleh, op. cit., p. 3.

(3) Mennatallah Nasr Atwan, op. cit., p. 14.

واختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بقبول مصر لاتفاقية إعلان المبادئ بين مؤيد لها ومعارض، فمن جهة يرى بعض المسئولين المصريين أنها خطوة إيجابية نحو التوصل إلى اتفاق حول سد النهضة، حيث تم الاتفاق على اجتماع مصر وإثيوبيا على مائدة المفاوضات لمناقشة المبادئ الرئيسية لتشغيل السد، وذلك بعد فترة طويلة من التوتر والنزاع، ومن جهة أخرى يري البعض أن هذا الاتفاق غير عادل لمصر، لأنه لم يحفظ لها حقوقها في مياه النيل، ولم يتضمن أي إشارة إلى المعاهدات المائية التاريخية، لاسيما معاهدتي ١٩٢٩ و١٩٥٩، علاوة على أنه لم يتضمن أي بنود تلزم إثيوبيا بإعادة النظر في حجم السد وسعته التخزينية(١).

٣. الزيارات المتبادلة:

قام الرئيس المصري الحالي بحوالي ستة زيارات رسمية إلى إثيوبيا التقى خلالها برئيس الوزراء الإثيوبي من أجل بحث تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين فضلًا عن اللقاءات التي جمعتهما على هامش العديد من المحافل الإقليمية والدولية باستمرار، وقد حظيت زيارة الرئيس إلى إثيوبيا في مارس ٢٠١٥ باهتمام ملحوظ، خاصة أنها تضمنت إلقاء كلمة أمام البرلمان الإثيوبي، والتي أكد خلالها بأنه لن يسمح لسد النهضة أن يكون سببًا في خلق أزمة أو مشكلة أو عائق أمام تطوير العلاقات الإثيوبية بشكل خاص، ومع إفريقيا بشكل عام(٢)، كما قام رئيس الوزراء الإثيوبي الحالي عقب وصوله إلى السلطة بزيرة رسمية إلى القاهرة في يونيو ٢٠١٨ ووعد بألا تلحق المشروعات المائية الإثيوبية الضرر بمصر، الأمر الذي قلل من حالة التوتر في العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا في الوقت الذي أكد فيه الرئيس المصري خلال تلك الزيارة بأن مصر لا تعترف بالحل العسكري لهذا النزاع، ومع ذلك لم تشهد المحادثات بشأن سد النهضة أي تقدم ملحوظ بسبب الأمور الخلافية بين الدولتين(٣).

---

(1) Ibid, p. 29.

(٢) مصطفى أحمدي (٢٠١٥): زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية إلى القاهرة، رؤية تحليلية، مجلة آفاق عربية، العدد ٤٣، ص ص ٩٩-١٠٤.

(3) International Crisis Group (20 March 2019): Bridging the Gap in the Nile Waters Dispute, Brussels, International Crisis Group, Africa Report, no. 271, pp. 1-40.

٤. المسار الفني في أزمة سد النهضة منذ عام ٢٠١٣:

تم عقد حوالي ١٧ جولة تفاوضية للجنة الثلاثية الفنية من الدول الثلاث (مصر وإثيوبيا والسودان) منذ نوفمبر ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩، وخلال تلك الجولات برز الحرص الإثيوبي على إطالة المحادثات من خلال رفض المقترحات التي تقدم بها الجانب المصري، وعدم إبداء المرونة بالرغم من المرونة التي أبداها الجانب المصري بشأن مشروع إثيوبيا في بناء سد النهضة دون موافقة مصرية بالرغم من أن المعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع إثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل تعطي لمصر الحق في معارضتها، كما أوضحت هذه الجولات أن سياسة النفس الطويل في المحادثات التي تبنتها مصر لم تعد صالحة كون أن عامل الوقت قد تحول إلى عامل ضغط على المفاوض المصري.

٢) اليمن:

ترتبط اليمن بعلاقات ضاربة في القدم بدول القرن الإفريقي، فقديمًا توالت الهجرات اليمنية إلى هذه المنطقة وساهمت في تأسيس دويلات عدة فضلًا عن الصلات التجارية التي كانت تربط اليمن بهذه المنطقة الهامة، وحديثًا ترتبط اليمن بعلاقات وطيدة مع دول القرن الإفريقي، وإن شاب هذه العلاقة بعض التوتر، حيث إن منطقة القرن الإفريقي ودولها أصبحت موضع اهتمام للسياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، حيث تتبع علاقات اليمن بالدول الواقعة في هذه المنطقة من منظور استراتيجي لا يقل أهمية عن علاقاتها بالدول الواقعة في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج لعدة اعتبارات منها، الروابط التاريخية والثقافية والجوار الجغرافي، كما أن أية أحداث في أي من دول منطقة القرن الإفريقي تنعكس مباشرة على اليمن(١).

تعتبر العلاقات اليمنية بالحبشة علاقات قديمة، حيث يعود تأريخها إلى القرن السادس الميلادي وتحديدًا في عام ٥١٨، حيث تؤكد المصادر التاريخية إلى أن مملكة سبأ امتدت لتشمل اليمن وبلاد الحبشة أو ما كان يسمى مملكة أكسوم، ولم تتأثر تلك العلاقات بالصراعات التي كانت جارية آنذاك، وظلت العلاقة قائمة بين الدولتين، وحديثًا في العام ١٩٣٥ تم توقيع أول اتفاقية صداقة وتعاون بين الإمام يحيى والإمبراطور هيلا سيلاسي

---

(١) زيد على حسن الوريث (٢٠١١): العلاقات اليمنية مع دول القرن الإفريقي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العلمية، العدد ١، جامعة إفريقيا العالمية، ص ٨٠.

الأول، واتفق الطرفان آنذاك على أن تجدد تلك الاتفاقية تلقائيًا كل خمس سنوات إلا إذا رغب الطرفان في إنهائها، وخلال عقد التسعينيات شهدت العلاقات بين الدولتين مرحلة جديدة نتيجة للمتغيرات التي مرت بها كلتاهما، ففي إثيوبيا سقط نظام "منجستو" الاشتراكي، وفي اليمن جرى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، ولقد كان لإثيوبيا موقف إيجابي خلال حرب الانفصال التي مرت بها اليمن عام ١٩٩٤[١].

وعلى الرغم من اعتراف اليمن باستقلال إريتريا، إلا أن إثيوبيا أبدت وساطتها خلال أزمة حنيش وأوفدت وزير خارجيتها آنذاك لليمن في عام ١٩٩٥، ولكن في المقابل اتسمت العلاقات اليمنية الإثيوبية بالفتور حتى عام ١٩٩٨، حيث بدأت بعد ذلك تشهد شيئًا من التطور والتواصل من خلال الزيارات المتبادلة، وتم خلال العام ١٩٩٩ انعقاد الاجتماع الأول للجنة الإثيوبية اليمنية في صنعاء، وفي مطلع العام ٢٠٠٢ شهدت العلاقات بين الدولتين تطورًا ملحوظًا، حيث قام رئيس الوزراء الإثيوبي بزيارة اليمن وانعقدت قمة ثلاثية بين وزير الخارجية الإثيوبي والرئيس اليمني الأسبق والرئيس السوداني الأسبق وتم الاتفاق على إعلان تجمع صنعاء الذي تم الإعلان عن تأسيسه في العام ٢٠٠٣ في أديس أبابا[٢].

أما العلاقات الاقتصادية فقد شهدت هي الأخرى تطورًا ملموسًا، حيث استمر انعقاد اللجنة الاقتصادية المشتركة بين الجانبين بانتظام، وتم توقيع العديد من اتفاقيات التعاون، كما أن هناك تبادلًا تجاريًا بين الدولتين، حيث بلغت الصادرات اليمنية لإثيوبيا خلال العام ٢٠٠٧ نحو ٢,٢٣٩,٢٦٨ ريال، أما الواردات الإثيوبية إلى اليمن خلال العام نفسه فقد بلغت نحو ١,٨٨٩,٩٥٨ ريال[٣]، وحاليًا تعتبر العلاقات بين الدولتين متميزة، حيث تعتبر الدولتان عضوين مؤسسين لتجمع صنعاء، وهنالك تنسيق في مختلف القضايا الإقليمية والدولية وتبادل مستمر للزيارات على كافة المستويات.

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ص ٨٢-٨٣.

(٢) أحمد الأصبحي (٢٠٠٧): إشكالية الصراع في القرن الإفريقي ودور اليمن في بناء السلام، قراءة التطورات الراهنة في القرن الإفريقي والحالة الصومالية، مطابع المتنوعة، صنعاء، ص ٩.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٨)، كتاب الإحصاء السنوي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، ص ٩٥.

٣) السعودية:

تزايدت أهمية منطقة القرن الإفريقي، والتي تعتبر إثيوبيا جزءا منها، بالنسبة للدول الخليجية وخاصة السعودية مع تصاعد التهديدات التي تواجها في محيطها الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بحركة المرور في البحر الأحمر، لاسيما التجارة النفطية، بالإضافة إلى المساعي من بعض القوى لتطويق منطقة الخليج العربي، والتي تجلت في تطورات المشهد اليمني ونشاط جماعة الحوثي بمساندة إيرانية تشكل مصدر خطر وتهديد لأمن دول الخليج العربي، فضلًا عن الدور المناوئ لبعض الدول مثل تركيا وقطر، ولذلك تسعى السعودية إلى تحقيق تأثير استراتيجي في المنطقة يجمع بين المساعدات الإنسانية والتصدي للنفوذ الإيراني في المنطقة(١).

وتتعدد الاستثمارات السعودية في إثيوبيا لتشمل العديد من المجالات على رأسها القطاع الزراعي، حيث تساهم السعودية في استزراع حوالي ١٠ مليون فدان في إثيوبيا، كما وقعت خمس اتفاقيات في المجال الزراعي ضمن ١٦ اتفاقية تم توقيعها بين الطرفين، حيث بلغ عدد المشروعات الاستثمارية السعودية في إثيوبيا أكثر من ٢٩٤ مشروعًا بقيمة تصل إلى ٣ مليارات دولار، منها ١٤١ مشروعًا في القطاع الزراعي والحيواني، و٦٤ مشروعًا في القطاع الصناعي، وتقدر الاستثمارات السعودية الحالية في الدولة الإثيوبية بنحو ١٣,٣ مليار دولار، ففي ٢٠١٦ وقعت السعودية مع إثيوبيا اتفاقيات بقيمة ١٦٠ مليون دولار، وحصل أكثر من ٣٠٥ مستثمر سعودي على تراخيص للاستثمار في إثيوبيا في كافة المجالات في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٦، وهو ما عزز من عدد الشركات السعودية ليتجاوز ٦٩ شركة و٣٠٣ مشروع، وتمثل الاستثمارات السعودية الزراعية حوالي ٣٠% من مجموع استثماراتها في إثيوبيا(٢).

وعلى الجانب السياسي استضافت السعودية محادثات مباشرة بين إريتريا وإثيوبيا أدت إلى اتفاق سلام وقعه الطرفان في ٦ سبتمبر ٢٠١٨، ويمكن اعتبار أن التحركات الخليجية عامة والسعودية خاصة تجاه دولة إثيوبيا تمثل واحدة من التحديات التي تواجه

---

(1) Neil Melvin (2019): Managing the New External Security Politics of the Horn of Africa Region, SIPRI Policy Brief, pp. 3-5.

(2) Shady Ahmed Mansour, Yara Yehia Ahmed (2019): Saudi Arabia and UAE in the Horn of Africa, Containing Security Threats from Regional Rivals, Contemporary Arab Affairs, Vol. 12, Number 3, p. 99.

الدولة المصرية في المنطقة، فعلى الرغم من حالة التقارب بين الطرفين المصري والسعودي منذ ثورة ٣٠ يونيو المصرية، إلا أن هناك تباينًا في الأهداف والمصالح بين مصر والسعودية في الإقليم، وهو ما يكشف عنه حجم الاستثمارات السعودية في إثيوبيا وارتباطها غير المباشر بأزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا، فضلًا عن التوسع في بناء القواعد العسكرية في بعض دول المنطقة، علاوة على السيطرة على الموانئ البحرية على ساحل البحر الأحمر وهو ما يمكن أن يشكل عبئًا على الأمن القومي المصري في المرحلة المقبلة.

الخاتمة:

رغم تعدد السياسات وتعاقب الأنظمة السياسية المختلفة، منذ قيام دولة إثيوبيا في حيزها الجغرافي القديم وحتى إعلان الدولة الحديثة، إلا إن موقعها كان له الدور البارز في رسم سياساتها الداخلية والخارجية، وتحديد سلوكها تجاه الدول والشعوب المجاورة لها، ومن اللافت أن سلوك الدولة الإثيوبية تجاه الدول المجاورة كان دائم التغير، سلبًا وإيجابًا، بتغير رقعتها وتمدد موقعها، قربًا وبعدًا عن البحر.

فموقع دولة إثيوبيا المنعزل والحبيس داخل نطاق الهضبة الإثيوبية هو ما دفع "منليك الثاني"، بعد توليه حكم إثيوبيا سنة ١٨٨٩، إلى العمل على توسيع تلك الرقعة الضيقة المنعزلة والحبيسة داخل الهضبة، وذلك من خلال تبنيه سياسة استعمارية توسعية، حيث قام بضم الأقاليم المحيطة بها، والتي تشمل أقاليم الأوجادين والدناكل وأوروميا والسهل السوداني، لكي يضمن الوصول إلى البحر، ومن ثم الخروج بالدولة من عزلتها الجغرافية. ومن الملاحظ أن تلك السياسة التوسعية، المدفوعة برغبة جيوبوليتيكية للتغلب على حالة العزلة التي يفرضها موقع إثيوبيا، لم تسهم في تنمية قوة الدولة وتثبيت أركانها، وإنما أضافت إلى عيوبها الجيوبوليتيكية، فجعلتها أكثر ضعفًا، حيث أفرزت تلك السياسة التوسعية حالة من الكراهية المتأصلة بين المجموعات العرقية المتباينة التي تشكل قوام دولة إثيوبيا، وازداد الأمر سوءًا بممارسات الأنظمة السياسية الحاكمة في دولة إثيوبيا، حيث تعاملت تلك الأنظمة مع الأقاليم المجاورة التي ضمتها إلى الدولة بنوع من الشدة السياسية، المصحوبة بالغطرسة والاستبداد وقمع الثقافة والهوية.

وهكذا أصبح الإقليم السياسي لدولة إثيوبيا يضم الكثير من الأقليات المتعددة المتشاحنة فيما بينها، والمناوئة للدولة أيضًا، ويزداد الأمر تعقيدًا بحقيقة أن تلك الأقليات

تسكن أطراف الدولة، ويشعرون بالصلة والتقارب مع شعوب الدول المجاورة، لذلك أصبحت دولة إثيوبيا في وضعها الحالي تعاني من عيوب جيوبوليتيكية عديدة وبارزة، تتمثل في النزعات الانفصالية المصحوبة بالانتفاضات العنيفة والتمرد المسلح لبعض القوميات والكيانات داخل الدولة. ولا أدل على ذلك من انفصال إريتريا واستقلالها في ١٩٩٣، وكذلك تمرد "رايا-أزيبو" في ١٩٢٨، وتمرد "ويان" في تيجراي عام ١٩٤٣، وتمرد "بالي" عام ١٩٦٤، وانتفاضة "كوجام" عام ١٩٦٨، ومؤخرًا انتفاضة تيجراي في ٢٠٢١، فضلًا عن مشاكل الأقليات الصومالية على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية المتمثلة في إقليم الأوجادين.

وكما خلقت تلك الحالة من التعقيد في التركيب الديموجرافي لدولة إثيوبيا، خاصة في أطرافها، دولة هشة في تركيبها الداخلي، فقد أفرزت أيضًا علاقات متوترة مع الدول المجاورة، التي استقطعت إثيوبيا أجزاءً من معظمها في مرحلة بناء الدولة، بغرض الوصول إلى البحر، خاصة وأن هناك قلق تاريخي سيطر على سلوك جميع الأنظمة الإثيوبية، وهو الشك في الدول المجاورة.

وفي الآونة الأخيرة، لاسيما منذ تولي "آبي أحمد" السلطة في إثيوبيا، برز أثر الموقع في تشكيل سلوك الدولة الإثيوبية تجاه الدول المجاورة لها، وذلك من خلال ما عُرِف باسم "سياسة الموانئ"، حيث دفع الموقع الحبيس دولة إثيوبيا إلى تبني سياسات مرنة مع دول الجوار المطلة على البحر الأحمر مثل جيبوتي والصومال، في ظل الخلاف مع إريتريا والذي أفضى إلى مواجهة عسكرية في الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٠ وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما حتى يوليو ٢٠١٨، بالإضافة إلى أمن البحر الأحمر الذي يمثل مكونًا رئيسيًا في علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي مثل السودان.

وجاء الاحتياج الإثيوبي إلى موانئ بحرية كمنفذ لها إلى المياه دافعًا لها إلى إقامة علاقات استراتيجية مع دولة السودان لاستغلال موانئها وتحديدًا ميناء بورت سودان، وضم السودان إلى مشروعات مشتركة في الطاقة من أجل سحب الجانب السوداني إلى صفها على حساب العلاقات مع قوى إقليمية أخرى مثل مصر. ويأتي تغيير القيادة السياسية في إثيوبيا من أكثر التغيرات تأثيرًا في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، كونه استطاع أن يحرك المياه الراكدة في المشهد السياسي والجيوسياسي بها بالإعلان عن عملية مصالحة شاملة بدأت بالمصالحة التاريخية بين إثيوبيا وإريتريا، ومحاولة فض الاشتباك بين بعض دول المنطقة في عدد من الخلافات التي تدور بينها منذ سنوات عدة،

إلا إنه في نفس الوقت تشهد البلاد تحديات داخلية من شأنها تحجيم التحركات الخارجية لآبي أحمد في ظل تصاعد الصراعات والنزاعات العرقية بين بعض الإثنيات القومية في عدد من الأقاليم بالبلاد، مثل الأورومو والأمهرة وتيجراي والإقليم الصومالي في إثيوبيا، والتي تهدد استقرار البلاد، خاصة في المرحلة المقبلة، فضلًا عن المحاولة الانقلابية الفاشلة، التي شهدها إقليم أمهرة، وأسفرت عن مقتل حاكم ولاية أمهرة ومستشاره الخاص، ومقتل رئيس أركان الجيش الإثيوبي على يد حارسه الشخص، الأمر الذي يعكس حجم التحديات التي تواجه النظام الإثيوبي خلال المرحلة المقبلة وتداعياتها المحتملة على حركة السياسة الخارجية الإثيوبية في محيطها الإقليمي والدولي في ظل التنافس المتنامي من عدة قوى مختلفة تطمح إلى السيطرة على المنطقة وعلى رأسها إسرائيل وإيران وتركيا.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

١. إبراهيم طرخان (١٩٥٩): الإسلام والممالك الإسلامية في الحبشة في العصور الوسطى، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٨.

٢. إجلال رأفت، إبراهيم نصر الدين (١٩٨٥): القرن الإفريقي، المتغيرات الداخلية والصراعات الداخلية، دار النهضة العربية، القاهرة:

٣. أحمد إبراهيم محمود (مايو ٢٠٠٧): إثيوبيا والمسألة الصومالية، من التحكم عن بعد إلى الغزو العسكري، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٩.

٤. أحمد الأصبحي (٢٠٠٧): إشكالية الصراع في القرن الإفريقي ودور اليمن في بناء السلام، قراءة التطورات الراهنة في القرن الإفريقي والحالة الصومالية، مطابع المتنوعة، صنعاء.

٥. إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بين دول الحوض، متاح على: www.moqatel.com.

٦. أسامة عبد الرحمن أبو بكر (٢٠١٤): تأثير السياسة الخارجية الإثيوبية على السودان في فترة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩٠–٢٠١٢)، دار الكتاب الجامعي.

٧. أماني الطويل (أكتوبر ٢٠١٩): أمن البحر الأحمر، التطورات الراهنة والخيارات المصرية، بدائل، عدد ٣٦.

٨. أمنية سالم (٢٠١٧): معضلة الأمن القومي العربي، المكتب العربي للمعارف.

٩. أميرة عبد الحليم (١٠ ديسمبر ٢٠٢٠): الأزمة الداخلية في إثيوبيا، الأسباب والسيناريوهات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/17002.aspx.

١٠. أميرة علي أحمد همت (٢٠١٤): مستقبل العلاقات السودانية الإثيوبية وأثرها على دول حوض النيل، أعمال المؤتمر الدولي السنوي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

١١. الأمين عبد الرازق آدم (٢٠٠٩): إثيوبيا، التطورات السياسية والعلاقات مع دول الجوار (١٩٩١م–٢٠٠٩م)، شركة مطابع العملة، الخرطوم.

١٢. أنتوني سوريال عبد السيد (٢٠٠٣): العلاقات المصرية الإثيوبية (١٨٥٥-١٩٣٥م)، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
١٣. إيمان رجب (سبتمبر ٢٠١٤): إعادة التفكير في مفهوم الجوار في العلاقات الدولية، مجلة مفاهيم المستقبل، العدد ٢.
١٤. أيمن السيد عبد الوهاب (٢٠١٦): السياسات المصرية تجاه سد النهضة، متطلبات تجاوز المعادلة الصفرية، مجلة الملف المصري، العدد ٢٠.
١٥. أيمن شبانة (يوليو ٢٠١٥): إثيوبيا وتهديد الأمن القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١.
١٦. أيمن كمال أمين (٢٠٠٠): الحكومة العسكرية الأولى ١٩٨٥م-١٩٦٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين.
١٧. بشير محمد سعيد (بدون تاريخ): الدبلوماسية السودانية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم.
١٨. التقرير الاستراتيجي الإفريقي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
١٩. التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٢٠. التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠١٣-٢٠١٤): مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٢١. التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠١٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٢٢. جلال الدين محمد صالح (٢٠٠٤): القرن الإفريقي، أهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١.
٢٣. جلال يحيي، محمد نصر مهنا (١٩٨١): مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف.
٢٤. جمال محمد السيد ضلع (٢٠٠٨): إثيوبيا، الأوضاع السياسية الداخلية والتوجهات الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، غريان، ليبيا.
٢٥. الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٨)، كتاب الإحصاء السنوي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء.

٢٦. جوزيف رامز أمين (٢٠١٢): العلاقات المصرية الإثيوبية، تحليل لأبعادها المختلفة، مجلة آفاق عربية، عدد ٣٥.
٢٧. جوزيف رامز أمين (٢٠١٩): التطورات السياسية بمنطقة القرن الإفريقي، رؤية تحليلية، آفاق عربية، عدد ٤٨.
٢٨. جوزيف رامز أمين (٣٠-٣١ مايو ٢٠١١): التوجهات الإفريقية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
٢٩. حامد عثمان أحمد (١٩٩١): علاقات السودان الخارجية والبعد العربي الإفريقي، سلسلة الدراسات السودانية، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية.
٣٠. حسن الشافعي (٢٠٠٥): النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا، هل يشعل حربًا ثالثة بينهما، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩.
٣١. حسن مكي محمد (٢٠١٢): الحركات الثورية في إثيوبيا، قراءات سياسية، العدد ١٣، ص ١٩٨.
٣٢. حسين خلف موسى (٢٠ مايو ٢٠١٤): إثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الإسرائيلي في حوض النيل، الرؤى والإشكاليات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، متاح على: https://democraticac.de/?p=1310:
٣٣. حمدي عبد الرحمن (١٧ سبتمبر ٢٠١٤): سد النهضة والخيار التفاوضي، الأهرام اليومي، متاح على، https://gate.ahram.org.eg/daily/News/326348.aspx
٣٤. حمدي عبد الرحمن (نوفمبر ٢٠١٨): مصر والتحولات في القرن الإفريقي، نحو شراكات تعاونية جديدة، كراسات استراتيجية، العدد ٢٩٤.
٣٥. خالد حنفي علي (أبريل ٢٠١٦): تأثير ميزان القوى الجديد في إفريقيا في علاقات مصر وإثيوبيا، الملف المصري، عدد ٢٠.
٣٦. خلود محمد خميس (أبريل ٢٠٠٧): الخلفيات التاريخية للدور الإثيوبي في الصومال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨.
٣٧. داليا سعد الدين (٢٠١٧): إثيوبيا: التوسع وتأسيس الدولة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٣٨. رشا محمد أحمد أمين (٢٠١٤): الحركة الشعبية في جنوب السودان، دار الكتب والوثائق القومية.

٣٩. الرشيد الشيخ عبد الرحمن (١٩٨٥): العلاقات السودانية الإثيوبية، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم.
٤٠. ريم عفيفي عبد الستار عفيفي (٢٠١٥): سياسات الصراع الداخلي في دولة جنوب السودان ومستقبل الدولة الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة.
٤١. زكي البحيري (٢٠١٥): استراتيجية التحرك المصري في أزمة سد النهضة الإثيوبي ومياه النيل، مؤتمر المياه والطاقة في حوض النيل، إمكانات التكامل والتنمية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
٤٢. زهرة طبيب (٢٠١٧): الصراع الإيطالي الإثيوبي (١٨٩٦-١٩٣٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قالمة، الجزائر.
٤٣. زيد على حسن الوريث (٢٠١١): العلاقات اليمنية مع دول القرن الإفريقي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العلمية، العدد ١، جامعة إفريقيا العالمية.
٤٤. سحر محمد الهادي الطحلاوي (٢٠١٥): مدى إمكانية دعم التعاون الاقتصادي الإثيوبي المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
٤٥. سلمان محمد أحمد، لماذا يتعين على السودان الانضمام إلى اتفاقية عنتيبي لمياه النيل، متاح على: www.sudannile.org.
٤٦. سلوى لبيب (يوليو ١٩٩٣): الدور الإقليمي لإريتريا المستقلة، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٨، الملف الأول.
٤٧. السيد رجب حراز (١٩٥٧): إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة.
٤٨. السيد فليفل (٢٠١٧): مصر الإفريقية، أوراق تاريخية ورؤى سياسية معاصرة، الدور وتحديات الوجود والروابط والعلاقات، دار الندوة، القاهرة.
٤٩. شادي عبد الوهاب (٢٠١٧): الانفصال، أنماط ومحددات المحاولات الانفصالية من واقع الخبرات الدولية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ٢٣.
٥٠. صلاح الدين حافظ (١٩٨٢): صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة.
٥١. صلاح حليمة (٣٠ يونيو ٢٠٢١): إثيوبيا ودول الجوار، تعاون أم تصادم، جريدة الأهرام المصرية، متاح على https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/814103.aspx

٥٢. صلاح عبد الرحمن علي (٢٠١٧): المطامع الأوروبية في أعالي النيل بوسط إفريقيا (١٨٩٨-١٩٢١م)، مجلة جامعة السلام، العدد ٥.
٥٣. عارف عبد القادر سعيد (٢٠٠٢): سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٥٤. عبد الرحمان قراش (٢٠١٧): العلاقات البريطانية الإثيوبية من حملة نابيير ١٨٦٨ إلى غاية تحرير إثيوبيا من الاحتلال الإيطالي ١٩٤١، مجلة تاريخ العلوم، العدد ٧.
٥٥. عبد العزيز راغب شاهين (٢٠١١): الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٥٦. عبد العزيز عبد الجليل حسن العروسي (٢٠٠٧): ممالك الطراز الإسلامي في بلاد الحبشة ١٢٠٠-١٥٠٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
٥٧. عبد الله إسماعيل (٢٠١٣): إريتريا خلال عقدين (١٩٩١-٢٠١١)، مركز دراسات القرن الإفريقي، التقرير الشامل رقم ١.
٥٨. عبد الله الزبير يوسف الزبير (٢٠٢١): مملكة أكسوم، مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر والاتحاد الدولي للمؤرخين، العدد ٨.
٥٩. عبد الله عبد الرازق إبراهيم، شوقي الجمل (١٩٩٧): تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
٦٠. عبد الملك عودة (١٩٩٨): السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل، مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٢.
٦١. عبد المنعم سعيد (٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠): التغير في النظام الدولي، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، متاح على:
https://idsc.gov.eg/IDSC/Default.aspx
٦٢. علي عبد محمود عبد الحميد (٢٠١٣): مضمون واتجاه وسائل الإعلام الإسرائيلي، منطقة حوض النيل نموذجًا، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، العدد ١، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
٦٣. علياء الحسين محمد كامل (٢٠١٤): التعددية العرقية والصراع في إثيوبيا، أعمال المؤتمر السنوي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

٦٤. فتحي محمد مصيلحي (١٩٩٢): خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية، القاهرة.
٦٥. فيصل عبد الرحمن علي طه (١٢ فبراير ٢٠٢١): الاستعمار والحدود السودانية الإثيوبية، صحيفة السوداني، متاح على:
https://www.alsudaninews.com/ar/?p=112459
٦٦. محجوب الباشا (١٩٩٨): التنوع العرقي في سياسة السودان الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم.
٦٧. محسن حسن (٢٠١٦): جمهورية كينيا، دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، متاح على:
http://mogadishucenter.com
٦٨. محمد العربي (١٧ يونيو ٢٠٢١): دبلوماسية النيل، لماذا لا ترغب مصر في خوض حرب ضد إثيوبيا، متاح على: https://www.aljazeera.net.
٦٩. محمد خميس الزوكة (١٩٩٩): الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، المجلد العاشر، مكتبة الملك الفهد للنشر والتوزيع، الرياض.
٧٠. محمد خوجلي الأمين (٢٠٠٢): العلاقات السودانية الإثيوبية مايو ١٩٦٩م-٢٠٠٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.
٧١. محمد سالمان طايع (٢٠١١): تأثير القوى الإقليمية والدولية على التفاعلات المائية في حوض النيل، الأمن المصري المائي، الواقع والمستقبل، المجلس المصري للشئون الخارجية، القاهرة.
٧٢. محمد سعيد محمد الحسن (١٩٩٧): صناعة الحكومات في السودان، الخرطوم.
٧٣. محمد عبد العزيز يوسف (١٩٩٩): موقع العراق الجغرافي وأثره على سلوكه السياسي تجاه دول الجوار، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، المجلد ٣٣.
٧٤. محمد عبد الغني سعودي (٢٠٠٥): أفريقيا المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٧٥. محمد عمر بشير (١٩٨٢): العلاقات الغربية الإفريقية، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، الخرطوم.
٧٦. محمد محمود إبراهيم الديب (١٩٧٧): الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٧٧. محمد مورو، الصراع الدولي والإقليمي على الصومال، متاح على:
www.google.com

٧٨. محمود أبو العنين (٢٠٠٦-٢٠٠٧): الصراع في الصومال والتدخلات الإقليمية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، مركز البحوث الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
٧٩. محمود توفيق (١٩٨٣): المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس، دار المريخ للنشر.
٨٠. محمود زكريا محمود (مارس ٢٠١٧): الأدوات المتنافسة، القوى الإقليمية الصاعدة وإدارة الصراعات في شرق إفريقيا، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد ٢٦.
٨١. محمود محمد أبو العينين (١٩٩٣): إريتريا في ظل الحكومة الإريترية المؤقتة، التحديات الداخلية والمتغيرات الدولية، الجمعية الإفريقية، القاهرة.
٨٢. محمود محمد أبو العينين (٢٠٠٩-٢٠١٠): مصر وإثيوبيا وإريتريا، غلبة الطابع السلمي والتعاوني للعلاقات عبر التاريخ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة.
٨٣. مختار شعيب (١٩٩٨): الصراع الإريتري الإثيوبي على الحدود، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٣.
٨٤. مختار عجوبة (١٩٩٦): مشكلة جنوب السودان وأثرها على مستقبل العلاقات الإفريقية، المستقبل العربي، العدد ٨٨.
٨٥. مصطفى أحمدي (٢٠١٥): زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية إلى القاهرة، رؤية تحليلية، مجلة آفاق عربية، العدد ٤٣.
٨٦. منى حسين عبيد (٢٠١٢): السودان ومحيطه الإقليمي، دراسة في المشكلات السياسية، بيت الحكمة العراقي.
٨٧. نادية عبد الفتاح (٢٠١٤): السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه الدول العربية، مجلة الشئون الإفريقية، العدد ٨.
٨٨. نبيه الأصفهاني (أكتوبر ١٩٧٨): المواجهات المسلحة الإثيوبية الصومالية، ملف حرب الأوجادين في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤.
٩٠. هيفاء أحمد محمد يونس (يونيو ٢٠٠٥): المصالحة الصومالية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٦.
٩١. وكالة السودان للأنباء، العلاقات السودانية الإثيوبية، ملف رقم ١.

٩٢. ياسر أبو الحسن (مايو ٢٠١٥): العلاقات السودانية المصرية الإثيوبية المشتركة من خلال مياه النيل، أعمال المؤتمر الدولي السنوي لمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
٩٣. يسن الناصر (بدون تاريخ): نزاع الحدود السودانية الإثيوبية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

1. A.J. Enterline (1998): Regime Changes, Neighborhoods, and International Conflict, The Journal of Conflict Resolution, vol. 42, no. 6.
2. A.J.P. Taylor (1950): Prelude to Fashoda, The Question of the Upper Nile, 1894-5, The English Historical Review, vol. 65, no. 254.
3. A.K. Irvine (1965): On the Identity of Habashat in the South Arabian Inscriptions, Journal of Semitic Studies, vol. 10, no. 2.
4. Abdulqawi A. Yusuf (1980): The Anglo-Abyssinian Treaty of 1897 and the Somali-Ethiopian Dispute, Horn of Africa, vol. 3, no. 1.
5. Adibe Clement (1995): Managing Arms in Peace Processes: Somalia, United Nations, New York and Geneva.
6. Aklilu Abraham (2005): Ethnicity and Dilemmas of State Making, Ethnic Federalism and Institutional Reforms in Ethiopia, International Journal of Ethiopian Studies, vol. 2, no. 1/2.
7. Alberto Sbacchi (1979): Haile Selassie and the Italians 1941-1943, African Studies Review, vol. 22, no. 1.
8. Alem Hailu (2007): Political Violence, Terrorism and U.S. Foreign Policy in the Horn of Africa: Causes, Effects, Prospects, International Journal of Ethiopian Studies, vol. 3, no. 1.
9. Alex De Waal (2012): The Theory and Practice of Meles Zenawi, African Affairs, vol. 112, no. 446.
10. Alexandra Magnólia Dias (2013): Understanding Conflict and Processes of State Formation, Reconfiguration and Disintegration in the Horn of Africa. In State and Societal Challenges in the Horn of Africa, Conflict and processes of state formation, reconfiguration and disintegration, Center of African Studies (CEA), Lisbon.
11. Amare Tekle (1989): Peace and Stability in the Horn of Africa: Problems and Prospects, Northeast African Studies, vol. 11, no. 1.
12. Amare Tekle (2008): The Determinants of the Foreign Policy of Revolutionary Ethiopia, The Journal of Modern African Studies, vol. 27, no. 3.
13. Andrew Carlson (2013): Who Own the Nile? Egypt, Sudan, and Ethiopia's History-Changing Dam, Current Events in Historical Perspectives, vol. 6, no. 6.

14. Anglo-French-Italian Agreement Regarding Abyssinia (1907): American Journal of International Law, vol. 1, no. 2.
15. Aryeh Y. Yodfat (1980): The Soviet Union and the Horn of Africa, vol. 2, no. 2.
16. Ashok Swain (1987): Ethiopia, the Sudan, and Egypt, The Nile River Dispute, The Journal of Modern African Studies, vol. 35, no. 4.
17. Bahru Zewde (1990): Twixt Sirdar and Emperor, The Anuak in Ethio-Sudanese Relations 1902-1935, Northeast African Studies, vol. 12, no. 1.
18. Barnes, Cedric (15 June 2016): A Wake-up Call for Eretria and Ethiopia, International Crisis Group, Retrieved from https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/eritrea/wake-call-eritrea-and-ethiopia
19. Bart L. Smit Duijzentkunst and Sophia L. R. Dawkins (2015): Arbitrary Peace? Consent Management in International Arbitration, The European Journal of International Law, vol. 26, no. 1.
20. Belete Belachew Yihun (2013): Ethiopia's Role in South Sudan's March to Independence, 1955 -1991, African Studies Quarterly, vol. 14, no. 1 & 2.
21. Belete Belachew Yihun (2014): Battle over the Nile: The Diplomatic Engagement between Ethiopia and Egypt, 1956-1991, International Journal of Ethiopian Studies, vol. 8, no. 1 & 2.
22. Belete Belachew Yihun (2016): Ethiopia's Troubled Relations with the Sudan, 1956-1983, International Journal of Ethiopian Studies, vol. 10, no. 1 & 2.
23. Berouk Mesfin (2012): Ethiopia's Role and Foreign Policy in the Horn of Africa, International Journal of Ethiopian Studies, vol. 6, no. 1/2.
24. Berouk Mesfin (26 May 2014): The Crisis in South Sudan: A Game of Regional Chess, ISS Today, available at: https://issafrica.org/iss-today
25. Carol Ann Gillespie (2003): Ethiopia, Chelsea House, New York.
26. Christopher Clapham (2017): The Horn of Africa, State Formation and Decay, Oxford University Press, Oxford.
27. Conference on the Current Peace and Security Challenges in the Horn of Africa (12-13 March 2007), Organized Jointly by Centre for Policy Research and Dialogue and InterAfrica Group, Addis Ababa.
28. D.C. Watt (1960): New Threats to Britain's Strategic Position in West Asia, Aden and Somalia, International Relations, vol. 2, no. 2.
29. D.J. Latham Brown (1956): The Ethiopia-Somaliland Frontier Dispute, The International and Comparative Law Quarterly, vol. 5, no. 2.
30. Daryna Grechyna (2017): Political Instability, The Neighbor vs. the Partner Effect, available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2991360
31. David Styan (2013): Djibouti, Changing Influence in the Horn's Strategic Hub, The Royal Institute of International Affairs, London, UK.

32. Dominic Burbidge (2015): The Kenyan State's Fear of Somali Identity, The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), South Africa, available at: https://www.accord.org.za.
33. Donna R. Jackson (2010): The Ogaden War and the Demise of Détente, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 632.
34. Edmond J. Keller (1987): The Politics of State Survival: Continuity and Change in Ethiopian Foreign Policy, The Annals of the American Academy of Political and Social Science (AAPSS), vol. 489.
35. Edmond J. Keller (2005): Making and Remaking State and Nation in Ethiopia. In Ricardo Rene Laremont (Ed.), Borders, Nationalism, and the African State, Lynne Rienner Publishers, Boulder.
36. Elizabeth (2018): Eritrea and the Migration Dilemma in the Horn of Africa, International Research Scape Journal: vol. 5, available at: https://scholarworks.bgsu.edu/irj/vol5/iss1/3
37. Endalkachew Girma, Alem Bekele, and Mengistu Adugna (2021): Probing Ethiopian Foreign Policy Towards Sudan and South Sudan Post-2011, PJAEE, vol. 18, no. 7.
38. Erik Gartzke (2003): The "Neighborhood Effect" in International Politics, International Studies Review, vol. 5, no. 3.
39. F. Peter Ford (2008): Christian-Muslim Relations in Ethiopia, A Checkered Past, a Challenging Future, Reformed Review, vol. 61, no. 2.
40. Fragile States Index (2021), The Fund for Peace (FFP), Washington DC., available at: https://fragilestatesindex.org/.
41. G.N. Sanderson (1964): The Foreign Policy of the Negus Menelik, 1896–1898, The Journal of African History, vol. 5, no.1, p. 89.
42. G. Oduntan (2015): International Law and Boundary Disputes in Africa, Routledge, London and New York.
43. Getachew Begashaw (2010): Port of Assab as a Factor for Economic Development and Regional Conflict, ResearchGate.
44. Getachew Metaferia (2009): Ethiopia and the United States, History, Diplomacy, and Analysis, Algora Publishing, New York.
45. Gilbert M. Khadiagala (2008): Eastern Africa, Security and the Legacy of Fragility, Africa Program Working Paper Series, International Peace Institute, New York.
46. Gufu Oba (2013): Nomads in the Shadows of Empires, Contests, Conflicts and Legacies on the Southern Ethiopian-Northern Kenyan Frontier, Brill, London.
47. Haggai Erlich (2000): Identity and Church: Ethiopian - Egyptian Dialogue, International Journal of Middle East Studies, vol. 32, no. 1.
48. Hana Attia and Mona Saleh (2021): The Political Deadlock on the Grand Ethiopian Renaissance Dam, GIGA Focus Afrika, no, 4, Hamburg: German Institute for Global and Area Studies (GIGA) - Leibniz-Institut für Globale und Regionale Studien, Institut für Afrika-Studien, available at: https://nbn-resolving.org

49. Harold G. Marcus (1965): The Rodd Mission of 1897, Journal of Ethiopian Studies, vol. 3, no. 2.
50. Harold G. Marcus (1966): The Foreign Policy of the Emperor Menelik 1896–1898, A Rejoinder, The Journal of African History, vol. 7, no. 1.
51. Harry Verhoeven (2011): Black Gold for Blue Gold? Sudan's Oil, Ethiopia Water, and Regional Integration, Africa Programme, Briefing Paper, Chatham House, London.
52. Harvey Starr (2005): Territory, Proximity, and Spatiality: The Geography of International Conflict, International Studies Review, vol. 7, no. 3.
53. Henry Dodwell (1967): The Cambridge History of the British Empire, vol. III, Cambridge University Press, Cambridge.
54. Ilídio do Amaral (1986): The Geographical Factor in the Formation of Modern States, Finisterra: Revista Portuguesa de Geografia, vol. 21, no. 41.
55. International Crisis Group (20 March 2019): Bridging the Gap in the Nile Waters Dispute, Brussels, International Crisis Group, Africa Report, no. 271.
56. Joanna Mormul (2016): Ethio-Djiboutian Relations in the 21st Century – Towards New African Cooperation, Politeja, vol. 13, no. 3.
57. John A. Vasquez (1995): Why Do Neighbors Fight? Proximity, Interaction, or Territoriality, Journal of Peace Research, vol. 32, no. 3.
58. John H. Spencer (1977): Ethiopia, the Horn of Africa, and US Policy, Institute of Foreign Policy, Cambridge.
59. John James Quinn and Seyma Akyol (2021): Ethiopian Foreign Policy, A Weak State or a Regional Hegemon? Journal of Asian and African Studies, vol. 65, no. 5.
60. John O'Loughlin and Herman van der Wüsten (1986): Geography, War and Peace, Notes for a Contribution to a Revived Political Geography, Progress in Human Geography, vol. 10, no. 4.
61. John Young (2007): Ethnicity and power in Ethiopia, Review of African Political Economy, vol. 23, no. 70.
62. Joseph Lindqvist (2021): Lord of the Nile, Explaining How the Grand Ethiopian Renaissance Dam has Affected Ethiopian Foreign Relations, (MA Dissertation), Linnaeus University, Sweden, available at: https://www.diva-portal.org.
63. Kahlan Kazem Helmy and Anwar Saeed Ibrahim (2021): Egyptian-Ethiopian Cultural and Religious Relationships 1981-2011, Psychology and Education, vol. 58, no. 4.
64. Kaleab Tadesse Sigatu (2021): Military Power as Foreign Policy Instrument, Post-1991 Ethiopian Peace Support Operations in the Horn of Africa, Doctoral Dissertation, National University of Public Service, Hungary.

65. Kassim Shehim (1988): Israel-Ethiopian Relations, Change and Continuity, Northeast African Studies, vol. 10, no. 1.
66. Kelsey Lilley (12 July 2018): Why Djibouti is the Loser of the Horn of Africa's New Peace, The Atlantic Council, available at: https://www.atlanticcouncil.org/
67. Kevin R. Cox (2003): Political Geography and the Territorial, Political Geography, no. 22.
68. Khan, Taimur (13 July 2018): Ethiopia-Eritrea Reconciliation Offers Glimpse into Growing UAE Regional Influence, The Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW), available at: https://agsiw.org/
69. Kidane Mengisteab (1997): New Approaches to State Building in Africa: The Case of Ethiopia's Ethnic-Based Federalism, African Studies Review, vol. 40, no. 3.
70. Kidist Mulugeta (2009): The Role of Regional and International Organizations in Resolving the Somali Conflict, The Case of IGAD, Friedrich-Ebert-Stiftung, available at: https://www.fes.de/
71. Kidist Mulugeta (2014): The Role of Regional Powers in the Field of Peace and Security, The Case of Ethiopia, Friedrich-Ebert-Stiftung, available at: https://www.fes.de/
72. Koenraad Van Brabant (1994): Bad Borders Make Bad Neighbours, The Political Economy of Relief and Rehabilitation in the Somali Region 5, Eastern Ethiopia, Overseas Development Institute, London.
73. Léo Silberman (1961): Why the Haud was Ceded, Cahiers d'Études Africaines, vol. 2, no. 5.
74. Martin Plaut (2016): Understanding Eriteria, Inside Africa's Most Repressive State, Oxford University Press, Oxford.
75. Matthew J. McCracken (2004): Abusing Self-Determination and Democracy: How the TPLF Is Looting Ethiopia, Case Western Reserve Journal of International Law, vol. 36, no. 1.
76. Mehari Taddele Maru (2017): A Regional Power in the Making, Ethiopian Diplomacy in the Horn of Africa, SAIIA Occasional Paper, no. 261.
77. Meivin Neil (April 2019): The New External Security of the Horn of Africa Region, USA Sipri Insights on Peace and Security.
78. Menelik II, Emperor of Ethiopia, available at: https://www.britannica.com.
79. Mennatallah Nasr Atwan (2018): Egyptian-Ethiopian Water Relations: A Benefit Sharing Perspective, Master's Thesis, The American University in Cairo, Egypt.
80. Mesfin Wolde Mariam (1964): The Background of the Ethio-Somalian Boundary Dispute, The Journal of Modern African Studies, vol. 2, no. 2.

81. Michael Woldemariam and Alden Young (2018): After the Split: Partition, Successor States, and the Dynamics of War in the Horn of Africa, Journal of Strategic Studies, vol. 41, no. 5.
82. Miquel Vázquez Escolano (2020): Ethiopia-Eritrea, From War to Peace: The Role of the International Community in the Conflict, Universitat Pompeu Fabra, Baecelona.
83. Mortimer Epstein (1936): The Statesman's Yearbook, Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1936, Macmillan, London.
84. Mulatu Wubneh and Yohannis Abate (1988): Ethiopia, Transition and Development in the Horn of Africa, Westview Press, London.
85. Mulubrhan Atsbaha (2018): The Roles of Djibouti Port in Strengthening the Ethio-Djibouti Economic Relations, ELK Asia Pacific Journal of Social Science, vol. 5, no. 1.
86. Negera Gudeta Adula (2018): The determinants of Ethiopian Foreign Policy Under Consecutive Regimes, Appraisal of Military and EPRDF Government Determinants of Ethiopian Foreign Policy, International Journal of Political Science and Development, vol. 6, no. 7.
87. Neil Melvin (2019): Managing the New External Security Politics of the Horn of Africa Region, SIPRI Policy Brief.
88. Nic Cheeseman, Karuti Kanyinga, and Gabrielle Lynch (2020): The Handbook of Kenyan Politics, Oxford University Press, Oxford.
89. Norman J. G. Pounds (1972): Political Geography, McGraw-Hill, New York.
90. Paul B. Henze (2000): Layers of Time, A History of Ethiopia, Palgrave Publishers Ltd., New York.
91. Paul Watson (1986): Arms and Aggression in the Horn of Africa, Journal of International Affairs, vol. 40, no. 1.
92. Peter Woodward (2002): The Horn of Africa: State, Politics, and International Relations, I. B. Tauris Publishers, London.
93. Political Geography, Salt Community College, USA, available at: https://slcc.pressbooks.pub/humangeography/part/political-geography/
94. Raj Kumar Trivedi (1971): The Role of Imperial British East Africa Company in the Acquisition of East African Colony in the Second Half of the Nineteenth Century, Proceedings of the Indian History Congress, vol. 33.
95. Rene Lefort (2013): The Theory and Practice of Meles Zenawi, A Response to Alex De Waal, African Affairs, vol. 112, no. 448.
96. Richard B. Remnek (1990): The Horn of Africa, Retrospect and Prospect, Strategic Review, vol. 18, no. 4.
97. Richard Ernest Muir (1984): Modern Political Geography, Macmillan Publications Ltd., London.
98. Richard Hartshorne (1935): Recent Developments in Political Geography, II, The American Political Science Review, vol. xxix, no. 6.

99. Richard Pankhurst (1967): Menilek and the Utilisation of Foreign Skills in Ethiopia, Journal of Ethiopian Studies, vol. 5, no. 1.
100. Robert G. Patman (2009): The Soviet Union in the Horn of Africa: the diplomacy of intervention and disengagement, Cambridge University Press, Cambridge.
101. Robert Kłosowicz (2015): The Role of Ethiopia in the Regional Security Complex of the Horn of Africa, The Ethiopian Journal of Social Sciences and Language Studies (EJSSLS), vol. 2, no. 2.
102. Runde, Daniel (12 July 2018): Trump Needs to Close the Deal in the Horn of Africa, Foreign Policy, available at: https://foreignpolicy.com/
103. Ruth Iyob (2000): The Ethiopian–Eritrean Conflict: Diasporic vs. Hegemonic States in the Horn of Africa, 1991-2000, The Journal of Modern African Studies, vol. 38, no. 4.
104. Saadia Touval (1963): Somali Nationalism International Politics and the Drive for Unity in the Horn of Africa, Oxford University Press, Oxford.
105. Saheed A. Adejumobi (2007): The History of Ethiopia, Greenwood Press, London.
106. Samson S. Wasara (2002): Conflict and State Security in the Horn of Africa: Militarization of Civilian Groups, African Journal of Political Science, vol. 7, no. 2.
107. Samuel M. Makinda (1987): Superpower Diplomacy in the Horn of Africa, Martin's Press, New York.
108. Samuel Rubenson (2009): The European Impact on Christian-Muslim Relations in the Middle East During the Nineteenth Century, The Ethiopian Example, In The Fuzzy Logic of Encounter, New Perspectives on Cultural Contact, Waxmann Verlag, Germany.
109. Shady Ahmed Mansour, Yara Yehia Ahmed (2019): Saudi Arabia and UAE in the Horn of Africa, Containing Security Threats from Regional Rivals, Contemporary Arab Affairs, vol. 12, no. 3.
110. Sir Ernest Alfred Wallis Budge (1929): A History of Ethiopia, Nubia and Abyssinia, vol. 1, Routledge, New York.
111. Tafesse Olika (2018): Djibouti's Foreign Policy Change from Survival Strategy to an Important Regional-Power Player, Implications for Ethio-Djibouti Relations, Ethiopian Journal of the Social Sciences and Humanities (EJOSSAH), vol. 14, no. 2.
112. Terrence Lyons (2009): The Ethiopia-Eritrea Conflict and the Search for Peace in the Horn of Africa, Review of African Political Economy, vol. 36, no. 120.
113. Tibebe Eshete (1994): Towards a History of the Incorporation of the Ogaden: 1887-1935, Journal of Ethiopian Studies, vol. 27, no. 2.
114. U.S Department of State (2007): International Religious Freedom Report, available at: http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2007/90097.htm
115. V. Tarikhu Farrar (2020): Precolonial African Material Culture, Lexington Books, New York.

116. Verjee Aly (30 November 2017): Ethiopia and the South Sudanese Civil War, available at: https://www.e-ir.info/2017/11/30/ethiopia-and-the-south-sudanese-civil-war/
117. Volkert Mathijs Doop (2013): How to Handle your Neighbours' Conflict: Ethiopia's Relationships with Sudan and South Sudan, UNISCI Discussion Papers, no. 33.
118. W. B. Stern (1963): The Treaty Background of the Italo-Ethiopian Dispute, The American Journal of International Law, vol. 30, no. 2.
119. Wallace W. Atwood (2009): The Increasing Significance of Geographic Conditions in the Growth of Nation-States, Annals of the Association of American Geographers, vol. 25, no. 1.
120. William Seger (2018): The Independence of Ethiopia and Liberia, Bowling Green State University, Africana Studies Research Conference, no. 2.
121. World Bank Group (2015): Horn of Africa Initiative Berbera Corridor Program. Background Note.
122. Wuhib Muluneh (1997): Land-lockedness and Dependency on Coastal Countries, The Case of Ethiopia, Geopolitics and International Boundaries, vol. 2, no. 1.
123. Yacob Arsano (2007): Ethiopia and the Nile Dilemmas of National and Regional Hydropolitics, Center for Security Studies, Zurich.
124. Yehudit Ronen (2002): Ethiopia's Involvement in the Sudanese Civil War: Was it as Significant as Khartoum Claimed?, Northeast African Studies, vol. 9, no. 1.
125. Yonatan Tesfaye Fessha (2010): Ethnic Diversity and Federalism, Constitution Making in South Africa and Ethiopia, Ashgate Publishing Limited, London.
126. Zdenek Cervenka (1973): Land-locked Countries of Africa, The Scandinavian Institute of African Studies, Oslo.

The Location of Ethiopia and its Impact on Ethiopia Political Behavior Towards Neighbor States: A Study in Political Geography

Dr. Zeinab Abdalal Sayed Ramadan
Lecturer of Political Geography,
Department of Geography and GIS,
Faculty of Arts - Beni-Suef University

ABSTRACT

This study attempts to feature the impact of the location of Ethiopia on its political behavior towards its direct and indirect neighbors, since the beginning of its formation until now. The findings suggest that:

- Ethiopia has striven for long to expand its confined land-locked geographical area at the expense of its immediate geographical neighbor states, resulting in a state of permanent tension and conflict with them.
- Ethiopia as an imperially formed state is far from being a monolithic state. It is, instead, a state with a multitude of minority nations, most of whom settle in the peripheries of Ethiopia, adjacent to the neighbor states to which they feel they belong. This made the state of Ethiopia vulnerable to many geopolitical flaws, represented in separatist conflicts, accompanied by violent uprisings and armed rebellions of nations and entities within the state, as is happening now in Tigray.
- Ethiopia's location, as an upstream state over the Nile River, has a prominent strategic importance, which made it always seek to control the Nile waters and change its course, threatening water security of downstream states, particularly Egypt.

Key Words: Ethiopia, Political geography, Ethiopian expansion, Landlocked state, geographical neighbor states, the Grand Ethiopian Renaissance Dam.